جامعة الموصل

كلية التربية الأساسية

قسم اللّغة العربية

التَّعْليْلُ الصَّرْفِيّ عِنْدَ ابن جِنّيّ في كتابِهِ الخَصَائِصُ

مصعب يونس طركي البجّاري

رسالة ماجستير

قسم اللّغة العربية/ اللّغة

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور هِلال علي محمود الجحيشي

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

التَّعْليْلُ الصَّرْفِيّ عِنْدَ ابن جِنّيّ في كتابِهِ الخَصَائِصُ

رسالة قُدّمَتْ إلى:

مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية

تقدَّم بها الطّالب

مصعب يونس طركي البجّاري

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور هِلال علي محمود الجحيشي

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

﴿ ... نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴾

(سورة يوسف، من الآية: ٧٦)

إقرار المشرف

أشهد بأنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(التَّعْلِيْلُ الصَّرْفِيّ عِنْدَ ابن جِنّـيّ فـي كتابِـهِ الخَصَائِصُ)** قد جرت بإشرافي في جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية/ وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة.

التوقيع:

الاسم: **أ.م.د. هلال علي محمود الجحيشي**

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصية التي تقدم بها المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ.د. صالح محمد اردیني**

التاريخ: / / ٢٠٢١

إقرار معاون العميد للشؤون العلمية

بناءً على التوصيتين المقدمتين من المشرف ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: **أ.م.د. عاصم عادل صباح**

التاريخ: / / ٢٠٢١

قرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(**التَّعْلِيْلُ الصَّرْفِيّ عِنْدَ ابن جِنّيّ في كتابِهِ الخَصَائِصُ**) وناقشنا الطالب (**مصعب يونس طركي سلوم**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / / ٢٠٢١ وأنها جديرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ اللغة.

التوقيع	التوقيع
أ.د. جمعة حسين محمد البياتي	**أ.م.د. جاسم طه أحمد**
عضو لجنة المناقشة	**عضو لجنة المناقشة**

التوقيع	التوقيع
أ.د. عبد الوهاب محمد علي العدواني	**أ.م.د. هلال علي محمود الجحيشي**
رئيس لجنة المناقشة	**عضو لجنة المناقشة (مشرفاً)**

قرار مجلس الكلية

إجتمع مجلس كلية التربية الأساسية/ جامعة الموصل بجلسته ( ) المنعقدة بتاريخ (/ / ٢٠٢١) وقرر التوقيع بمنح الطالب شهادة الماجستير في اللغة العربية/ اللغة.

التوقيع	التوقيع
مقرر مجلس الكلية	**عميد كلية التربية الأساسية**
أ.م.د. عاصم عادل صباح	**أ.م.د. صفاء الدين عبد الله سليمان**
التاريخ: / / ٢٠٢١	**التاريخ: / / ٢٠٢١**

شكر و عرفان

لم أكن لأستطيع أن ألبس عباءَة العلم والنور لولا فضلُ الله جلَّ في علاه وعنايتُهُ، ثم رعاية والديّ، وها أنا أتقدّم لهما بالثناء العاطر، والشُّكر الوافر، لأبي الأستاذ الدكتور يونس طرگي سلوم البجّاري أستاذ الأدب الأندلسي في قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة الموصل، ولأمي الدكتورة أحلام ماهر محمد الشَّمّري أستاذة الصرف في معهد الفنون الجميلة للبنين–نينوى–سابقاً، حيثُ علَّماني اللغةَ والأدب من المهد حتّى ساعتي هذه، إذ حرصا عليَّ أن أكون، ثم أعرّج بالشكر على أستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة الأستاذ المساعد الدكتور هلال علي محمود الحجيشي أستاذ الصرف في كلية الآداب بجامعة الموصل، الذي كان بدراً معي ولم أره إلّا مضيئاً بعلمه وتوجيهه وإرشاده، وأقدم شكري وعرفاني إلى أستاذي وقدوتي الذي أحاول السير على نهجه الأستاذ الدكتور جمعة حسين محمد البياتي، أستاذ اللغة والنحو في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كركوك، الذي جمع الله به عليَّ بمفاتيح الخير والبركة، وإلى الأستاذة الدكتورة سناء طاهر محمد أستاذة الصرف في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الموصل، إذ أنارت لي دربي عندما كنتُ في نفق الحيرة وأنا أبحث عن موضوعٍ للدراسة، وإلى الأستاذ المساعد الدكتور حسن سليمان حسين أستاذ اللغة والنحو في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الموصل، الذي كان معلماً طيباً متواضعاً إذ جاد عليَّ بعلمه ونُصحه السديد وفتح لي أبواب قلبه ومكتبته، ثم إلى الست ولاء هاشم أحمد التي كانت عوناً لي منذ أن وضعت قدمي على عتبة الدراسات العليا، والشكر موصولٌ إلى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية بجامعة الموصل أصحاب الفضل الأوّل في تعليمي ورعايتي وفي مقدمتهم رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ الدكتور نبهان حسّون السَّعدون، فجزى الله الجميع كل خير، ثم إلى سندي في الحياة بعد والديّ ومَبْعث همّتي أخي مصطفى، وإلى أُختيَّ الغاليتين، ثم إلى جميع أصدقائي وزملائي في داخل القسم وخارجه، وإلى كل من ذكرني بظهر الغيب، والأخير لايُسَدُّ دينهُ بالشكر.

مصعب

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع التعليل الصرفي في الدرس اللغوي لدى ابن جِنّي في كتابه الخصائص، الذي يمثل النضج الفكري للدرس اللغوي لديه، وقد سارت الدراسة في مسارين أساسيين، تمثل المسار الأول بالتعليل الصرفي للمسائل اللغوية عامةً، وتمثل المسار الثاني بالمسائل الصرفية المعلّلة تعليلاً صرفياً ولغوياً، وقد جرى تناول ذلك بالدرس والتحليل والبيان والتوضيح عبر الإفادة من آراء العلماء السابقين أمثال الخليل وسيبويه والمُبرّد وابن السّرّاج وأبي علي الفارسي، وكذلك آراء العلماء اللاحقين كالرضي والسيوطي وغيرهما.

وقد جرى تناول التعليلات الصرفية على حسب أبواب علم الصرف، من تصريف الأفعال سواء أكانت مجرّدة أم مزيدة، وتصريف المصادر سواء أكانت مجرّدة أم مزيدة، وتصريف المشتقات اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة، وصيغ المبالغة واسمي الزمان والمكان واسم الآلة، وتصريف الأسماء وأبنيتها، والجموع والتصغير والنسب.

وابن جِنّي قد أتى بالمسائل المشكلة المتعلّقة بالأبنية الصرفية سواء أكانت أفعالاً أم أسماء، ثم شرع في تعليل هذا الإشكال على وفق قواعد محددة استنبطها من طبيعة السماع في الاستعمال اللغوي في العربية، ومن المحاكمة العقلية القائمة على القياس بوصفه أصلاً من الأصول التي تُشتق منها البِنى، وقاعدة من قواعد استخراج مجهولٍ من معلوم، فضلاً عن القياس على قواعد عامة، نحو مراعاة النظير، والحمل على المعنى، والقول في الاطراد والشذوذ وغيرها.

ثبت المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	**الملخص**	أ
٢	**ثبت المحتويات**	ب
٣	**المقدمة**	١-٣
٤	**التمهيد: قراءة في التعليل من حيث اللغة والمفهوم**	٤-١٢
٥	**الفصل الأول: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال**	١٣-٥٢
٦	**المبحث الأول:** التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المُجرّدة	١٥
٧	المطلب الأول: التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المتّفقة البنية	١٥
٨	المطلب الثاني: التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المختلفة البنية	٢١
٩	المطلب الثالث: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المعتلة	٢٦
١٠	المطلب الرابع: التعليل الصرفي لتركّب اللغات	٢٨
١١	**المبحث الثاني:** التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة	٢٩
١٢	المطلب الأول: التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بحرف	٣٠
١٣	المطلب الثاني: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة بحرفين	٤٠
١٤	المطلب الثالث: التعليل الصرفي لأبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف	٤٦
١٥	**المبحث الثالث:** التعليل الصرفي لأبنية الأفعال الملحقة	٤٩
١٦	**الفصل الثاني: التعليل الصرفي لأبنية المصادر**	٥٣-٨١
١٧	**المبحث الأول:** التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المُجرّدة	٥٥
١٨	**المبحث الثاني:** التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة	٧٢
١٩	المطلب الأول: التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرف واحد	٧٢
٢٠	المطلب الثاني: التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرفين	٧٩
٢١	المطلب الثالث: التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بثلاثة أحرف	٨٠
٢٢	**الفصل الثالث: التعليلات الصرفية لأبنية المشتقات**	٨٢-١٠٥
٢٣	**المبحث الأول:** التعليل الصرفي لأبنية اسم الفاعل	٨٢
٢٤	**المبحث الثاني:** التعليل الصرفي لأبنية اسم المفعول	٨٨
٢٥	**المبحث الثالث:** التعليل الصرفي لأبنية الصفة المشبهة	٩٢
٢٦	**المبحث الرابع:** التعليل الصرفي لأبنية صيغة المبالغة	٩٦

ت	الموضوع	الصفحة
٢٧	**المبحث الخامس:** التعليل الصرفي لأبنية اسم التفضيل	٩٨
٢٨	**المبحث السادس:** التعليل الصرفي لأبنية اسمي الزمان والمكان	١٠٠
٢٩	**المبحث السابع:** التعليل الصرفي لأبنية اسم الآلة	١٠٣
٣٠	**الفصل الرابع: التعليل الُصرفي في مباحث أبنية الأسماء**	١٠٦-١٧٠
٣١	**المبحث الأول:**التعليل الصرفي لأبنية الاسم المُجرّد	١٠٦
٣٢	**المبحث الثاني:** التعليل الصرفي لأبنية التذكير والتأنيث	١١١
٣٣	**المبحث الثالث:** التعليل الصرفي لأبنية المقصور والمنقوص والممدود	١١٨
٣٤	**المبحث الرابع:** التعليل الصرفي لأبنية الجموع	١٢٨
٣٥	المطلب الاول: التعليل الصرفي لأبنية جمع المذكر السالم	١٢٩
٣٦	المطلب الثاني: التعليل الصرفي لأبنية جمع المؤنث السالم	١٣٢
٣٧	المطلب الثالث: التعليل الصرفي لأبنية جموع التكسير	١٣٤
٣٨	**المبحث الخامس:** التعليل الصرفي لأبنية التصغير	١٤٦
٣٩	**المبحث السادس:** التعليل الصرفي لأبنية النسب	١٥٧
٤٠	**ملحق بقواعد التعليل لدى ابن جِنّي**	١٧١-١٧٢
٤١	**الخاتمة**	١٧٣-١٧٧
٤٢	**المصادر والمراجع**	١٧٨-١٩١
٤٣	**Abstract**	A-B

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الأولِ، الذي هدانا للعلم ويسر لنا كل السبلِ، وجعلنا خير الأمم وأفضل الملِ، وشفانا من أدران الجهلِ والعللِ، والصلاة والسلام على خير عابد لله وأكرم ولـيٍّ، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أولي الخصائص السامية والفضلِ، أمّا بعد:

فإن القارئ لتراث لغتنا العربية الخالدة يجد نفسه يقرأ بحرًا زخّارا لا ينضب، كيف لا؟ وهي لغة القرآن الكريم، كلام الباري جلّ وعلا، لذا انشغل الباحثون قديما وحديثا بدراسة هذا التراث حفظا وشرحا وتحليلا وتأويلا، ومن هذا التراث كتب العالم الفذ ابن جِنّي (ت: ٣٩٢هـ) –رحمه الله تعالى–، ولعل أخص كتبه (الخصائص)، ذلكم الكتاب الذي يزخر بعلوم العربية الزاهية، الذي نجد في كثير من مسائله القليلة العبارة والغزيرة المعاني والإشارة.

ولا يخفى على كل متخصص بالعربية أهمية علم الصرف الذي يضاهي علم النحو، فالنحو والصرف قسيمان، ولكل علم منهما موضوعاته ومسائله ومصطلحاته.

ومما لا بدّ من الإشارة إليه أن التعليلات الصرفية من المسائل التي يحتاجها كل دارس لعلم الصرف، واختيار الموضوع كان بإشارة من أستاذتي الفاضلة الدكتورة سناء طاهر محمد التي اقترحت عليَّ دراسة العلة أو التعليل عند العالم ابن جِنّي، وكان لمشرفي الأستاذ المساعد الدكتور هلال علي محمود الفضل في تسمية عنوان دقيق للبحث، فاختار لي كتاب الخصائص فكان البحث بعنوان: (التعليل الصرفي عند ابن جِنّي في كتابه الخصائص).

ولم يكن السَّير في طريقة التعامل مع المادة العلميّة سيراً بلا ضوابط، وإنّما سارت الدراسة بإضاءة على المصطلح الصرفي والتنظير له على قدر الاحتياج لذلك، ثم بيان المسائل المعلّلة، وتوضيح حيثياتها عبر مناقشتها حتى تتبيّن القاعدة التي على أساسها جرى التعليل.

والمنهج المتّبع في البحث في التعليل الصرفي وصفي تحليلي انتقائي، للمسائل الصرفية التي ذُكرت في الخصائص، ثم التعليق عليها لأجل التيسير والإيضاح، ثم اتباعها بتعليلات علماء اللغة الذين سبقوا ابن جِنّي وممّن تلوه، أمثال سيبويه(ت:١٨٠هـ) والمُبرّد(ت:٢٨٥هـ) وابن السّرّاج(ت:٣١٦هـ) وابن عصفور(ت:٦٩٦هـ) وابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) وابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) وغيرهم ممّن جرى الاطِّلاع على تعليلاتهم، سواء أكان المتقدمون منهم أم المتأخرون، وما عُرِضَ من هذه التعليلات في كتب المحدثين وما طابق منها لما ورد في كتب علم اللغة الحديث،

كل ذلك لأجل إعطاء صورة واضحة عن التعليل الصرفي، وأسلوب ابن جِنّي وطريقته في التعليل.

واعتمد منهج البحث على الاستقراء والتحليل، فانتظمت الخطة على أربعة فصول تقدمها مقدمة وتمهيد، ثم خاتمة بينا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها عبر البحث، وثبت المصادر والمراجع.

واشتمل التمهيد على تعريف التعليل لغةً واصطلاحاً ثم نشأته وبداياته حتى عصر ابن جِنّي، معرِّجين على علم الصرف للوصول إلى معنى التعليل الصرفي.

أمّا الفصل الأول فقد عُني بالتعليل الصرفي لأبنية الأفعال، فكان على مبحثين:

-الأول: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المُجرّدة، والثاني: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة.

في حين تناول الفصل الثاني التعليل الصرفي لأبنية المصادر، فكان على مبحثين:

الأول: التعليل الصرفي لأبنية المصادر المُجرّدة، والثاني: التعليل الصرفي لأبنية المصادر المزيدة.

والفصل الثالث كان للتعليل الصرفي لأبنية المشتقات، وشمل ستة مباحث، وهو التعليل الصرفي لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسمي الزمان والمكان واسم الآلة.

أما الفصل الرابع فكان للتعليل الصرفي لأبنية الأسماء، وشمل ستة مباحث أيضاً، وهي:

التعليل الصرفي لأبنية الاسم الثلاثي المُجرّد، والتعليل الصرفي لأبنية التذكير والتأنيث، والتعليل الصرفي لأبنية المقصور والمنقوص والممدود، والتعليل الصرفي لأبنية الجموع، والتعليل الصرفي لأبنية النسب، والتعليل الصرفي لأبنية التصغير.

وخُتمت الرسالة بخاتمة أجملت أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة، الخاصة منها والعامة.

وقد كان التعليل الصرفي المتناول في الدراسة يسير في خطّين متوازيين، أولهما: المسائل الصرفية، التي جرى تعليلها على وفق قواعد صرفية أو لغوية على نحوٍ عام، وثانيهما: التعليل الصرفي للمسائل اللغوية سواء أكانت صرفية أم لغوية على نحوٍ عام.

ولقد كان لكثرة التعليلات في الخصائص فضلاً عن تداخلها مع غيرها من التعليلات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، أثرٌ في صعوبة التحليل، فكانت العلل تتكرر أحياناً في الدراسة بحسب طبيعة الدرس والتحليل، ومن الصعوبات الأخرى صعوبة فهم أسلوب ابن جِنّي

ولذا استوجب الأمر التأني في فهم القضايا التي عرضت ومعالجتها، فالتدقيق فرض على الباحث السير رويداً رويداً في الكتابة، خشية الوقوع في الوهم أو الابتعاد عن المقصد الصحيح، لذا كان لا بدّ من الرجوع إلى كتبه الأخرى، كالمنصف، وسر صناعة الإعراب والتصريف الملوكي وغيرها، فضلاً عن الرجوع إلى كتب اللغة الأخرى، وأحياناً أخرى يكون الاستئناس بتعليلات ابن جِنّي الصرفية، فيذهب التعب وتُزال الصعاب، ولا سيما إذا تم التوصّل إلى نتيجة مهمة أو تعليل صائب.

أما أهم المصادر التي ردفت الرسالة فهي: كتب علماء اللغة القدماء والمتأخرين والمحدثين، ابتداءً من كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السّرّاج، وكتب الزجاجي، وأسرار العربية لأبي بكر الأنباري، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي، وشرح المفصّل لابن يعيش، وصولاً إلى همع الهوامع والاقتراح للسيوطي وحاشية الصبّان، وكتب أخرى كثيرة، فضلاً عن المعاجم، وانتهاءً بكتب المحدثين.

والوفاء يقتضي أن أذكر كلّ من أجاد عليَّ بنصحه أو بكلمة مشجعة، أو دعاء، أو بكتاب، أو بحث، أو رسالة تخصُّ الدراسة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور هلال علي محمود الجحيشي، الذي أولاني جلَّ اهتمامه، بوقته أولاً وبعلمه ومكتبته القيمة ثانياً، فزودني بكل كتاب له علاقة بالدراسة، فكان خير موجّه وخير مُدقّق، لما خطه قلمي في هذه الرسالة، وكان عوناً في تنقية الرسالة وصفائها، فكان لهمَّته العالية ومتابعته الجادّة أثر كبير في اختصار الزمن، فله مني عظيم الشكر وجزيل الدعاء بأن يحفظه الله وينفع به وبعلمه.

كما أن الشكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية–كلية التربية الأساسية رئيساً وأساتذة، عرفاناً مني بأفضالهم عليّ، وتشجيعهم لي، فجزاهم الله عني خير الجزاء، كما أشكر كل من مدَّ يد العون والمساعدة في جميع مراحل الدراسة، أساتذة وزملاء وإخوة وأحباب.

هذا فما كان في البحث من صواب فبتوفيق من الله تعالى وحده، وما وقع من زلّة قلم أو خطأ فمنّي، فالكمال لله وحده، وأستغفر الله العظيم، وأسأله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم وأن يستخدمنا لطاعته، وأن يكون خدمة للغة القرآن الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

مصعب يونس طركي سلّوم البجّاري

الموصل– حي الصّدّيق

٢٠/صفر/١٤٤٣هـ

٢٧/ايلول/٢٠٢١م

التمهيد

التمهيد

قراءة في التعليل من حيث اللغة والمفهوم

أولاً: دلالة التعليل في اللغة:

التعليل هو مصدر الفعل (علَّلَ)، قال الخليل(ت:١٧٠هـ): "العَلَلُ: الشربة الثانية"[١] والعُلالة بالضم بقيّة اللبن، وبقية كل شيء، حتّى بقية جري الفرس، والعِلّة بالكسر هي المرض، وصاحبها مُعتل، والعِلّة حدثٌ يَشْغَلُ صاحبها عن وجهه، وأما العليل فهو المريض.[٢] وذكر ابن فارس في علَّ: ثلاثة اصول صحيحة: أحدهما تكررٌ أو تكرير، والثاني: عائقٌ يعوق، والثالث: ضعفٌ في الشيء[٣].

وللتعليل معنى آخر:"التعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى وعلَّ الضارب المضروب: إذا وقع عليه الضرب... واعتلّ أي مَرِضَ، فهو عليل"[٤]

لذا يُقال:"وعُلَّ الانسان عِلّة مَرِض والشيء إذا أصابته العلّة وعَلَلْتُه بالشراب علّاً وعَلَلاً سقيته بعد نهل"[٥]

ثم أنّ:"العَلّ والعِلّ والعَلَل: الشربة الثانية، وقيل: الشرب تباعاً، ويُقال: عَلَلٌ بعد نَهَل، وعَلَّهُ يَعِلّه ويَعَلَّهُ إذا سقاه السقية الثانية"[٦] ودلالة العلة بمعنى المرض قد جاءت من العلة التي تدل على الحال بالمحل فيتَغيَّر به بذلك حال المحل، وقد أطلق على المرض علّة اشتقاقاً من هذا المعنى لأن "بحلوله يتغيّر الحال من القوة إلى الضعف"[٧]

فيكون العَلَلُ العِلّة ما يعتري الجسم من تغيّر بسبب المرض ومجيئه للدلالة على العُذُر في حديث عاصم بن ثابت:"ما عِلَّتي وأنا جَلْدٌ نابل"[٨]، لأن العذر بمثابة المرض، وقد يراد بالعلة السبب، ومن ذلك ما ورد في اللسان: "هذا علّةٌ لهذا، أي: سبب وفي حديث عائشة(رضي الله

---

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي :٨٨/١ ، وينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس :٦٢٤، وينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي: ١٠٢١/٢.

(٢) كتاب العين: ٨٨/١.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٦٢٤.

(٤) الصحاح وتاج العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي : ١٧٧٣/٥.

(٥) كتاب الأفعال، ابن القَطَّاع الصقلي : ٣٨٦/٢.

(٦) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري: ٤٦٧/١١.

(٧) تاج العروس، مرتضى الزَّبيدي: ٤٧/٣٠.

(٨) م.ن :٤٧١/١١ .

عنها) فكان عبدالرحمن يضرب رِجلي بعِلَّةِ الراحلة: أي بسببها يُظْهِر أنَّه يضرب جنب البعير برجله وإنَّما يَضْرِبُ رجلي" [١]

وعلى هذا المعنى اعتمد العلماء؛ وأطلقوه على العلة أو السبب فجاءت العلة بمعنى السبب الحكم الذي بسببه جرى وحدث، علماً بأنَّ ابن جِنّي قد فرَّقَ بين العِلَّةِ والسبب في كتابه الخصائص، إذ قال في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوّزة: "وضربٌ آخر يُسمى علّة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّز ولا يوجب"[٢] إذ شرح الفرقَ بأنَّ ما كان موجباً يُسمى علّة، وما كان مجوّزاً يُسمى سبباً، وعقَّب أحدهم على كلامه، فقال: "لأنَّ السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب، لوجود الراحلة: من أسباب جواز الجمع لا وجوبه"[٣]

ثانياً: التعليل بوصفه مفهوماً:

إن التعليل مرتبط بسبب ومسبب، قال الشريف الجرجاني(ت:٨١٦ هـ)معرفة العلة: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[٤] وعرَّفها أبو البقاء الكفوي(ت:١٠٩٤هـ) مفرّقاً بين العلة والسبب إذ قال:"وقد يُرادُ بالعلّة المؤثر... وقال بعضهم: السبب ما يَتوصّل به إلى الحكم من غير أن يثبت به... والعلّة ما يَثبتُ الحكم بها، وكذا الدليل فإنّه طريق لمعرفة المدلول بسببه تحصل المعرفة، وعلى حصول المعرفة ووقوع العلم به الاستدلال غير أنَّ العلّة تُسمّى سبباً وتُسمى دليلاً مَجازاً وكل فعل يثبت به الحكم بعد وجوده بأزمنة مقصوداً غير مستند فهو سبب قد صار علّة كالتدبير والاستيلاء"[٥]

وقد عرّفها عدد من العلماء المحدثين مثل الدكتور مازن المبارك بأنّها:" الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[٦]، وعرّفها د.محمد خير الحلواني:"يُراد بالعلّة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي

---

(١) لسان العرب: ٤٧١/١١ ، وينظر: صحيح مسلم :٨٨٠/٢ ، وينظر: التعليل النحوي في كتاب(المقتصد) لعبد القاهر الجرجاني، شهير عبدالغني محمد صالح، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م :١٠.

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جِنّي:١٦٥/١.

(٣) م.ن. ، الهامش(٤)، وينظر: الأصول-دراسة أبيستيمولوجية الفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسّان، :١٨٢.

(٤) التعريفات، الشريف الجرجاني:٢٠١ .

(٥) الكليات، أبو البقاء الكفوي،: ٦٢١/١.

(٦) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها:٩٠.

جعلتها على ما هي عليه"،[١] ويصلح هذا التعريف لأن يكون تعريفاً للتعليل أيضاً، ويُعدّ تعريفاً عامّاً لأنواع التعليل منها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، لأنَّ علوم اللغة نهضت متداخلة وإن كان الاهتمام بعلم النحو، نجد أنَّ الصرف والصوت والدلالة تسير بمراحل تطور اللغة معاً، لذا أُلِّفت كتبٌ في النحو ومعها الصرف، فكانت التعليلات النحوية والصرفية متلازمة ومقترنة ببعضها.

والترابط بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي، يكمن في السبب والعلّة، أي أنَّ الحكم الذي يطلقه اللغوي لا بُدَّ أن يكون له سبب يدعو إليه ويسوّغهُ،[٢] وهذا ما نلاحظه في مؤلفات علماء اللغة المتقدّمين، مثل كتاب سيبويه وما فيه من تعليلات فضلاً عن مؤلفات المُبرّد وابن السّرّاج وابن جِنّي، وغيرهم، فنلاحظ جليَّاً التعليلات المرتبطة بالأسباب والمسوِّغات، بل في مؤلفات المتأخرين والمحدثين كذلك، وهذا الأمر رادّ إلى تطوّر اللغة واتساعها ونمائها، وقد حدَّدَ علماء اللغة ومنهم الدكتور قاصد ياسر الزيدي، وسائل نمو اللغة العربية، قائلاً:"وإذا أردنا أن نُحدّد وسائل نمو العربية، ألفيناها خمساً، هي: القياس والاشتقاق، والإقتراض(التعريب)، والنحت والارتجال"[٣] وبيَّن قدرة هذه الوسائل الفائقة المستمرة في مواكبة العصور المختلفة، فالعلّة تُعدّ أحد أركان القياس الأربعة التي هي:"(أصل) وهو المقيس عليه، و (فرع) وهو المقيس، و (حكم) و(علّة جامعة)[٤]

أما التعليل الصرفي: فقد عرّفه أحد المحدثين بأنه:"الكشف عن السبب الكامن وراء الظواهر التركيبية للكلم من خلال علم الأصوات الحديث ومعطياته المختبرية"[٥]، وهذا التعريف يرتبط بوجهة نظر تتعلق بتعليل الظواهر الصوتية المرتبطة بأبنية الكلمات.

ثالثا: نشأة التعليل وبداياته:

ظهر التعليل قديماً عند علماء اللغة، ولكن لم يكن على نحوٍ مقصود بغية إظهار العلّة، فكان عُلماؤنا الأوائل يميلون إلى تعليل المسائل اللغوية بشكل عفوي، ثم تلاهم علماء جعلوا للعلل نصيباً في كتبهم ومصنفاتهم، فنستطيع أن نعد كتاب سيبويه كتاب علّة، فهو فضلاً عن

---

(١) أصول النحو العربي : ١٠٨، وينظر: التعليل النحوي في كتاب(المقتصد)، رسالة ماجستير:١٠-١١.

(٢) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي :١٢٢-١٢٦.

(٣) فقه اللغة، د.كاصد ياسر الزيدي:٢٨٨.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي:٨١.

(٥) بحث بعنوان: التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، د. أحمد صفاء العاني، جامعة الأنبار- كلية التربية/القائم، وهو منشور في مجلة كركوك/ الدراسات الإنسانية/مج:١٠ :١٨٩.

شموليته للمسائل اللغوية نراه قد علل كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية، وهو متابع لسابقيه، ولا سيما أستاذه الخليل.

وقيل: أنَّ عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي(ت:١١٧ هـ) "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل"[١]

فهو يعد من أوائل النحويين الذين أولوا التعليل اهتماماً وبلغوا الغاية فيه، ومما يوضح التعليل عند ابن أبي اسحاق ما نقله الفرّاء الذي قال:"مرَّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحويّ فأنشده...:

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فقال عبدالله للفرزدق: علامَ رفعت؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا"[٢]

أمّا ابن جِنّي فكان يرى أنَّ أبا عمرو بن العلاء(ت:١٤٥هـ) هو أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنَّه قال:"سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: أليس بصحيفة؟ ورأى ابن جني ان هذا الخبر مبدأ التعليل عند النحاة، وأن النحاة محقون في تعاليلهم بعد أن سمعوا هذا الاعراب وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه"[٣] فهذا حملٌ على المعنى فأُنِّثَ الفعل معهُ، وعدَّ النحويون هذا الخبر بدايةً لمبدأ التعليل عندهم.

وبعد الاستقراء والمتابعة لآراء العلماء وأقوالهم الأوائل يتبين لنا أن عللهم كانت سهلة يسيرة بعيدة عن الحِجاج والجدال وكثرة البراهين، وغايتها الأهم هي فهم كلام العرب.[٤]

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٠هـ) فقد كان من أوائل العلماء الذين بسطوا القول في العلل، أي: "العلل النحوية بسطاً أذهل معاصريه وحيرهم حتى أخذوا يسألون عن هذه العلل ومن أين أتى بها"[٥] وقال الزبيدي(ت:١٢٠٥): "إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد،

---

(١)طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي :٣١.

(٢) معاني القرآن، الفرّاء : ١٨٣/٢، وينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف :٢٣.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وينظر: الخصائص:٢٤٩/١، وينظر: سر صناعة الاعراب، ابن جِنّي :١١٤/١.

(٤) ينظر: التعليل النحوي في كتاب(المقتصد)، رسالة ماجستير:١٢.

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٥٦.

وما لم يسبقه إلى مثله سابق"،[1] وعندما سُئل الخليل عن علل النحو، أأخذتها عن العرب أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب قائلاً:"إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللُه وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعمول فليأتِ بها"[2] وقال الزجاجي(ت:٣٣٧هـ) معلقاً على كلام الخليل:"وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل-رحمة الله عليه-"[3] فنتوصل إلى أن الخليل لم يتعصّب لرأيه ولعلله التي اعتل بها، بل بيَّن أنها مجرد تخمينات أو أحداس، فاتحاً الباب لغيره من العلماء ليأتوا بما يرونه من علل وآراء، فإنه "علل بما رآه هو علة لما قالته العرب فإن أصاب الحقيقة فبها، وإن لم يصب ووجد أحداً من النحاة علة أخرى أفضل مما علل هو به فليأتِ بها"[4].

وقد سار على نهجه تلميذه اللامع سيبويه في إيمانه بعلة كل وجه من وجوه العربية، وقد أورد في أبواب كتابه أحكاماً مؤيدةً بالعلل، وأكثر منها، سواءٌ أكانت العلة متعلقة بالقاعدة المطّردة أم بالأمثلة النادرة، فيقول:"وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً"[5] وهو لا يقف على تعليل ما كَثُر في ألسنتهم ووضعت على أساسه القواعد فقط، بل يتعدى إلى ما يخرج عن تلك القواعد، فكأنه لا توجد قاعدة بدون سبب، وقد أحصت الدكتورة خديجة الحديثي من العلل له في الكتاب ما يقارب ثلاثاً وسبعين علة.[6]

---

(١) طبقات النحويين واللغويين:٤٣.

(٢) الإيضاح في علل النحو،ابو قاسم الزجاجي :٦٥-٦٦ .

(٣) م.ن. :٦٦.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٥٦.

(٥) الكتاب ، عمرو بن عثمان، المعروف بسيبويه :٣٢/١، وينظر:الخصائص:٥٤/١.

(٦) العلة النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي :٥١-٥٣.

وتتصف التعليلات في هذه المرحلة ببعدها عن مصطلحات علم المنطق، وأنها قريبة من روح اللغة وسليقتها السليمة، الخالية من الشوائب والنافرة من القبح.[١]

أمّا العلة في القرن الثالث الهجري فقد أخذت بالاتساع ونستطيع أن نقول بأنَّها أصبحت رديفة للحكم النحوي، فكانت العلة تشغل حيزاً كبيراً في اهتمام علماء اللغة، فأظهروها في مصنفاتهم وتحدثوا عنها في كثير من مسائل اللغة، ولعلّ من أشهر ما انبرى لهذه الظاهرة في ذلك العصر هو المُبرّد(ت:٢٨٦هـ) وذلك عبر اتقانه مسائل اللغة وقدرته على التعليل الذي اتَّضح جليَّاً في كتابه (المقتضب) إذ كان يتّخِذ من العلة أداة للمناقشة والبحث، وكانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهره على الزجاج في حلقة أستاذه ثعلب.[٢]

ويمكن "أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي"[٣]

أما العلة في بدايات القرن الرابع الهجري فصارت علماً له مُحدداته وأصوله ومصطلحاته، وتبدأ هذه المرحلة بابن السّرّاج (ت:٣١٦هـ) صاحب كتاب (الأصول في النحو) الذي كان أثره جليّاً وكبيراً في تاريخ العربية، ووصل التعليل النحوي في هذه المرحلة إلى نضج وتقدم كبيرين، وإنَّ أبرز ما وصلنا من كتب في هذه المرحلة كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي.

أما أهم الكتب التي وردتنا عن علمائنا الأقدمين التي احتوت على أبوابٍ وفصولٍ للعلة:

١- كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ): أفرد فيه باباً للعلل أسماه:"باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف"[٤]

٢- التصريف: للمازني (ت: ٢٤٧هـ).

٣- المقتضب: للمبرد (ت: ٢٨٦هـ).

٤- الأصول في النحو: لابن السراج (ت: ٣١٦هـ).

٥- الخصائص: لابي الفتح عثمان ابن جِنّي (ت:٣٩٢هـ).

---

(١) ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ١١٨.

(٢) ينظر: التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، انتصار عباس فارس الخزاعي، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية،١٤٣٢هـ-٢٠١١م :١٣.

(٣) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها:٦٧-٦٨ .

(٤) الكتاب :٣٠٧/٤.

٦- لمع الأدلة: لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ).
٧- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ).
٨- ثمار الصناعة في علوم العربية: للحسين بن هبة الله الدينوري المعروف بـ(الجليس النحوي).
٩- الاقتراح في علم أصول النحو: لجلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ).

وكلما تقدم الزمن تزداد العناية بالعلة، وتطوَّر الأمر إلى أن أُفْرِدَ لها كتبٌ ومصنفات خاصة بها.

وبالنظر لازدياد العناية بالعلل في القرن الرابع الهجري -كما ذكرنا- فقد خصّها علماؤنا بالكتب والمصنفات ولعل **أبرز ما وصل منها إلينا هي:**

١- الإيضاح في علل النحو: لابن اسحاق الزّجّاجي(ت:٣٣٧هـ) إذ يعدُّ هذا الكتاب أقدم كتاب في علل النحو.
٢- علل النحو: لأبي الحسن ابن الورّاق(ت:٣٨١هـ).
٣- علل التثنية: لأبي الفتح عثمان ابن جِنّي(ت:٣٩٢هـ)
٤- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري(ت:٦١٦هـ)
٥- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: للشيخ يحيى الشاوي المغربي(ت:١٠٩٦هـ).[١]

رابعاً: منهج ابن جِنّي في التعليل:

حينما نصل إلى ابن جِنّي، نرى فيه أرفع مشارق الصنعة ويعدُّ زعيم أهل هذا العصر بلا منازع [٢]، فقد نضجت عنده المسائل اللغوية واتضحت معالمها، فكان مقعِّداً لها ومسوِّغاً لأخرى، وذلك بطرائق تحليلية وتطبيقية عميقة، كاشفاً عن مقاصد اللغة وأسرارها، وراسماً طريقاً يسيراً لمن بعده من أهل اللغة وغيرهم.

فقد وقف ابن جِنّي "أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصف ويحلل ويصنّف، فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد، وكانت غاية ابن جِنّي أن يبين حكمة العرب في لغتهم، ويردّ على من وهّى عللهم أو ادّعى ضعفها، وقد عقد لذلك فصلاً خاصاً ردَّ فيه على من اعتقد فساد علل النحويين"[٣]

وعلى الرغم من غزارة المادة العلمية عند ابن جِنّي وتعرّضه للمسائل اللغوية و مسائل التعليل على وجه الخصوص، لكنّه لم يُفرد كتاباً خاصاً بالعلة، ألى إنه تحدث عنها كثيراً في

---

(١) ينظر: التعليل النحوي في كتاب(المقتصد)، رسالة ماجستير:١٨ ، ٢٠ .
(٢) م.ن: ١٦.
(٣) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها:١٢٠، وينظر: الخصائص: ١٨٥/١.

كتابه (الخصائص)، فعقد باباً فيه تحت عنوان "باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة"[١] مدافعاً عن علل النحويين و ردَّ على من اعتقد فسادها.

كما أنّه قارن بين علل النحويين والمتكلمين والمتفقّهين قائلاً:"اعلم أنَّ علل النحويين وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين، وذلك أنَّهم إنّما يحيلون على الحس، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خِفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"،[٢] وبذلك نرى مدى اهتمام ابن جِنّي بالتعليل وكانت الغاية منه هي فهم كلام العرب ومقاصدهم.

لذا يعدّ التعليل وسيلة غنية، ومن أهم الوسائل التي يعتمدها اللغوي في بيان أحكام اللغة وشرحها وعرض القواعد المستقاة من استقراء الاستعمال اللغوي[٣].

فقد اتسعت دائرة التعليل إلى جميع المسائل اللغوية المعروفة، فكان التعليل الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي.

ويعدّ ابن جِنّي من أقدم علماء العربية الذين عُنُوا بعلم التصريف عناية فائقة، وذلك راجع لأمور عدّة منها: أنّه تتلمذ على يد شيخه أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) الذي كان له جهود متميزة في الدرس اللغوي والصرفي على وجه الخصوص، فضلاً عن مشافهة ابن جِنّي للأعراب وأخذه عنهم وهذا ما كشفته مصنفاته،[٤] فكان "يسيطر ابن جِنّي سيطرة كاملة على المادة اللغوية موضوع درسه، فما سبق أن عرضه يُحيل إلى موضعه في مؤلفاته السابقة، وما لم يَعرضْ له يُشير إلى المكان الذي سيدرسه فيه، وتلك سمة العالم المكين الذي يحرص على أن يُحيي المادة العلمية في أذهان طلابه ومريديه من القارئين والدارسين"[٥]

ومن المهم القول أن ابن جِنّي استطاع نقل الدرس اللغوي نقلة نوعية، ولا سيّما في كتابه الخصائص، الذي يمثل قمة النضج للدرس اللغوي لدى ابن جِنّي، فالمتتبّع لكتاب الخصائص يجزم بأن مؤلّفه قد أجرى استقراءً عامّاً لأغلب المسائل اللغوية المُشكِلة ثم شرع يعرضُ لها بالتحليل والتعليل والتقعيد.

ومسألة التقعيد والتأصيل قد استندت –في الحقيقة– إلى مجموعة قواعد استنبطها ابن جِنّي ليحاكم القضايا اللغوية على أساسها، ومن ذلك: مراعاة النظير، والحمل على المعنى، وكلامه

---

(١) الخصائص: ١/١٨٥.

(٢) م.ن. :١/٤٩.

(٣) ينظر: التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد: ٧.

(٤) التصريف الملوكي، ابن جِنّي:١٨–١٩.

(٥) م.ن. :١٣٣.

عن الاطّراد والشذوذ وغيرها، وهذه القواعد لم تكن بمعزل عن طبيعة وجهة النظر العقلية في التعامل مع المادة اللغوية؛ إذ لا يخفى أن ابن جِنّي ينتمي إلى المدرسة الاعتزالية التي منحت العقل حرية أكبر في المحاكاة والمحاورة والنقاش في المسائل اللغوية والمعرفية.

ومن ضمن القضايا التي أصّل لها وعلّلها: القضايا والمسائل الصرفية التي تتعلق بتصريف الأفعال والمصادر والمشتقات والأسماء، إلّا أن هذه المسائل والقضايا تناثرت في كتابه الخصائص وكتبه الأخرى، سواء أكانت صرفية أم صوتية أم لغوية عامة.

الفصل الأول

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال

١- المبحث الأول: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المُجرّدة:

- المطلب الأول: التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المتفقة البنية.
- المطلب الثاني: التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المختلفة البنية.
- المطلب الثالث: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المعتلة.
- المطلب الرابع: التعليل الصرفي لتركّب اللغات.

٢- المبحث الثاني: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة:

- المطلب الأول: التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بحرف.
- المطلب الثاني: التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بحرفين.
- المطلب الثالث: التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بثلاثة أحرف.

٣- المبحث الثالث: التعليل الصرفي لأبنية الأفعال الملحقة.

الفصل الأول
التعليل الصرفي لأبنية الأفعال

وقف ابن جِنّي كغيره من علماء اللغة العربية، على اللغة ودقّق في أصولها، وتبدّلاتها وما حصل في تغيّرات مفرداتها وحروفها، وحركاتها وسكناتها، فعلّل ما وجدهُ مناسباً وقدّم مسوّغاته لظواهر قد تكون قياسية، أو تكون مخالفة للقياس فعبّر عنها بالشذوذ أحياناً وعبّر عنها بعلل ملائمة لما يراه ويستحسنه أحياناً أخرى، فعندما نظر إلى اللغة بدقة وتمعن وجدها ترجع إلى أصول ثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية، وقصد بذلك الأفعال والأسماء، ولم يكن في اللغة من قواعد إلا ضوابط، حتى قيل: "وليس شيءٍ مما يضطّرون إليه إلّا وهم يحاولون له وجهاً"(١).

وقد أكّد على الثلاثي المُجرّد (اسماً كان أم فعلاً) إذ قال: "أنَّ الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً، الثلاثي"(٢) وقد علّل المسألة بقوله: "وذلك لأنه حرفُ يُبتدأ به، وحرف يُحشى به وحرفٌ يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك"(٣) فالثلاثي المُجرّد سواء أكان اسماً ام فعلاً فقال: "والثلاثي عارياً من الزيادة"(٤) المتكون من الفاء والعين واللام. فالفاء أوّله والعين حشوه واللام آخره. قال: "فتمكّن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه لعمري ولشيء آخر هو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه، ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما(*) ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلّا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزاً بينهما"(٥).

وجاء التأكيد على حركة العين، فيما إذا كانت ساكنة أم متحركة كونه فاصلاً بين الفاء واللام، فإذا كان حرف العين متحركاً يصحُّ جواز تخفيف الهمزة ولا يصحّ تخفيفها إذا كان أولاً، قال: "فإن المتحرك حشواً ليس كالمتحرك أولاً؛ أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشواً، وامتناع جواز تخفيفها أولاً، وإذا اختلفت أحوال الحروف حَسُنَ التأليف"(٦) وهذا ينسحب إلى حركة العين في صيغة الماضي والمضارع؛ وارتباط الفعل بالزمن يؤدي إلى اختلاف صيغته ودلالته

---

(١) الخصائص: ٢٩٧/٢.
(٢) م.ن: ٥٦/١.
(٣) م.ن.
(٤) م.ن: ٥٧/١.
(*) م.ن، هامش ١؛ الخصائص: ٥٧/١. يقال: تعادى ما بين الرجلين: اختلف.
(٥) م.ن: ٥٧/١.
(٦) م.ن: ٥٨/١.

الزمنية، جاء في الخصائص: "وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع"[١] وقد علّل ذلك لإفادة الأزمنة فقال: "وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"[٢].

(١) الخصائص: ٣٧٦/١.

(٢) م.ن: ٣٧٦/١.

المبحث الأول

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المُجرّدة

انتظم الفعل الثلاثي المُجرّد في العربية على ستة أبواب، ثلاثة منها: دعائم، أي فيها اختلاف في حركة العين بين الماضي والمضارع، فهي الأصول، وهي الباب الأول ومفتاحه: (نَصَرَ) والباب الثاني ومفتاحه: (ضَرَبَ) والباب الرابع ومفتاحه: (فرِحَ)، ولا تعدُّ الأبواب الثالث والخامس والسادس من دعائم الأبواب لاتفاق حركة العين فيها بين الماضي والمضارع؛ إذ يبدو أن العرب لما أرادوا التعبير عن الأحداث جاءوا بالأفعال التي تتخالف بالبناء في الماضي والمضارع، وهذا هو الأصل، فتشكّلت بذلك ثلاثة أبنية مختلفة، ولما تساوت الأفعال كان لا بُدّ من تعليل، فأول تلك التعليلات لهذه المسألة الصرفية هي تعليل اتفاق الأفعال في الفتح بين الماضي والمضارع.

المطلب الأول

-التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المتّفقة البنية-

أولاً: فَعَلَ يَفْعَلُ(الباب الثالث)

ذكر ابن جِنّي ما جاء من أبنية الفعل الثلاثي المُجرّد بناء (فعَل-يفعَل) المفتوح العين في ماضيه ومضارعه، قال: "ومن ذلك أيضاً قولهم (فعَلَ-يفْعَل) مما عينه أو لامه حرفٌ حلقي، نحو: سأل يسألُ، وقرأ يقرأ، وسعَر يسعَر، وقرَع يقرَع، وسحَل، يسحَل، وسبحَ يسبَح. وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لمّا كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة"[1] أي: علل مضارعة الفتحة لجنس حرف الحلق لتقريب الصوت من الصوت، وعدّه من الإدغام الأصغر الذي يعني: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام"[2].

أمّا علماء العربية الذين سبقوا ابن جِنّي فقد عللوا هذه المسألة بتعليلات قد تكون مقاربة لتعليل ابن جِنّي، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف"[3]، بمعنى أنهم فتحوا حروف الحلق؛ لأن الفتحة بعض الحرف الذي في حيّز حروف الحلق وهو الألف، ولم يحركوها بالكسر أو الضم؛ لأنها بعض حرفين مرتفعين عن الحلق.

---

(١)الخصائص:" ١٤٥/٢. وحروف الحلق ستة وهي: الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء. ينظر: مقدمة العين، الخليل: ٥٢/١.

(٢) م.ن: ١٤٣/٢.

(٣) الكتاب: ١٠١/٤.

وزاد سيبويه أفعالاً معتلة اللام وردت على باب (فعَل-يفعَل) مثل أبى-يأبى، وجبى-يجبى، وقلى-يقلى، وشبهها سيبويه بقرأ؛ أي شبه الهمزة بالألف[١]، و زاد عليها ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) الفعل عسى-يعسى وعدّها شاذة، ومن الصحيح أيضاً الأفعال (قنط-يقنَطُ) و(ركَن-يركَنُ)[٢]. وذهب المُبرّد إلى جواز أن يقع فعَل على يفعَل إذا عرض فيه حرفٌ من حروف الحلق[٣] وعلل ذلك بأن حروف الحلق من حيّز الألف والفتحة منها[٤]، وذكر ابن السّرّاج أن هذه الحروف مستفلة في الحلق، وكلما سَفَل الحرف كان الفتح له ألزم، والفتح من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق من أختيها.[٥]

وقد ذهب ابن سيدة (ت ٤٥٠ هـ) إلى أنَّ علة الفتح في هذه الحروف "لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف... واعلم أنَّ هذه الحروف التي من الحلق هي مستفلة عن اللسان"[٦]، فهذه الحركات الثلاث: الضم والكسر والفتح، مأخوذة من حروف بعيدة عن مخرج الحلق؛ فالضمة مأخوذة من الواو، ومخرج الواو من بين الشفتين، والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان، فثُقُلَ الضم والكسر؛ لأن حرف الحلق مُستفل، فحرّكوه بحركة من موضعه وهي الفتح؛ لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقّة[٧]، وزاد العيني (ت ٨٥٥ هـ) قائلاً: "والفتح جزء من الألف، ومخرج الألف أقصى الحلق"[٨] وهذا مطابق لما توصّل إليه علم اللغة الحديث وهو الانسجام الصوتي بين الفتحة-التي هي بعض الألف- وحروف الحلق،[٩] ولأن حروف الحلق تُؤْثر الفتح، للتقارب المخرجي واقتصاداً للجهد النطقي.[١٠]

والذي نخلص إليه أنَّ الاتفاق الصوتي أدّى إلى اتفاق الأبنية في هذا الباب، فجرى تعليلها تعليلاً صوتياً عبر الملاحظة والاستقراء للأفعال التي وردت عن العرب مفتوحة العين في ماضيها ومضارعها؛ إذ إن أغلب تلك الأفعال تكون عينها أو لامها من حروف الحلق، فلمّا كان

---

(١) الكتاب : ١٠٥/٤.
(٢) الممتع في التصريف: ١٧٨/١.
(٣) المقتضب: ٧١/١.
(٤) م.ن: ١١١/٢.
(٥) الأصول في النحو: ١٠٢/٣-١٠٣.
(٦) المخصّص: ٢٢٦/٤-٢٢٧.
(٧) ينظر: م.ن: ٢٢٧/٤.
(٨) شرح المراح في التصريف: ٨٣.
(٩) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جِنّي، د. حسام سعيد النعيمي: ٣٤١.
(١٠) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ٦٦.

الأمر كذلك احتاج المتكلم إلى بذل جهد في نطق تلك الحروف التي من حيّزها، وحينها يلجأ الناطق فطرياً إلى جلب الأخف من الحركات وهي الفتحة دون الضمة والكسرة لِثقَلِهما، وخفة الفتحة، فصار الانسجام بين المخرج الثقيل والحركة الخفيفة، فتعليل ابن جِنّي لمسألة فتح العين في الماضي والمضارع في الأفعال التي عينها أو لامها من حروف الحلق، تعليلٌ متفرّد، إذ إنّه جعل الألف من حروف الحلق قاصداً في ذلك الهمزة، كون الهمزة والألف تتبادلان المواقع وتعوض إحداهما عن الأخرى في العين من المواضع على حسب ما هو مشهودٌ ومعروف.

ثانياً: (فعُل–يفعُل) (الباب الخامس):

وثاني الأبواب المتفقة الحركة الباب الخامس؛ المتعارف عليه بباب (كرُم) أو ضَم ضم؛ قال ابن جِنّي: "فإن قلت: فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواء، وهو باب فعُل، نحو كرُم يكرُم وظرُف يظرُف".[١]

وقد علل ذلك ابن جِنّي بسببين، الأول: كونه ضرباً قائماً برأسه، والسبب الآخر كونه غير متعدٍ إذ قال: "وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم برأسه إلا أنَّهُ غير متعدٍ البتة، وأكثر باب فعَل وفعِل متعدّ. فلمّا جاء هذا مخالفاً لهما –وهما أقوى وأكثر منه– خُولف بينهما وبينه، فَوُفِّقَ بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما"[٢]. وقال أيضاً: "وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فعُل فالمضارع منه على يفعُل، فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فَعُل لقلت في مضارعه: يفعُل، وإن لم تسمع ذلك، كأن يسمع سامع ضؤُل، ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه: يضؤُل وإن لم يسمع ذلك".[٣] وهذا يدل على القياس في اللغة، فكل فعل يكون مضموم العين في الماضي، لا يكون إلا مضموماً في المضارع.

وتعليل مجيء فعُل لازماً بسبب مجيئه في كلام العرب للهيئة، وهذا نص كلامه: "وفَعُل لا يكونُ ابداً إلا غير متعدٍ؛ لأنّهُ انّما جاء في كلامهم للهيئة"،[٤] والمقصود بالهيئة: الطبيعة الثابتة والصفة الدائمة.

وقد أكد علماء العربية بأن هذا الباب لا يأتي إلا لازماً ومنهم الخليل[٥]، وقال سيبويه: "فعُل لزم بناءً واحداً في كلام العرب كلها. وتقول صبُح يصبُح؛ لأن يفعُل من فعُلت لازم له

---

(١) الخصائص: ٣٧٧/١.

(٢) م.ن: ٣٧٧/١.

(٣)م.ن: ٤٣/٢.

(٤) المنصف: ٢١/١.

(٥) ينظر: المنصف: ٢٣٦/١.

الضم لا يُصرف إلى غيره...ولا يُفتح فعُل لأنه بناء لا يتغير"[١]، وزاد أيضاً: "ولمّا لا يتعدّاك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك فعُل يفعُل نحو كرُمَ يكرُم، وليس في الكلام فعُلته متعدياً"[٢] وقد علل المُبرّد ظاهرة اللزوم، "لأن فعُلت إنما هو فِعْل الفاعل في نفسه"[٣]. وقد علل غيره هذه الظاهرة بأنها على الأغلب تكون للغرائز والخصال الحسنة والقبيحة، كما ذكر سيبويه قائلاً: " باب أيضاً في الخِصال التي تكون في الأشياء"[٤] وقال غيره إنَّ هذا الباب يكون في الخصال المحمودة والمذمومة،[٥] وإذا أفاد المُكْث واللُبْث تجري غير الغريزة مجراها؛ لأن الغريزة ملازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره.[٦] وقد علل بدر الدين العيني سبب عدم دخول هذا الباب في دعائم الأبواب؛ لأنه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت، فكان غير قوي لتقيد مجيئهِ بالطبع والنعت، فكانت القوة علة للدخول في الدعائم.[٧] أما السيوطي (ت ٩١١ هـ) فقد علل الضم في العين معاً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، قائلاً: "أو كان الماضي على (فعُل) بالضم ضُمّت سابقته أيضاً في المضارع نحو ظرُف يظرُف، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختير للماضي، والمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين إلى الأخرى، رعاية التناسب بين الألفاظ ومعانيها".[٨]

ومما نخلص إليه في هذا الباب أنّ بناء فعل لازمٌ؛ وأن أكثر معانيه تكون ثابتة؛ لأنها كالأوصاف والطبائع والغرائز وهذا ما أكده ابن جِنّي.

والتعليلات التي مرّت في بيان الاتفاق في حركة العين بالضم بالنسبة لأفعال الباب الخامس، ركّزت على الجانب الدلالي تحديداً، وذلك بتخصيصها بالخصال على كلام سيبويه وبالهيئة في تعبير ابن جِنّي، والصفات اللازمة على لفظ العيني والسيوطي على التتابع.

إلا أنّ في المسألة جانبين، الجانب الأول مسألة الاتفاق في الحركة، والمسألة الثانية تعليل الاتفاق بالضمة في حركة العين في الماضي والمضارع.

---

(١) الكتاب: ٤/١٠٣-١٠٤.

(٢) م.ن: ٤/٣٨.

(٣) المقتضب: ١/٩٧.

(٤) الكتاب: ٤/٢٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٩٧؛ وينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ١/٤٧١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ١/٧٤.

(٧) شرح المراح في التصريف: ٤٠.

(٨) همع الهوامع، للسيوطي: ٣/٢٧٢.

فتعليل الاتفاق بالضم لتتناسب الألفاظ ومعانيها، على نحو ما نصّ عليه السيوطي، فلمّا كان المعنى دالاً على السجية الثابتة، ناسب الثبوت في حركة العين بين الماضي والمضارع، وأمّا اختيار العرب للضمة تحديداً؛ لأنها الحركة الأثقل في سُلّم الحركات، فجرى اختيار الأثقل للحالة الأقل والأندر سماعاً.

باب (فعِل–يفعِل) (الباب السادس):

وفي الكلام على سر الاتفاق في أفعال الباب السادس؛ باب (حسِب)، قال ابن جِنّي: "فكما أنّ فعُل بابه يفعُل، كذلك شبّهوا بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه، كما ضموا في ظُرف عين ماضيه ومضارعه. فنعِم ينعِمُ في هذا محمول على كرُم يكرُم"(١) ووضّح ذلك بقوله: "وأمّا حسِبَ يحسِب ويئِسَ ييئِسُ، ويبِسَ ييبِسُ فمشبَّهةٌ بباب كرُم يكرُم على ما قلنا في نعِم ينعِم"(٢) فتعليله في هذا الباب أنه شُبِّه بباب فعُل يفعُل وهو بهذا التعليل قد وافق تعليل سيبويه بقوله: "وقد بَنوا فعِل على يفعِلُ في أحرف، كما قالوا: فعُل يفعُل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبّه به"(٣)، ألّا أنّه لم يجزم بالكسرة في عينيهما بل جعله جائزاً إذ قال: "والفتح في هذه الأفعال جيّد وهو أقيس"(٤)، وقد ورد في المنصف: "أن جميع ما في كلامهم من (فعِل يفعِل) في الصحيح، فيه لغتان: يفعَل وهو الأصل، و(يفعِل) أيضاً، نحو قولهم "حسِب يحسَب ويحسِبُ، ونعِم ينعَم وينعِمُ ويبِسَ ويبَسُ ويبِسُ، ويئِسَ ييأَسُ وييئِس، فهذا كله فيه لغتان: إحداهما الأصل وهي الفتح، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسر"(٥)، أما الرضي (ت ٦٨٦ هـ) فقد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن جِنّي في الأفعال الصحيحة في أنها يجوز فيها الفتح والكسر، وذكر أنّ ما جاء من أفعال من المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح، وهي ورِثَ يرِثُ ووثِقَ يثِقُ ووِمقَ يمقُ ووفِقَ يفِقُ وورِمَ يرِمُ وولِيَ يلي وجاء فعلان رَوِيَ في مضارعهما الفتح، وهما: وَرِيَ الزند يَرِي، ووبِق يَبِقُ(٦)، وقد علّل ذلك بقوله: "إنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط، فَتَخفّ الكلمة"(٧)، ونظراً لقلة الأفعال الواردة على هذا الباب ولكونها أفعال لازمة اكثر

---

(١) الخصائص: ١/٣٨٠.

(٢) م.ن: ١/٣٨١.

(٣) الكتاب: ٤/٣٨.

(٤) م.ن: ٤/٣٩.

(٥) المنصف: ١/٢٠٨؛ وينظر: الاتساع في اللغة عند ابن جِنّي، حسن سليمان حسين، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م :١٨٢.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٣٥.

(٧) م.ن: ١/١٣٥.

مما هي متعدّية وعلّة ذلك لغلبة وصفه للنعوت والأعراض،[١] لا يعد من الدعائم، فقال العيني (ت ٨٥٥ هـ): "لا يدخل في دعائم الأبواب لقلته وشذوذه، والقلة لا توصف بالقوة حتى لا تدخل في الدعائم".[٢]

والذي نستنتجه من هذا العرض هو أن هذا الباب قليلٌ ونادرٌ في اللغة العربية، علماً بأنه لم يرد منه لاسيما الصحيح في القرآن الكريم، أو لم يرد غير فعلٍ واحد وهو (وَرِثَ)[٣] من الأفعال المعتلة، لذا عُدَّ هذا الباب فرعياً وليس أصلياً أي أنّه ليس من الدعائم، لأنه من النادر في أفعال اللغة العربية، وهناك مَن نبّه إلى مجيء أفعال من الأبواب الثلاثة نحو: نَقُبَ، ورَفُثَ، وأمُرَ،[٤] وخَيُرَ[٥]، وعثُر، وعَمُرَ و قذُرَ و كدُرَ، ومضُرَ ونفُرَ، وخمُصَ وفيُظَ، ورفُقَ، وسُعِل، وكمُلَ، وعقُمِتْ المرأة.[٦]

وهذا التنوع الحركي في عين الفعل علّله ابن جِنّي بالاتساع وهذا الاتساع ناتج من توليد معانٍ جديدة أو قد يكون لغة، وأنها جميعاً تؤدي إلى خلق أساليب جديدة مضافة إلى التعابير اللغوية، فهذه الاستعمالات تعد روافد تغني اللغة بمستوياتها المختلفة.[٧]

أمّا حذف فاء الافعال المثالية عند تحويلها من ماضٍ إلى المضارع فقد علّله ابن جِنّي "لوقوعها بين ياءٍ وكسرة"[٨].

بعد استقصاء ما اتفقت حركة عينه في الماضي والمضارع، شرع ابن جِنّي في بيان أسباب الاختلاف كذلك في أبنية الأفعال الثلاثية في العربية.

---

(١) ينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال في شرح لامية الأفعال، الشيخ جمال الدين المعروف بِبَحْرَق : ٥١.

(٢) شرح المراح في التصريف، ٤٠.

(٣) ينظر: أبنية الأفعال المُجرّدة في القرآن الكريم ومعانيها، أحلام ماهر محمد حميّد: ١٥٩-١٦٠.

(٤) أمَرَ-من باب نصر-أي: كثَرُهُ، وأمِرَ-من باب طرِب- أي: كثر، وأمُر يأمُر-بضم الميم- أي صار أميراً. ينظر: دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، محمد محيي الدين عبد الحميد: ٦٣-٦٤.

(٥) خثر اللبن: أي حمض. والمشهور فيه الفتح وحكى الفراء الضم والكسائي الفتح. والصفحة نفسها.

(٦) دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: ٦٣-٦٤.

(٧) ينظر: الاتساع في اللغة عند ابن جِنّي: ١٤٨.

(٨) الخصائص: ٣٧٩/١ و ٣٢٧/٢.

المطلب الثاني

التعليل الصرفي لأبنية الأبواب المختلفة البنية

-باب (فعَل يفعُل) و (فعَل يفعِلُ) (الباب الأول والباب الثاني):

قال ابن جِنّي "وإنّما دخلت يفعُل في باب فعَل على يفعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قتل يقتُل، ودخَل يدخُل، وخرَج يخرُجُ"(١).

فكان تعليله بأن العرب آثروا مخالفة حركة عين المضارع لعين الماضي، فكما خالفت الكسرة في عين المضارع، فتحة عين الماضي عدّلوا مخالفة الضمة في المضارع لفتحة عين ماضيه فقالوا: قَتَل يقتُل، ودخَل يدخُل، وخرَجَ يخرُجُ.

وفي موضع آخر يقول: "وفصلٌ للعرب طَريف، وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع فعلتهُ إذا كانت من فاعلني مضمومة ألبتة، وذلك نحو قولهم: ضارَبَني فَضَرَبْتُه وأضرُبُه، وعالمني فعلمتُه أعلُمُه..."(٢) وزاد على ذلك قائلاً: "ووجه استغرابنا له أن خُصّ مضارعه بالضم. وذلك إنّا قد دلَّلنا على أنَّ قياس باب مضارع فَعَل أن يأتي بالكسر، نحو ضرب يضرب..."(٣).

وعلل ذلك بأن هذا الباب دلالته على الاعتلاء والغلبة(٤) ونظر الصرفيون الأوائل إلى عين الفعل المضارع الذي ماضيه مفتوح العين فتكون إما مضمومة أو مكسورة، قال سيبويه: "وإذا قلت فعَل ثم قلتَ يفعُل علمت أنَّ أصله الكسر أو الضم"(٥) وذهب المُبرّد إلى ما ذهب إليه سيبويه فجعل الكسر والضم أصلين.(٦) ولعلّ المقصود أن الفعل اذا جاء مفتوح العين لا يكون إلا مضموم العين أو مكسورها في المضارع؛ وذلك باستثناء افعال الباب الثالث؛ التي لا تعد من دعائم الابواب.

---

(١) الخصائص: ١/٣٨٠.

(٢) م.ن: ٢/٢٢٥.

(٣) م.ن: ٢/٢٢٥.

(٤) ينظر: م.ن: ٢/٢٢٧.

(٥) الكتاب: ٤/١٠٤.

(٦) ينظر: المقتضب: ١/٧١.

ومن الصرفيين من ذهب إلى جواز النطق بالصورتين أي بالضم والكسر وإن لم تُسمَع الأخرى، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): "وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو: عكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ، وهما جائِزان، سُمعاً للكلمة، وإن لم يسمع إلا إحداهما".[١]

أمّا الدلالة على الغلبة والمقاهَرة فقد أكّد ابن عصفور مجيء باب فعَل على يفعُل بالضم قائلاً: " "وفعَلَ" لا يخلو أن يكون للمغالبة، أو لا يكون. فإن كان للمغالبة فإن مضارعه أبداً على "يفعُل" بضم العين. نحو "ضاربني فضربته أضرِبُه"...هذا ما لم يكن معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو. فإن كان كذلك لزم المضارع "يفعِلُ" بكسر العين"[٢]، وأوردَ أفعالاً معتلة جاءت بالكسر وذكر أيضاً ما زعم به الكسائي من مجيء أفعال مما عينها حرف حلقي جاءت بالفتح نحو: "فاخرني ففخرته أفخره".[٣]

ويرى الرضي أن باب فعَل يفعُل الدال على المغالبة لا يكون إلا متعدياً، وفسَّر معنى المغالبة بقوله: "ونَعني بها ان يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر... نحو كارمني فكرمتهُ أكرُمُه أي: غلبته بالكرم...وقد يكون الفعل من غير هذا الباب... فإذا قصدت غير هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب".[٤] هذا ما يخص الفعل الصحيح الذي لا يكون أحد حروفه حرف علة؛ فإذا كان معتلاً جاء مضارعه بالكسر، قال ابن جِنّي: "قيل (فعَل) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبداً بالضم، إنما هو بالكسر، نحو: وجَد يجِد، ووزن يزِن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعِل، كيرمي ويقضي، وعلى فعَل-يفعَل، كيرعى ويسعى، فأمرُ الفاء إذا كانت واواً أغلظ حكماً من أمر اللام إذا كانت ياء"،[٥] وقد ذكر الرضي أفعالاً معتلة من المثال الواوي مثل: وعدَ-مضارعه يَعد، والأجوف مثل: باعَ-يبيعُ، والناقص مثل: رمى-يرمي.[٦]

أمّا ما ذكره ابن جِنّي في الخصائص فيما يخص الفعل الصحيح المضعّف فمضارعه يأتي بالضم عدا أفعال قليلة يأتي مضارعها بالكسر إذ قال: "فإن قيل: فكيف ذلك ونحن نعلم أنَّ يفعُل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعِل؛ نحو: شدَّهُ يشُدُّهُ، ومَدّ يمُدَّهُ، وقدّه يقدُّه و....ويفعِل في المضاعف قليل محفوظ، نحو هرَّه يهِرّهُ، وعلَّهُ يعِلَّهُ، وأحرف قليلة. وجميعها يجوز فيه "أفعُلَه"

---

(١) الممتع في التصريف: ١/١٧٥؛ وينظر: المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي: ١٠٥.

(٢) الممتع في التصريف: ١/١٧٣.

(٣) م.ن: ١/١٧٣.

(٤) ينظر: شرحُ شافية ابن الحاجب: ١/١٧.

(٥) الخصائص: ٢/٢٢٨.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ١/٧٠-٧١.

نحو علّهُ يعُلَّهُ، وهرّهُ يهُرَّهُ؛ إلا حبّهُ يحِبّهُ فإنّه مكسور المضارع لا غير"[١] وقد علّل ذلك قائلاً: "إنما هو أنّ قبلها ياء وبعدها كسرة، وهما مستثقلتان"[٢] أمّا ما علله سيبويه من أفعال معتلة الأول (المثال الواوي) جاءت على باب (فعَل يفعِل) مثل وعَدَ يَعِدُ ووزن يزِنُ. فأصلها: وعد يوعِدُ، ووزن يوزِنُ، فكرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة فحذفوها. قال: "إنما يحذفونها من يفعِلُ. فعلى هذا بناء ما كان على فعَل من هذا الباب".[٣]

أمّا ما جاء على (فعَل–يفعُل) الذي فاؤه واو، ففِعلٌ واحد هو "وجَدَ يجُدُ" وأصلُهُ (يوْجُدُ) فحُذِفت الواو لكون الضم هنا شاذاً والأصل الكسر، فعدّه ابن عصفور من الشواذ.[٤] وشذَّ أيضاً من (فعَل) المضاعف المتعدي فجاء مضارعه على (يفعِل) بكسر العين وهو "هرَّ يَهِرُّها" و"علَّه يَعِلُّهُ" و"حبَّ الشيء يحبُّهُ".[٥]

قال سيبويه: "وقد قال ناسٌ من العرب: وجَدَ يجُدُ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام".[٦]

ومعنى كلامه أنَّ هناك قِلّة من الناس قالوا: وجَدَ يجُدُ، فهذا على الرغم من كونه شاذاً لمخالفته القياس، لا يكاد يوجد في الكلام، وعلّل ذلك ابن عصفور بأن أصله الكسر، فحذفت الواو كما حُذفت مع الكسرة[٧]، مستشهداً بقول جرير في هجاء الفرزدق:

لـو شِـئتِ قـد نقـعَ الفـؤاد بِشَـربَةٍ تــدعُ الصَّــوادي لا يجُــدْنَ غلــيلاً[٨]

والاستشهاد في هذا البيت على أنّ الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال[٩]. وقال الرازي(ت:٦٦٦هـ) في المختار: "ويَجُدُ بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال."[١٠]

---

(١) الخصائص: ٣٨١/١.
(٢) م.ن: ٣٢٨/٢.
(٣) الكتاب: ٥٣/٤.
(٤) ينظر: الممتع في التصريف: ١٧٧/١.
(٥) م.ن: ١٧٨/١.
(٦) الكتاب: ٥٣/٤.
(٧) الممتع في التصريف: ١٧٧/١.
(٨) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ٢١٢٧.
(٩) شرح شافية ابن الحاجب: ١٣٢/١–١٣٣، هامش ١.
(١٠) مختار الصحاح:٧٠٩–٧١٠.

وعندما ذكر سيبويه أنّ ناساً من العرب قد قالوا...فهي إذن لغتهم الخاصة بهم، وعندما ذَكر ابن عصفور قول جرير كموطن استشهاد الفعل (يجُدُ) بالضم خلصنا إلى أنّ جرير من هؤلاء الناس من العرب أي أنه من تميم بني عامر، وهذه القبيلة تؤثر الضم على الكسر، وهذا ما يعزز قول عبد الصبور شاهين في قاعدة المعاقبة بين الواو والياء: "حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء "لذا نجد أنّ هناك كلمات ذكرها شاهين بالروايتين: صُوَّام وصِيام وقُوّام وقِيّام و... وذكر أنّ رواية الواو بدوية ورواية الياء حضرية"[١]. باعتبار أنّ تميم قبيلة بدوية وقريش قبيلة حضرية، ونخلص من ذلك أنّ ما هو شاذ قد يكون عند قوم هو السائد؛ لأنهم اعتادوا عليه، فالنطق بالواو والضمة لدى البدو يقابله الياء والكسرة لدى الحضر.

باب (فعِل يفعَل وفعَل يفعِل) (الباب الرابع):

الباب الذي يكون في كسر عينه في الماضي وفتحها في المضارع، قال ابن جِنّي: "ألا ترى أنّ ما ماضيه فعِل إنّما بابه فتح عين مضارعه؛ نحو ركِب يركَبُ، وشرِبَ يشرَبُ. فكما فُتح المضارع لكسر الماضي، فكذلك أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي"[٢]، وقد وضّح ذلك في مفهوم آخر؛ وعلّلها صوتياً بقوله: "فهذا أو نحوه يدل على مناسبة الكسرة للفتحة فلذلك تعاقبتا في موضع واحد في (فعَل يفعِل وفعِل يفعَل)[٣]، فقد علّلها بالتقارب والتناسب بينها، فلما كان الانتقال من الفتح في الماضي إلى الكسر في المضارع في باب (ضرب) مسوّغاً، ساغ الانتقال من الكسر في الماضي إلى الفتح في المضارع بحكم التعاقب الحاصل بين الفتحة والكسرة في كُثُر من المواضع من تشكيل الأبنية في العربية؛ نحو: تعاقبهما بين بِنيتي: المرة والهيئة (فَعْلَةٌ و فِعْلَةٌ) على التتابع، وقد أفرد سيبويه باباً يخصُّ به ما جاء من الأدواء على مثال: وجِع يوجَعُ وجعاً، وهو وجه لتقارب المعاني[٤]، وتابعه أغلب الصرفيين منهم ابن السّرّاج[٥]، وابن سيدة[٦]، والرضي إذ قال: "وفعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأَضدادها نحو سقِم ومرِضَ وحزِن وفرِح"[٧].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٠؛ وينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د.حسين عباس الرفايعة، ٢٨٠-٢٨١.

(٢) الخصائص: ١/٣٨٠.

(٣) المنصف: ١/١٨٧.

(٤) الكتاب: ٤/١٧-٢٠.

(٥) الاصول في النحو: ٣/٩٢.

(٦) المخصص: ٤/٢٨٦.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب: ١/٧١.

أمّا المُبرّد فقد ذكر أنَّ "ما كان على فعِل فاللازم في مستقبله يفعَل فتقول شَرِبَ يشرَبُ وعلِم يعلَم"[١] أي أنّه ألزم ما كان ماضيه بالكسر فمضارعه يكون مفتوح العين.

وذكر أيضاً في باب (فعَل يفعِل): "وأما ما كان فعَل فإنه يجيء على يفعِل ويفعُل نحو يضرِبُ ويقتُلُ"[٢]، وقد ورد ذكره سابقاً.

وكأن غرابة الانتقال من الكسر إلى الفتح في اعتياد تشكّل الأبنية، قُصِدَ منه تخصيصها بدلالة الأعراض من أدواء وعلل وخلوّ وامتلاء، إذ إنها لا تدل إلا على ذلك في الأعم الأغلب.[٣]

والذي نخلصُ إليه: أنّ هذه الأبواب الستة للفعل الثلاثي المُجرّد، عُدّ ثلاثة منها من الدعائم أي أصل وهي: نصرَ ينصُر و ضربَ يضرِب، وفرِحَ يفرَحُ لسببين: الأول: "لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل، والاختلاف يدل على القوة والقوة تدل على الإحالة"[٤] والثاني: "وكثرتهن" أي كثرة استعمالهن[٥].

وهذا السببان استنتجهما بدر الدين العيني ورأيه هذا يطابق ما جاء في علم اللغة الحديث، فقد ذكر عبد الصبور شاهين أنّ الأصل في هذا الباب مغايرة حركة العين بين الماضي والمضارع، وهو ما يتحقق في الأبواب الأول والثاني والرابع، ومنها تأتي أكثر الأفعال في العربية وإنما تتفق الحركة بالفتح في الباب الحلقي العين أو اللام، وتتفق بالضم في الأفعال الخُلُقية (الباب الخامس)، وتتفق بالكسر في الباب السادس، وهو النادر في أفعال العربية[٦]. ويمكن التدليل على ذلك عبر متابعة إحصاءات دراسة أبنية الأفعال المُجرّدة في القرآن الكريم ومعانيها إذ وردت أكثر الأفعال فيها على بناء (فعَل–يفعُل) ثم يليه بناء (فعَل–يفعِل) وبناء (فعِلَ–يفعَل)، أمّا بناء الفعل السادس (فعِل–يفعِلُ)، فلم يرد من الفعل المعتل غير فعل واحد وهو (ورث) على الباب السادس مع الاستدلال بقلّة استعمال الأفعال من الباب الخامس.[٧]

---

(١) المقتضب: ٧١/١.

(٢) م.ن.

(٣) دروس في التصريف، محمد محيي الدين عبدالحميد:٦١.

(٤) شرح المراح: ٣٩.

(٥) م.ن.

(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ٦٦.

(٧) ينظر: أبنية الأفعال المُجرّدة في القرآن الكريم ومعانيها: ١٥٩–١٦٠.

المطلب الثالث

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال الثلاثية المعتلة

علة قلب الواو والياء في الفعل الناقص ألفاً:

أمّا الأفعال المعتلة فيما يخص الناقص الواوي والناقص اليائي وعِلّة قلب الواو والياء ألفا، قال ابن جِنّي: "...في علة القلب الواو والياء ألفاً: إنّ الواو والياء متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين؛ نحو قام، وباع، وغزا، ورمى".(١)

وقد علّل ابن جِنّي بقاء الواو والياء في رَمَيا وغزوا: "مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بها: غزا ورمى، فتلتبس التثنية بالواحد".(٢)

وقد علّل سيبويه التعليل ذاته إذ قال: "وقالوا: رميا، فجاءوا بالياء، وقالوا: غزوا فجاءوا بالواو، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد"(٣) وتابعه المُبرّد قائلاً: "لأنك لو ألحقت ألف غزا وألف رمى ألف التثنية للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد فكنت تقول للاثنين غزا ورمى"(٤) وتابعه المُبرّد قائلاً: "فأما في الأفعال فإنك تقول للواحد غزا وللاثنين غزوا لئلّا يلتبس الواحد بالاثنين وكذلك رمى ورميا"(٥) وقال أيضاً في باب – ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو التي ياءاتهن وواواتهن لامات–: "لانك لو ألحقت ألف غزا وألف رمى ألف التثنية للزمك الحذف لالتقاء السكانين فالتبس الاثنان بالواحد فكنت تقول للاثنين غزا ورمى."(٦) وتابع الصرفيون منهم ابن الحاجب(٧) وابن عصفور(٨) ما قاله الأوائل.

والقول في (عَوِرَ وصَيِدَ) ينطبق عليه ما جاء في غزوا ورميا، قال ابن جِنّي: "وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عَوِرَ وحَيِرَ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحة الواو والياء، وهما اعورَّ واصيَدَّ"،(٩) أي أنَّ الفعلين عَوِرَ وصَيِدَ هما ثلاثيان مجردان بابهما

---

(١) الخصائص: ١٤٧/١.

(٢) م.ن.

(٣) الكتاب: ١٥٦/٤.

(٤) المقتضب: ١٩٣/٢.

(٥) المقتضب: ٢٦٠/١.

(٦) م.ن: ١٩٣/٢.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/٣.

(٨) الممتع في التصريف: ٥٢٧/٢.

(٩) الخصائص: ١٤٩/١.

فعِل يفعِلَ وجاء المزيد فيها بالمعنى نفسه لذا ثبتت الواو والياء فيهما وعُدّا من الحروف الصامتة وليس من حروف العلة.

وقال سيبويه في ذلك: "كما قالوا عَوِرَ إذ كان في معنى فِعْلٍ يصحُّ على الأصل... كما قالوا صَيِدَ لأنّهُ قد يشركه ما يصح، والمعنى واحد، منهما يعتوران باب (إفْعَلَّ في هذا النحو كسَوِدَ، واسوَدَدْتُ)".[١]

وقد وضّح الرضي ذلك بجعل علّة تصحيح الثلاثي نحو عَوِزَ كونه فرعاً في المعنى عن المزيد فيه نحو اعورّ. وزادَ بأنَّ شرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معلّ له فلما أريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه ممتداً مع المزيد فيه حمل عليه في الصحيح.[٢] "فأجرى الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على إحالته في المعنى".[٣]

والذي نصّ عليه علم اللغة الحديث فيما يخصُّ هذين الفعلين هو أنّ المقطع الأخير مؤلف من حركات فقط وحسب، ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج وهو الضمة والكسرة، وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق، أي لام الكلمة فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة.[٤] كما سنوضحه عبر هذا المخطط:

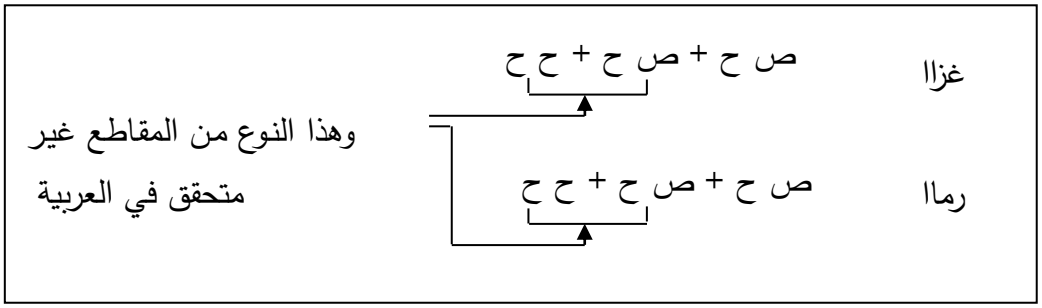

ص:الصامت، ح:الحركة.

(١) الكتاب: ٣٤٧/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٩٨/٣، الهامش ١.

(٣) م..ن: ٩٨/٣.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية، د.عبد الصبور شاهين: ٨٦-٨٧.

المطلب الرابع
التعليل الصرفي لتركّب اللغات

باب تركّب اللغات:

ويصطلح عليه (تداخل اللغات) كذلك؛ وهو أن تتركّب لغة من لغتين؛ قال ابن جِنّي: "اعلم أنّ هذا موضِعٌ قد دعا أقواماً ضعُف نظرهم، وخفّت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامُهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادّعوا أنّها موضوعة في أصل اللغة باخرةٍ من أصحابها، وأنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل يفعُل نحو نعِم ينعُمُ، ودِمْتَ تدوم، ومِتَّ تموتُ، وقالوا أيضاً فيما جاء من فعَل يفعَل، ليس عينه ولا لامه حرفاً حلقيّاً، نحو قلى يقلى، سلا يسلى، وجبى يجبى، وركن يركَن وقنطَ يقنَطُ"[١]، ثم يزيد ذلك قائلاً: "فمن قال: قليْتهُ فإنه يقول: أقليْه، ومن قال: قَلِيْته قال: أقلاه، وكذلك من قال: سَلَوته قال: أسلوه، ومن قال: سَلَيْته قال: أسلاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته، فتركَّبَتْ هناك لغة ثالثة؛ كأن مَن يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلي، فصار في لغتهِ سلا يسلى"[٢] وقد وصف ابن جِنّي ذلك بقوله: "انما هو لغات تداخلت فتركّبت...وهو أشبه بحكمة العرب"[٣] وظاهرة تركّب اللغات برزت عند أقوام من العرب وصفهم بضعف النظر وخفة الإفهام، بأن أخذوا الماضي من اللغة الأولى والمضارع من اللغة الثانية، فتنتج لغة ثالثة متكَوّنة من هذا التداخل، أمّا الشاذ: ما يكون وجوده كثيراً ولكن يكون على خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلة، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس[٤]، ووصفه لأُولئك الذين فاتهم فهم هذا التركيب مثل هذا الفهم بضعف نظرهم وخِفّةِ تلقي ظاهر هذهِ اللغة افهامهم؛ لأنّهم فيما يرى جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادّعوا أنها موضوعة في أصل اللغة[٥]، وهذه الظاهرة سمّاها المحدثون بـ "تداخل اللغات"[٦] وقد احتجّ بهذه الظاهرة في القراءات القرآنية الشاذة في المحتسب.[٧]

---

(١) الخصائص: ١/٣٧٥-٣٧٦.

(٢) م.ن: ١/٣٧٧.

(٣) م.ن: ١/٣٧٦.

(٤) شرح المراح، ٤١.

(٥) فقه اللغة العربية، د. كاصد ياسر الزيدي: ٢٦٤.

(٦) أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم شلاش، ٣٢ وما بعدها؛ وينظر: فقه اللغة العربية، ٢٦٣.

(٧) التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جِنّي (ت ٣٩٢ هـ)، عمر محمد عوني النعيمي، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الموصل، ١٩٩٩، ١٦٧؛ وينظر: المحتسب لابن جِنّي: ١/٣٢٩؛ والاتساع في اللغة عند ابن جِنّي: ١٣٤.

المبحث الثاني

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة:

لدراسة البنى الصرفية أهمية كبرى لا تقل عن اهمية دراسة التركيب، وذلك لعلاقتها بالكلمة نفسها وما يطرأ عليها من تغييرات في حروفها وحركاتها وسكناتها، لذا "يحتاج إليه جميع أهل العربية...لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"[١]، من هذا المنطلق احتاج الصرفيون إلى مقياس لضبط كلام العرب، فاختاروا مادة ثلاثية توزن بها جميع الألفاظ وهي (ف ع ل) لأسباب عدّة،[٢] منها كون الأفعال والأسماء الثلاثية الأصول أكثر من غيرها فقد ذكر ابن جِنّي: "الثلاثي الذي هو أكثر استعمالاً وأعمُّ تصرفاً"[٣] في اللغة العربية،[٤] فسمّوا الأصل الأول: فاء الكلمة، والأصل الثاني عيناً، والأصل الثالث لاماً، فقابلوا هذه الأصول بأصول الكلمة المراد وزنها بالحركات والسكون فيتبيّن الزائد فيها، وعند استقراء الصرفيين لأحرف الزيادة وجدوها عشرة أحرف تجمعها كلمة "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه"[٥] أو تكون الزيادة بغير هذه الحروف؛ فيكون إمّا بالتضعيف أو بالإلحاق.

أما الغرض من هذه الزيادة فهو التعبير عن معنى مقصود بذاته، قال ابن عصفور: "والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صِيَغ مختلفة لضروب من المعاني،... والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم "قَوَلَ" إلى "قال" "[٦].

والأفعال المزيدة تكون على أنواع منها مزيدة بحرف واحد وهو الهمزة (صيغة أفعل) والتضعيف (صيغة فعّل) والألف (صيغة فاعل)، وهناك مزيد بحرفين وهما الهمزة والتاء (صيغة افتعل) والهمزة والنون (صيغة انفعل)، والهمزة والتاء (افتعل) أو الهمزة والتضعيف (إفعَلّ) والمزيد بثلاثة أحرف وهي الألف والسين والتاء بصيغة (استفعل) فضلاً عن المزيد بالإلحاق[٧]. وسنأتي إلى هذه الأنواع المذكورة مفصلاً في التعليل الصرفي في الدرس اللغوي عند ابن جِنّي.

---

(١) المنصف لابن جِنّي: ٢/١.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف، د.هاشم طه شلاش، د.صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل عبد حسين :٤٧.

(٣) الخصائص: ٣٧٦/١.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٥-٦٦.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٠/٢.

(٦) الممتع في التصريف: ٣١/١-٣٢.

(٧) ينظر: ابنية الصرف في كتاب سيبويه ،د.خديجة الحديثي: ٢٦٢ وما بعدها.

المطلب الأول

التعليل الصرفي للأفعال المزيدة بحرف

١. التعليل الصرفي لبناء أفعل:

تعليل العدول عن (يؤكرم) إلى (يُكْرِمُ):

قال ابن جِنّي: "ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، في نحو حذفهم الهمزة في نكرم، وتكرم، ويكرم؛ لحذفهم إياها في أكرِمُ؛ لما كان يكون هناك من الاستثقال، لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرِمُ"[١]، وقد علل ذلك بحمل الفرع على الأصل في صيغة "أفعل" نحو "أكرم" ففي الأصل تجتمع الهمزتان في مضارعِهِ همزة "أفعل" وهمزة حرف المضارع، فالعلة في العدول عن الحمل على الأصل لدفع الاستثقال في اجتماع الهمزتين؛ إذ يتم حذف إحدى الهمزتين (يكرم) لتكون فرعاً يحمل على الأصل (يؤكرم)، أي: أنَّ الفعل الذي على بناء (أفعل) على نحو: أكرم من مضارعه الخاص بالمتكلم المفرد، فيقول: أنا أُكرمُ، إلا أنَّ الأصل: أُأَكرم، فجرى حذفها استثقالاً عن النطق بهمزتين، ثم حُمِلَت الفروع: نحن نُكرم، وهو يكرم، وأنت تكرم على الأصل: نحن نؤكرم، وهو يؤكرم، وأنت تؤكرم، في المتكلمين، والغائب والمخاطب على التتابع.

قال المُبرّد: "وذلك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزائد يلحقهُ...فأما بنات الثلاثة فإن الهمزة تلحقها أولاً فيكون الفعل على (أفعل) نحو أخرج وأكرم، ويكون المستقبل نحو يُخرِجُ ويكرمُ وكان الأصل أن يكون وزنه يؤفعِل فحذفت الهمزة؛ لأنه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنعٌ، فلمّا كانت زائدة وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مِثله حُذفت وأُتبعت حروف المضارع الهمزة كما جرِيْن في باب وعد مجرى الياء"[٢].

وقال ابن السّرّاج معلّلاً ذلك: "لأن ذلك كلّه من الكرم فالأصل الذي هو الكاف والراء والميم موجودٌ في جميعها، فالكاف فاء والراء عين والميم لام فعلى هذا يجري جميع الكلام في كل أصلي وزائد"،[٣] وذكر ابن الحاجب أنَّ أصل مضارع أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إلا أنه رُفِضَ لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فخفف في الجميع، وقوله: "فإنه أَهْلٌ لأن يؤكرما"[٤] فعدّه شاذاً وشرح الرضي من قوله: " "من توالي الهمزتين" إنما حذفت الهمزة الثانية من أؤكرم مع أنَّ قياسها قلبها

---

(١) الخصائص: ١/١١٢.

(٢) المقتضب: ١/٧٢.

(٣) الأصول في النحو: ٣/٣٣٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/١٣٩؛ وينظر: الشاهد في الخزانة للبغدادي صاحب خزانة الأدب وهو الشاهد الثالث والعشرين، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده: ٤/٥٨.

واواً كما في أُوَيْدِمْ على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال، فاعتمدوا التخفيف البليغ وإن كان على خلاف القياس".[1]

وقال ابن الأنباري: "وإنما حُذفت إحدى الهمزتين من أكرم لأن الأصل فيه (أُأَكْرِمُ) فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف".[2] أي أن حكم الحذف بسبب الثقل في (أأكرمُ) انسحب على الأفعال: نؤكرم، ويؤكرم، وتؤكرم؛ كذلك على الرغم من انتفاء علة الثقل فيها؛ وذلك حملاً للفرع على الاصل.

والمنظور في الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة أن بناءه تحول من (فَعَلَ) الثلاثي المُجرّد إلى (أَفْعَلَ) المزيد، وهذا التحوّل جاء بزيادة من خارج بنيته، وكما كان الأصل كذلك صارت الهمزة طارئة، فضلاً عن كونها مزيدة، فكانت عُرضة للتغيير، مع أن الهمزة معروضة أساساً للتغيير في أصلها في الواقع اللغوي كونها أختاً للألف، الذي هو من حروف العلة، فطروء الحذف عليها في الفعل المزيد الذي على بناء (أفعل) أمر متقبل، فالطارئ على الأصل أدعى للتغيّر سواء أكان بالحذف أم بالقلب.

٢. التعليل الصرفي لبناء (فعّل):

التضعيف في العربية هو تكرار حرف ودمجه أو فنائُه في حرف آخر من جنسه فَيُسَكَّنْ والأول ويُحرّك الثاني ضمن الكلمة الواحدة فيكّون صيغة "فعّل"، وهذه الصيغة تمتاز بكثرة التداول في كلام العرب وذلك لأهمية التضعيف في عين الفعل الثلاثي وفاعليتهِ الدلالية على وفق ما يقتضيه السياق اللغوي، والتضعيف أن يكون حرفان من جنس واحد، فيسكّن الأول ويُحرّك الثاني، وهو إجراء صوتي مسوّغه الاتفاق الصوتي الكامل حيّزاً وصفة.

وهذا ما أكّدهُ ابن جِنّي، إذ ذهب إلى أنَّ قوة الفعل متأتية من قوة الحرف المُضَعَّف الذي يُقابل عين الفعل فجعل العين أقوى حروف صيغة "فعّل"؛ وعلّل ذلك بأن العين موقعها وسط الصيغة؛ أي في قلب الصيغة والفاء واللام يحيطان بها كأنّهُما سيّاجٌ لها فضلاً عن كونهما (الفاء واللام) معرّضين للإعلال والحذف، فقال: "من ذلك أنهم جعلوه تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق. وذلك لمّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوّة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما،

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١٤٣/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١٢/١؛ وينظر: الممتع في التصريف: ٢٨٠/١؛ وهمع الهوامع، السيوطي: ٤٦٣/٣.

ومكنوفة بهما، فصارا كأنها سياج لها، ومبذولان للعوارض دُونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها"[١].

وزاد على ما تقدّم: "وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل. فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني"[٢]. وقد فصّل القول في الطريقة التي تَمَّ بها التضعيف بقوله: "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطّعَ ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوةً واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه... فإن أنتَ أزلتَ الوُقيْفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه، فإن كان الأول من المثلين متحركاً ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً".[٣]

وذكر سيبويه أنَّ التضعيف فيه ثقل على ألسنتهم، من حيث أن تكرار صوتين من جنس واحد في عين الكلمة يكون ثقيلاً على اللسان، ولو كانا مختلفين لكان النطق بهما أخف، فقال: "اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"،[٤] فإدغام الصوتين المتماثلين يخفف النطق بهما شرط أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً وهذا الشرط لازمٌ كي لا تحصل هناك مهلة أو وقيفة بين الصوتين، أي لا تفصلهما حركة، فوضّح ذلك بقوله: "فلما صار ذلك تَعَباً عليهم أن يدّاركوا في موضعٍ واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدةً"،[٥] والذي نخلص إليه فيها تَقَدَّم أن في هذا اقتصاد في الجهد النطقي وخفة في الصيغة الحاصلة، فاشترط سيبويه سكون العين الأولى، قائلاً: "أنَّ العين الأولى تكون أبداً ساكنة"[٦] وعلل ذلك بقوله: "لأن الفاء تُحرّك وبعدها العين، ولا تُحرك العين وبعدها العين أبداً"[٧].

وكذلك وجود خلاف بين علماء اللغة في المضعّف (أي المِثْلين) على حد قوله، عن الزائد أيّهما هو، فذكر مذهب الخليل بقولهِ: "فمذهب الخليل في ذلك أنَّ الأوّل منهما هو الزائد؛ ومذهب يونس... أنَّ الثاني منهما الزائد، وقد وجدْنا لكل من القولين مذهباً"[٨] وعلّل الخليل بأنه

---

(١) الخصائص: ١٥٧/٢.

(٢) م.ن: ١٥٧/٢.

(٣) م.ن: ١٤٢/٢؛ وينظر: ٢٢٩/٣ و ٢٦٩/٣.

(٤) الكتاب: ٤١٧/٤.

(٥) م.ن.

(٦) م.ن: ٤١٨/٤.

(٧) م.ن: ٤١٨/٤ وينظر: صيغة فعّل في القرآن الكريم–دراسة صرفية دلالية، د.أحلام ماهر محمد حميّد: ٢٩.

(٨) الخصائص: ٦٣/٢.

قابَلَ الطاء الأولى من الفعل (قطّعَ) ونحوه كواو حوقل، وياء بيطر، أما يونس بن حبيب فقد قابَل الطاء الثانية كواو جَهوَر، ودَهوَر.

أما ابن جِنّي فقد وازن بين المذهبين وأيّدَهُما ولم يُرجح مذهباً على آخر، قال: "ووجَدْتُ أن أشياء في هذا المعنى يشهدُ بعضُها لهذا المذهب، وبعضها لهذا المذهب"[١] فمن هذه الاشياء منها أنّهُ ذكر أنَّ العرب عندما ألحقوا الثلاثي بالرباعي فقالوا مَهْدَد وجلبب، إلحاقاً بجعفر، فالميم والهاء والدال في (مَهْدَدْ) تساوت مع الأصول الثلاثة وهي (الفاء والعين واللام) وعند مقابلتها بـ (جعفر) بقيت الراء ولأجل الحاق (مَهد) بـ (جعفر) كرّر اللام التي هي الدال الثانية المقابلة لـ (الراء) في (جعفر) وذكر أنَّ هذا الشاهد يقويّ قول يونس. وكذلك جلبب.[٢]

وذكر أيضاً مذهب الخليل فقال: "فأمّا ما يشهد للخليل فأشياء، منها: ما جاء من نحو فَعَوْعل، وفعَيْعَل، وفعَنلل، و... نحو غَدَوْدن، وحفيْدد وعقَنْقَل و...وذلك أنك قد علمت أنَّ هذه المُثُل التي تكررت فيها العينان إنما يتقدم على الثانية منهما الزائد لا محالة؛ أعني واو فَعَوْعل وياء فعيعل ونون فعنْلل...فكذلك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غير مفصولٍ بينهما في نحو فَعَّل، وفُعِّل وفعّال..."[٣].

فتعليله بأن العين الأولى من فَعَّل، فُعَّل، تكون ساكنة، فقال أو شبّه هذه الأحرف الزوائد (أعني الواو في فعوْعل والياء في فعيْعل والنون في فعنْلل) بـ (العين الأولى) الساكنة في فَعَّل، (فُعَّل) هذا الشبه بقوله: "لسكونها أشبه بعين فعّل الأولى لسكونها أيضاً"[٤]، موازنةً بعينها الثانية المتحركة وقد اتّبع في ذلك مذهب سيبويه في أنّ المذهبين كليهما صحيحان، إذ قال: "وكِلا الوجهين صواب ومذهب"[٥].

وذهب ابن عصفور إلى ما ذهب إليه الخليل فيقول: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل من أنّ الزائد منهما هو الأول بدليلين: أحدهما أنّهم لمّا صغروا (صمحماً) قالوا: (صُمَيْمِحٌ) فحذفوا الحاء الأولى، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية الزائدة لوجب حذف الثانية؛ لأنه لا يُحذف في التصغير الأصل...والآخر أنّ العين إذا ضُعّفت وفصل بينهما حرف،

---

(١) الخصائص: ٦٤/٢.

(٢) م.ن: ٦٥/٢.

(٣) م.ن: ٦٥/٢- ٦٦.

(٤) م.ن: ٦٧/٢.

(٥) الكتاب: ٣٢٩/٤.

فإن ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً نحو (حوقل) و(عقنقل) ألا ترى أنَّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان".[١]

"أمّا ما نراهُ في أنّ رأي الخليل ومن تبعه من أنّ الأول هو الزائد، لأنّهُ عدَّ حروف العلة ساكنة فقابلها بالساكن الذي هو الحرف الأول من (سلّمَ) في حين ينصّ على أنّ حروف العلة هي حركات طويلة فالألف يعدّها المحدثون فتحة طويلة وكذلك الواو، ضمة طويلة والياء كسرة طويلة فهي إذن مصوتة، متحرّكة بذاتها وليست ساكنة كما عدّها علماء اللغة القدماء فمقابلتها بالساكن من الحروف الصحيحة الصائتة غير جائز"[٢]. وممّا يعزز رأينا هذا ما ذكره ابن جِنّي في المذهبين إذ قال: "وهذا قدرٌ من الحجاج مختصر، وليس بقاطع، وإنما فيه الأُنس بالنظير، لا القطع باليقين"[٣].

أما غير الخليل فقد جعلوا الزوائد هي الأواخر إذ ذهبوا إلى أن المضعف الثاني هو الزائد[٤]. بدليل أنّ الواو والياء قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين أي أنهما تقابلان لام الكلمة نحو (جدول) و(عثير) فإذا جعلنا اللام الثانية من (سُلَّم) هي الزائدة فهي تقابل الياء من (عثير) والواو من (جدول).[٥]

فتعليلُ القدماء ومنهم ابن جِنّي أنهم جعلوا حروف العلة (الصوائت) ساكنة ولم يكن لديهم شيء من علم اللغة الحديث.

والذي يحصل في التضعيف، إدغام حرفين وجعلها حرفاً واحداً، لإرادة المتكلم التخلص من الثقل الناتج عن النطق بحرفين متماثلين صفة ومخرجاً، وهو ما صرّح به سيبويه وابن عصفور وأبو علي الفارسي، إذ قال: "وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة، فكرهوا من اجتماع الامثال، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خفّفت تارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف."[٦]

إذ إن الإدغام في حقيقته الصوتية "إلباثُ الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجيهما".[٧]

---

(١) الممتع في التصريف: ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) ينظر: صيغة فعّل في القرآن الكريم: ٣٠.

(٣) الخصائص: ٢/٦٣.

(٤) الكتاب: ٤/٣٢٩.

(٥) م.ن؛ وينظر: اساس البلاغة: ٢/٩٩؛ و(عثير) حفرة للأسد.

(٦) الحجة للقراء السبعة: ١/٢٠٨.

(٧) الفلاح في شرح المراح، ابن كمال باشا: ٩٨.

إذن فالإدغام النطق بحرف واحد بمدة أطول، وهو الذي سماه ابن جِنّي: "نبا اللسان عنهما جميعاً بقوة واحدة".[١]

وهو عين ما عبر عنه عبد الدائم الأزهري بأن الإدغام "يستدعي خلط الحرفين وتصييرها حرفاً واحداً".[٢]

وكذلك مذهب المحدثين في أن التضعيف على وصف القدماء صوتان من جنس واحد، أولها ساكن وثانيها متحرك، إلا أن الواقع الصوتي يؤكد أنها "صوت واحد طويل، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين".[٣]

ويُعلّل ابن جِنّي الزيادة في بناء (فَعَّل) بأنها قد جاءت بكون اللسان نبا عنها نبوة واحدة.

من دون مناقشة المزيد فيه من الأصل؛ إلا أن الواقع اللغوي يقتضي زيادة، فلما كان الناطق ينطق بحرفين لا بحرف واحد، اقتضى الحكم على أحدهما بالزيادة؛ التي هي أن المزيد هو الحرف الساكن، وذلك لسببين، أولهما: أنه قبل الزيادة على بناء (فَعَل) الثلاثي، العين فيه متحركة محكوم بحركتها قطعاً على ما هو ظاهر ومحسوب، فاقتضى أن تكون الزيادة غيرها. وثانيهما: أن العين الأولى في بناء (فعَّل) المزيد محكوم عليها بالسكون، فسكونها دلّ على أنها طارئة، ولم يُؤتَ بها إلى الا للتعبير عن معنى طارئ احتاجه المتكلم، للدلالة على التكثير والمبالغة أو السلب والإزالة، أو التعدية، أو الصيرورة، أو النسبة وغيرها من المعاني التي خرجت إليها الزيادة في بناء (فعَّل).[٤]

فيكون بذلك ما ذهب إليه ابن جِنّي في عدم ترجيح الأصل والفرع في العين في بناء (فَعَّلَ)؛ نابعٌ من وجهة نظر صوتية بحتة، ارتكزت أساساً على أن التضعيف ناتجٌ عن ضغط اللسان على حيز الحرف على نحو أطول مما هو عليه حين النطق به منفرداً.

---

(١) التصريف الملوكي: ٢٤٠.

(٢) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة:١٦٠.

(٣) المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب: ٩٧؛ وينظر: المدخل إلى علم الأصوات، د. غانم قدوري الحمد، ٢٣١.

(٤) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم طه شلاش: ٧٤.

-تعليل قلب الواو همزةً في الفعل المزيد (أَقّت):

من الأفعال معتلة الفاء على صيغة (فعّل) الفعل (أَقَّتَ). قال ابن جِنّي: "ما علّةُ قلب واو "أقّتَت" همزة؟ فتقول: علّة ذلك أنَّ الواو انضمّت ضمّاً لازماً؛ وأنت مع هذا تجُيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول: وُقِّتت. فهذه عِلّة الجواز إذاً، لا علة الوجوب".[١]

وقال في موضع آخر: "كما أنَّهم لمّا قالوا: وَقتٌ، وأوقاتٌ، ومَوْقِتٌ، ووَقَّتهُ أعلمهم ذلك أنَّ همزة "أُقِّتتْ" إنما هي بدلٌ من واو"[٢] وزاد: "متى زالت الضمة عنها عادت واواً، نحو: مَوْقِتٌ ومُوَيْقتٌ".[٣]

ثم يذكر علة قلب الواو همزة؛ أن الواو انضمت ضماً لازماً، أي اجتمعت الضمة مع الواو -فصار اللفظ ثقيلاً- وقد وردت هذه اللفظة "أُقِّتت" في موضع واحد في القرآن الكريم،[٤] بهذه الصيغة صيغة المبني للمفعول في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [سورة المرسلات: ١١] وقد ذهب الخليلُ وتابعه الفرّاءُ إلى أنَّ الأصل في كلمة (أُقِّتتْ): وُقَّتتْ، أي: (فُعّلت) من الوقت أبدلت فيها الواو همزة مضمومة.[٥] ورجّح سيبويه الوجهين: بقاء الواو أو إبدالها همزة، إذ قال: "اعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إنْ شئتَ تركتها على حالها، وإن شِئتَ أبدلتَ الهمزةَ مكانَها".[٦] وعلّل الإبدال بقوله: "وإنما كرهوا الواو حين صارت عينها ضمة".[٧] أي: أنّ العرب تكره أو تستثقل ضمة الواو في أول الكلمة. ثم زاد سيبويه على ذلك بقوله: "وإذا التقت الواوان أولاً [أبدلت] الأُولى همزة، ولا يكون فيها إلّا ذلك؛ لأنهم لمّا استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا".[٨]

وذكر المُبرّد أن الضمة مستثقلة في الواو، لأنها من مخرجها، فهمزها جائز[٩] ويدلُّ على ذلك:

---

(١) الخصائص: ١/١٦٥-١٦٦.
(٢) م.ن: ١/١٤٢.
(٣) م.ن.
(٤) ينظر: المحتسب: ١/١٩٨، وينظر الخصائص: ٢/٢٤٥.
(٥) كتاب العين: ٥/١٩٩؛ معاني القرآن للفرّاء: ٣/٢٢٢-٢٢٣.
(٦) الكتاب: ٤/٣٣١.
(٧) م.ن.
(٨) م.ن: ٤/٣٣٣.
(٩) المقتضب: ١/٩٣.

أولاً: قراءة أُبيّ وعمرو (وُقتت) بالواو.[١]

ثانياً: أن أصل الكلمة من الوقت.

ثالثاً: أنَّ كل واو انضمت وكانت ضمتها لازمة؛ فإنها تبدل على الإفراد همزة؛ وسبب ذلك أنّ الضمة من جنس الواو فالجمع بينهما يجري مجرى المِثلين فيكون ثقيلاً؛ لأن الضم على الواو ثقيل، كما كان كسر الياء ثقيلاً.[٢] وهذا الثقَل يُفسره الدرس اللغوي الحديث بانه صعوبة البدء بحركة مزدوجة، فجيء بالهمزة في موقعها تصحيحاً لبداية المقطع، حتى يصير عربياً سليماً.[٣]

وقد علل ابن عصفور إبدال الهمزة من الواو، تعليلاً مشابهاً لما جاء به علم اللغة الحديث إذ قال: "لثقل الضمة والكسرة في الواو، وذلك أنّ الضمة بمنزلة الواو...فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع واوان".[٤]

وتابعه الرضي في جواز قلب الواو المضمومة همزة معللاً ذلك بقوله: "وذلك لأن الضمة بعض الواو فكأنه اجتمع واوان"، وذهب إلى قلب الواو المستثقلة همزة لا ياء لغرض التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعدُ شيئاً.[٥]

٣. التعليل الصرفي لبناء (فاعَل) وما زيد عليه:

قال ابن جِنّي: "فأما ألف فاعَل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللّين، وعريقة في المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المد بها، بل المد فيها –أين وقعت– شيء يرجع إليها في ذوقها، وحُسن النطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعَل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً، نحو ضارَبَ وشاتَمَ، فهذا معنى غير معنى المدّ، وحديث غير حديثه"[٦] وقد ذكر هذا الموضع في كتابه المنصف.

وقد ميّز بين ألف المد والألف التي هي من حروف الزيادة التي تُزاد بعد فاء الفعل وقبل عينهِ فتكوّن صيغة (فاعَل) فذكر أنَّ هذه الألف ليست للمد بل إنّه علل هذه الزيادة لإضافة

---

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه: ١٦٧؛ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي: ٧٦٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٢٣/٣؛ المقتضب: ٩٣/١؛ دقائق التصريف، ٢٤٢.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٨؛ وينظر: صيغة فعّل في القرآن الكريم: ٣٩٥.

(٤) الممتع في التصريف: ٣٣٣/١.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٨/٣.

(٦) الخصائص: ٢٣٥/١؛ وينظر: المنصف: ٩٢/١؛ والمقتضب: ١٠٠/٢.

معنى جديد غير معنى المد أو غير معنى الفعل الثلاثي قبل الزيادة ألا وهو معنى (جعل الفعل من اثنين فصاعداً)، أي بمعنى المشاركة.

ووضّح سيبويه معنى المفاعلة بين اثنين لصيغة (فاعَل) فقال: "اعلم أنك إذا قلت: فاعَلْتُهُ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلتَ فاعَلْتُهُ".[١] وذكر أمثلة اخرى مثل: ضاربتُهُ وفارقته وكارمته، وزاد: "فإذا كُنتَ أنت فعلْتَ قُلتَ: كارمني فكرمتُهُ"؛[٢]أي: أن المعنى هنا في (كارمني فكرمته):المغالبة، ووضّح في كلامه معاني الصيغة انها تأتي بمعنى "أفعل" أيضاً وذكر أمثلة على ذلك مثل ناولته وعاقبْتُهُ وعافاهُ الله، وغير ذلك إذ قال: "وقد يجيء فاعَلْتُ لا تريد بها عمل اثنين، لكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلْتُ"[٣]، فيكون (فاعل) بمعنى الثلاثي المُجرّد (فَعَلَ).

كما ذكر سيبويه أنها تأتي بمعنى (فعّل) وذكر أمثلة على ذلك مثل ضاعَفْتُ وضعّفتُ،[٤] وقد فصّل الرضي في معاني فاعل فذكر أنّه يأتي بمعنى (فعّل) وقال: "أي: يكون للتكثير كفعّل" نحو "ضاعفتُ الشيء" أي كثرت. كضعّفتُه، و"ناعَمَهُ الله" كنّعمهُ: أي كثر نعمَتهُ بفتح النون".[٥]

وذكر بمعنى (فعَل) سافرَ بمعنى سَفَرْتُ: أي خرجتُ إلى السفر. كما ذكر أيضاً أنّه قد يجيءُ بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعّل نحو (راعِنَا سمعك) أي: أجعله ذا رعاية لنا كارعِنا، و"صاعَر خَدّه" أي جعله ذا صَعَرٍ[٦]. وعافاك الله أي جعلك ذا عافية و"عاقبتُ فلاناً" أي جعلته ذا عقوبة[٧].

أمّا من وجهة نظر علم اللغة الحديث فينظر إلى صيغة (فاعل) بأنها نتيجة تكبير المادة، من تطويل حركة الفاء التي هي الفتحة ومطلها إلى الألف؛ لأنه من جنسها.[٨]

---

(١) الكتاب: ٦٨/٤.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن؛ وينظر: المخصص: ٣١٠/٤.

(٤) الكتاب: ٦٨/٤.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٩/١؛ والنعمة: والفرح والترفّه؛ ينظر: الهامش ١ من الصفحة نفسها.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٩/١، وقيل صعّر خده وصاعره: إذا ماله من الكبر. ينظر: أساس البلاغة:١٦/٢، وصيغة فعّل في القرآن الكريم:١٥٠.

(٧) م.ن.

(٨) المنهج الصوتي للبنية العربية، ٧٠.

وهذا ما وافق قول ابن جِنّي في مطل الحركات، قال: "انك متى أَشْبَعْتَ ومَطَلْتَ الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها".[١]

والصيغ الثلاثة من الأفعال المزيدة بحرف واحد هي: (أفعل وفعّل وفاعل)، قال فيها ابن جِنّي: "فإن قيل: فقد صَحَّ أنَّ فاعَلَ، وأفعلَ، وفعّل –وإن كانت بوزن دَحْرَجَ– غير ملحقة به، فلِمَ لم تُلْحقْ به؟ قيل: العلة في ذلك أنّ كل واحد من هذه المُثُل جاء لمعنى. فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً، نحو: دخل، وأدخلته، وخرج وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ، نحو أحصد الزرع، وأركب المهرة وأقطف الزرع ولغير ذلك من المعاني، وأمّا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعداً، نحو ضاربَ زيداً عمراً، وشاتم جعفر بشراً. وأمّا فعّل فللتكثير؛ نحو غلّق الأبواب، وقطّع الحبالَ وكسّر الجرارَ"[٢].

وذهب ابن جِنّي في تعليله لهذه المسألة بأن هذه الزوائد لإفادة المعنى، وليس الغرض منها إلحاقاً باللفظ، فقال: "فلمّا كانت هذه الزوائد في هذه المُثل إنما جيء بها للمعاني حَشواً إن هم جعلوها ملحقةً بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ"[٣] وأورد أمثلة على الإلحاق مثل شَملَلَ، وجَهْوَرَ، وبَيْطَر، ودليله ما قاله أبو عثمان في الالحاق: "إنّ أَقْيَسَهُ أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شمللتُ، وصعررتُ، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت، وجهورتُ"[٤].

وهذا التعليل يفسر لنا الإشارة إلى أن الألف في (فاعل) ليست للإلحاق وإنما جاءت لغرض دلالي مقصود، على نحو: رواة معنى المشاركة، أو التكثير، أو بمعنى الثلاثي على نحو ما مرّ ذكره آنفا.

إلا أن الملاحظ اغفاله للتعليل لما جاء من بناء (فاعل) على معنى الثلاثي، مع النص على أن الزيادة إنما تكون لغرض دلالي.

ولم تكن الزيادة على الفعل الثلاثي (فَعَلَ) بلا مسوّغ دلالي في الاغلب؛ إذ لا بد من معنى، فزيادة المباني تدل على زيادة المعاني؛ وبناء (فاعَل) الزيادة فيه داخلية، وذلك بمَدّ الصوت بالفتحة لتكون ألفاً؛ فالألف في حقيقتها الصوتية تساوي فتحتين؛ وبعبارة أدق مدة النطق بالألف تساوي مدّة النطق بفتحتين، فتكون الزيادة على (فَعَلَ) في الواقع (فتحة واحدة)، بما سمّاه

---

(١) الخصائص: ٣١٧/٣؛ وينظر: سر صناعة الاعراب: ٣٢/١، دار القلم؛ وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جِنّي، ٣٣٠.

(٢) الخصائص: ٢٢٤/١.

(٣) م. ن: ٢٢٤/١.

(٤) م.ن: ٢٢٦/١.

ابن جِنّي مطل الحركات، وليتضح ما حصل من تحوّل الفعل الثلاثي المُجرّد من (فَعَلَ) إلى (فاعل)، يمكن ملاحظة ما يأتي:

فالزيادة على نحو ما يظهر في التخطيط الصوتي زيادة (ح) الحركة في (فاعل). وبذلك يتضح دقة النظر العلمية لدى ابن جِنّي في تعليل الظاهرة اللغوية وتحليلها ويمكن توضيحهُ على القراءة المقطعية الآتية:

كَتَبَ ← كَ تَ بَ ←	كاتَبَ
ص ح/ص ح/ص ح	ص ح ح/ص ح/ص ح

ص: صامت، ح: حركة

المطلب الثاني

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال المزيدة بحرفين:

١. التعليل الصرفي لبناء افتعل:

وهي من الصيغ الفعلية المزيدة بحرفين وهما الهمزة والتاء قبل فائه وبعده، فذكر ابن جِنّي في معرِض حديثه عن الإدغام الأصغر الذي هو "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام"،[١] وهو على ضروب، من ذلك: "أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً، أو طاء أو ظاء، فتقلب لها تأؤه طاء. وذلك نحو اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم. فهذا تقريب من غير ادغام"[٢] كما ذكر اضطجع، فتاء افتعل حين قلبت طاء لأجل تقريب الصوت من الصوت أي تقريب صوت الطاء من صوت الصاد وصوت الضاد، فصارت اصطبر واصطرب.

وقال أيضاً: "ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زاياً أو دالاً أو ذالاً، فتقلب تاؤهُ لها دالاً، كقولهم: ازدان، وادّعى (وادّكر واذدكر)".[٣]

وعند توضيحنا لذلك نقول: إنَّ ازدان أصله قبل الزيادة: زان ثم عند زيادة الهمزة قبل فاء الفعل والتاء بعده صار: ازتان–ثم قلبت التاء دالاً لتقريبها من صوت الزاي فصارت ازدانَ.

أمّا (ادّعى) فأصله مجرد من الزيادة –دعا– وعند الزيادة صار: ادتعى وبعد قلب التاء دالاً، صار في الفعل دالان متتاليان، حينئذٍ لا بدَّ من الإدغام فكان الفعل: ادّعى، قال ابن جِنّي:

---

(١) الخصائص: ١٤٣/٢؛ وينظر: ٣٥١/٢.

(٢) م.ن، وينظر: ١٦٥/٣.

(٣) م.ن. :١٤٤/٢.

"فأما ادّعى فحديثه حديث اطّرد لا غير في أنّهُ لم تقلب قصداً للإدغام، لكن قلبت تاء ادّعى دالاً، كقلبها في ازدان، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء فلم يكن من الادغام بُدّ".[١]

والفعل (اذدكر) فأصل حروفه، ذكر، ثم زدنا عليه الهمزة والتاء فصار: اذتكر، وقلبت التاء دالاً لتقريبها من صوت الذال الذي هو فاء الفعل فكان الفعل: اذدكر، وذهب إلى أن هناك مَنْ أبقى الفعل على حاله وهناك من أجراه مجرى الذال بالجهر، فآثروا إدغامه بالذال، ليكوّن صيغة (ادّكر) وشبهها بـ اسَّمع واصّبر وأصلها: استمع واصطبر. قال: "وأمّا اذدكر (فمنزلةٌ بين) ازدان وادّعى...".[٢]

أمّا سيبويه فقد منع اذدكر و أوجب الإدغام قال: "ادّكر، دعاهم إلى ادغامه أنهما في حرفٍ وقد كان يقع الادغام فيها في الانفصال".[٣] فعلل ذلك بقوله: "إنّما منعهم أن يقولوا مذدكر كما قالوا: مُزدان، أنَّ كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الإدغام".[٤]

أما ابن السّرّاج فقد ذهب إلى أنَّ التاء مهموسة والزاي من (ازدان) مجهورة فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها مجهوراً وهو الدال كذلك (افتعل) من ادّكر يدّكر، أو اذَّكر يذَّكروا إذ يقول: "وكان الأصلُ: مذدكر ثم أدغمت الذال في الدال؛ لأن حق الإدغام أن يدغم الأول في الثاني وهو أكثر كلام العرب، ومن العرب من يكره أن يُدغم الأصلي فيما هو بدلٌ من الزائد، فيقول مُذَّكَرٌ وهي قليلة: فهذا لا تُعدّ فيه الذال بدلاً لأنه قلبٌ، وبدلٌ لإدغام".[٥]

وتعليل ابن جِنّي هو: عند قلب تاء (افتعل) إلى حرف من جنس حرف الفاء أوله الصفة ذاتها من الجهر والهمس فالإدغام أولى وهو بهذا يذهب مذهب سيبويه.

والتعليلُ الذي ذهب إليه في المقاربة بين الادغام التام في (مُدّكر) بين صوتي الدال والذال المنقلبة أساساً من التاء، وبين عدم الادغام التام في (مزدان) بين الزاي والدال المنقلبة أساساً من التاء كذلك، تعليلٌ صوتي، مذهوبٌ به إلى الافتراق في الحيز الصوتي بين الزاي والدال، فالزاي صوت أسناني لثوي و صِفته الإنفجار، في حين أن الدال صوت أسناني صفته الانفعالية[٦]، وانما قلبت التاء دالاً في (افتعل) ليتوافق الذال والزاي في صفة الجهر ليس إلّا.

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٤٤.

(٢) م.ن ؛ وينظر: ٣٥٢/١.

(٣) الكتاب: ٤٧٥/٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٨٧/٣.

(٥) الأصول في النحو: ٢٧١/٣.

(٦) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٦٩-٢٧٠.

مع مسألة أخرى ذوقية تتعلق باستساغة النطق بمدّكر مدغماً، وعدم استساغة ذلك النطق بالإدغام التام في (مزدان) لتتحول إلى (مدّان)، وقد نسبه إلى ذلك ابن السّرّاج من طرف خفي، بقوله: "ومن العرب من يكره أن يدغم الأصلي مما فيها هو بدلٌ من الزائد"، والكراهة تندرج تحت مسألة الذائقة اللغوية الخاصة في اللغة العربية.

أما إذا كان الفعل معتل الفاء –نحو اتّقى– مضارعه يتّقي فأصله وقى وعند دخول حرفي الزيادة، الهمزة والتاء عليه ليكوّن صيغة (افتعل)، نقول –أوتقى–، قال ابن جِنّي: "وقد حذفت الفاء وجُعلت تاء افتعل عوضاً منها"[١] والأصل: اتّقى يتّقي.

ثم ذكر مثالاً آخراً وهو: (اتّجه) وأصله –وَجَهَ– وبإضافة حرفي الزيادة (الهمزة والتاء) قبل فائِهِ وبعدها، نقول (أوتجه) فحُذِفت الفاء وجُعِلت تاء افتعل عوضاً عنها فصارت اتّجَهَ.[٢]

أما الفعل اتخذتُ فيقول ابن جِنّي: "فليس تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتّبعتُ من تبعَ"،[٣] فالفعل –اتّخذ– أصله أخذ، دخلت عليه الزيادة فصارَ –أأتخذَ– فالهمزة الثانية هي فاء الفعل قلبت تاء وأدغمت مع تاء افتعل فصار الفعل (اتّخذ)، اذن التاء الاولى هي فاء الفعل الأصلية، وكذلك الحال في الفعل (اتّبعتُ) من تبع، دخلت عليه الزيادة فصارَ (اتتبع) فأُدغمت فصارت اتّبعَ، فالفاء الأولى هي فاء الفعل الأصلية.[٤]

ثم ذكر أمثلة أخرى مثل: اتّمنَ واتّهل من الأمان والأهل، فالفعل –أمن– عند دخول حرفي الزيادة عليه يكون (أأتمن) وبقلب الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل إلى تاء يصير الفعل (اتتمن)، وبإدغام المثلين يكون الفعل (اتّمَنَ). وكذلك الفعل اتّهل، وزاد ابن جِنّي قائلاً: "انّ لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين. وذلك قولهم في افتعل من الأكل: ايتكل، ومن الإزرة: ايتزرَ. فأشبه حينئذٍ (ايتعدٍ) في لغة من لم يبدل الفاء تاء، فقال: اتّهل واتّمن لقول غيره: ايتهل وايتمن. وأجود اللغتين (إقرار الهمزة) قال الأعشى:

أبا ثُبَيْتٍ! أمَا تَنْفَكُّ تأَتِكلُ[٥]

---

(١) الخصائص: ٢٨٨/٢.

(٢) م.ن.

(٣) ينظر: م. ن: ٢٨٩/٢.

(٤) ينظر: م.ن: ٢٨٩/٢.

(٥) ينظر: م.ن: ٢٩٠/٢. وهو عجز بيت للأعشى، ينظر: ديوانه: ٢١٧.

فإقرار الهمزة وبدلاً من قلب واو الفعل تاء مع الادغام تصير: اتّكلت فههنا يصبح الفعل مشتقاً من الوكالة والوكيل.[١]ورأي ابن جِنّي عندها قال: "وأجود اللغتين إقرار الهمزة"[٢]. وهو ما نراه الأرجح كي لا تخرج الصيغة عن مدلولها.

ولم يعلل ابن جِنّي السبب في قلب الواو تاء في (اوتقى) من الناحية الصوتية، والأمر كذلك في كل الأفعال المعتلة من الفعل المثال الواوي، نحو: اتأد، واتجد، اوتجر تدارك الوجور،[٣] واتجه، واتحد، واتخم، واتيد [أخذ ديتة]، واتزن، واتسخ، واتسع، واستق، واتسم، واتصف، واتسل، واتضع، واتعد، واتعظ، واتقد، واتكأ، واتكل، واتَّهب، واتسهم، وفيما يظهر فإن العلة في ذلك علة صوتية، مرتبطة بالحيز الصوتي للواو، فحيّزه: الطبق اللين من الفم مع مؤخر اللسان، لينتج، الواو النصف المعتلة، ومن طريق رفع مؤخر اللسان، اتجاه منطقة الطبق اللين على نحو يسمح بمرور الهواء، إلا أنه مع احتكاك طفيف.[٤]

وهذا التوصيف النطقي ينطبق تماماً على الواو في حالة نطقها على الأصل المفترض في الفعل المثال المزيد بالألف والتاء؛ نحو: اوتقى واوتسق واوتهم، وهو واقع نطقي صعب المنال، مما دعا المتكلم إلى قلب الواو إلى تاء ثم ادغامهما في التاء المزيدة لإرادة الخفة واليُسر، والمسوّغ العلمي لقلب الواو تاء، أن الواو الموصوفة بنصف المعتلة مخرجهما من الطبق اللين مع مؤخر اللسان، ولما كانت التاء صوتاً أسنانياً لثوياً مع طرف اللسان ومُقدمه، وبذلك يتبين اقترابهما في المدرج الصوتي، فناسبت قلبها تاء مع اختلافهما في الصفة فالفاء مهموسة والواو مجهورة.[٥]

وهذا عينه تعليل القدماء، يقول الرضي في تعليل قلب الواو تاء بأن "التاء قريبة من الواو في المخرج لتكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين".[٦]

ويقول ابن يعيش: "وقلبوها إلى تاء؛ لأنها حرف جَلْدٌ قوي لا يتغير بتغير ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو".[٧]

---

(١)الخصائص: ٢/٢٩٠.

(٢) م.ن.

(٣) مختار الصحاح: ٧١٠.

(٤) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢٧١-٢٧٢.

(٥) ينظر: م.ن: ٢٧٤.

(٦) شرح الشاطبية: ٣/٨٠.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش: ١٠/٣٧؛ وينظر: المحقق على شرح الشاطبية: ٣/٨٠.

فابن يعيش يقاربُ في بيان سبب القلب بين التقارب في المخرج وصفة اللين في الواو التي تقارب من صفة الهمس في التاء، مع أن أبا الحسن الأشموني يذهب إلى أن السبب في القلب "عُسْر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس".[١]

والوصف بالعسر توصيف دقيق، إذ على اللسان حين النطق بالواو الارتفاع من مؤخره، ثم النطق بالتاء بارتفاع من مُقدّمه، وهي عملية نطقية صعبة، فجرى النطق بإلباث اللسان مرة واحدة على التاء بعد قلب الواو تاء، وإدغام التاء بالتاء لما في ذلك من سهولة ويسر.

٢. التعليل الصرفي لبناء (انفعل):

وهي من الصيغ المزيدة بحرفين على أصل الفعل الثلاثي، قال ابن جِنّي: وذهب أبو عبيدة إلى ذلك "ومن قولهم: انداح بطنه أي اتسع، وليس هذا من غلط أهل الصناعة. وذلك أنَّ انداح: انفعل، وتركيبه من دوح"[٢]، وزاد على ذلك في كتابه المنصف قائلاً: "واعلم أنّ انفعل إنّما أصلهُ من الثلاثة ثم تلحقهُ الزيادتان من أوله نحو: قطّعته فانقطع وسرّحته فانسرح"[٣] وأضاف بانَّ معناه للمطاوعة إذ قال: "إنّما جاء في كلام العرب للمطاوعة. ومعنى المطاوعة. أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه"[٤].

ويعلل مجيء (انداح) على بناء (انفعل) من دون أن يكون على القياس (اندوح) لما طرأ عليه من الإعلال؛ كونه مشتقاً من الفعل الواوي؛ داح يدوح بمعنى اتسع وإشارةُ ابن جِنّي إلى أن (انداح) لم يكن "من غلط أهل الصناعة"[٥] للنص على انه من الفعل الثلاثي (داح) وليس من الفعل (ندح)، فانداح: "اشتقاقه من الدوح وهو السَّعَة"[٦] يقول الزبيدي: "وداح بطنُه ودوّح: انتفخ وعظُم واسترسل إلى أسفل، من سِمْنٍ أو عِلّة...وداحتِ الشجرة تدوح إذا عَظُمت"[٧].

وهذا يُحيلنا إلى صحة ما ذهب إليه ابن جِنّي في تعليل مجيء (انداح) من (دوح)، وذلك للتنبيه على أن (انداح) قد طرأ عليه الاعتلال، فلم يكن على بناء (اندوح).

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٣/٤.

(٢) الخصائص: ٢٨٦/٣-٢٨٧؛ وينظر: المزهر للسيوطي: ٣١٧/٢.

(٣) المنصف: ٧٢/١.

(٤) م.ن: ٧١/١؛ وينظر: الممتع في التصريف: ١٨٩/١-١٩٠-١٩١.

(٥) الخصائص: ٢٨٦/٣.

(٦) تاج العروس: ١٦٨/٧ (ندح).

(٧) م.ن. : ٣٦٦/٦ (دوح).

فلما كانت (انداح) من (دوح) عُرِضَ لها الإعلال، والأصل فيها (اندوَح)؛ وسببُ الإعتلال فيها رادٌّ إلى تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً لذلك، على القاعدة المشتهرة في الإعلال "أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً".[١]

وعلى ذلك فلو كانت (انداح) مشتقة من (ندح) لكان الفعل المزيد منه (انندح)، ومأتى الإشكال في ذلك دلالة (ندح ودوح) على الاتساع. قال ابن منظور: "الندح: ما اتسع من الأرض"[٢] وفي (دوح) يقول ابن منظور: "الدوحة: الشجرة العظيمة المتسعة".[٣]

أمّا ابن عصفور فقد وضّح ذلك بالاشتقاق من ان مندوحة، ليس مشتقة من انداح، فقال: "فاسد؛ لأنّ انداح: "انفعل" ونونه زائدة. ومندوحة، مفعولة نونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكانت "منفعلة". وهو بناء لم يثبت في كلامهم. فهو على هذا، مشتق من الندح، وهو جانب الجبل وطرفه"[٤].

وقد ذكر سيبويه أمثلة على هذا البناء منها انطلقتُ وانكمشتُ وانجردْتُ وانسللتُ.[٥]

أما المُبرّد فقد ذهب إلى أنَّ الفعل يُسَكَّن أوله فتلحقهُ ألف الوصل فتكون على مثال (انفعل).[٦] وقد ذكر أمثلة على ذلك، فقال: "كسّرتهُ فانكسر فإن المعنى أني أردتُ كسره فبلغت منه ارادتي وكذلك قطّعتُه فانقطع وشويتُ اللحم فانشوى ودفعته فاندفع".[٧] فقصد المُبرّد أنّه لم يكن ثمّة تعمّد في فعل الحدث فتحصل النتيجة أنه بلغ حدوث الفعل بإرادة متعمدة وهذا يفسّر بأن الصيغة لمّا كانت بإرادة الفرد نفسه فهي تأتي لمعنى المطاوعة؛ لأنها تطاوع صاحبها كقول سيبويه: "وفي فاعلته فتفاعل، نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأن معناه معنى الانفعال والافتعال؛ قال يتحول معناه معنى يتفعل في فتحة الياء في المضارع. كذلك تقول: تناول يتناول، فتفتح الياء ولا تكون مضمومة كما كانت يناول، لأنَّ المعنى للمطاوعة معنى انفعل وافتعَل"[٨].

وقال الرضي: "وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ...لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع"[٩]، أي صار كالشيء المحسوس أو الملموس.

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢٢٨/٥؛ والمنصف، ٣٧٨؛ والخصائص: ١٤٧/١.

(٢) لسان العرب: ٦١٣/٢ (مادة ندح).

(٣) م.ن: ٤٣٦/٢ مادة (دوح).

(٤) الممتع في التصريف: ٢٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٧٦/٤ و ٢٨٢/٤-٢٨٣.

(٦) المقتضب: ١٠١/٢.

(٧) م.ن: ١٠٤/٢.

(٨) الكتاب: ٦٥/٤-٦٦.

(٩) شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١.

المطلب الثالث

التعليل الصرفي لأبنية الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

- **التعليل الصرفي لبناء (استفعل):**

قال ابن جِنّي: "إنهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطلب، نحو استسقى واستطعم واستوهب...فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الأصول، الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى"[١] وقد علل ذلك قائلاً: "وذلك أنَّ للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه...فكما تبعت أفعال الاجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزوائد التي وضعت للالتماس والمسألة".[٢]

فحروف الزيادة الألف والسين والتاء عند دخولها على الفعل الثلاثي المُجرّد لإفادة معنى الطلب، ومعانٍ آخر كالإجابة والتحول وبمعنى (تفعّل) وبمعنى (فعّل).[٣]

أمّا قول ابن جِنّي في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ في غيره؛ وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [سورة المجادلة: ١٣] فهذا ليس بقياس؛ لكنّهُ لا بد من قَبوله؛ لأنك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره"[٤].

وحين وازن ابن جِنّي بين الفعل (استحوذ) والفعل (استنوق) و(استتيس) و(استفيل) ذكر أنَّ (استحوذ) مشتق من فعلٍ معتل (حاذَ–يحوذ) قال: "فأما قولهم (واستنوق الجمل) و(استتيست الشاة) و(استفيل الجمل) فكأنه أسهل من استحوذ، وذلك أنَّ استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلّاً"[٥] مستشهداً بقول الشاعر:

يحـــــوذُهُنَّ وَلَـــــهُ حُـــــوذيٌّ كمـــا يحـــوذُ الفِئـــةَ الكَمِـــيُّ[٦]

---

(١) الخصائص: ٢/١٥٥–١٥٦.

(٢) م.ن.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٧٠؛ الممتع في التصريف: ١/١٩٤–١٩٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب: ١/١١٠.

(٤) الخصائص: ١/١١٩.

(٥) م.ن: ١/١١٩.

(٦) البيت للشاعر العجاج، ديوانه:٧٠. الحوذي: السائق المجد المستمر على السير. والحوذ أو الحوز: السوق الشديد، ينظر:الخصائص:١/١١٩، الهامش:(١) .

وذكر أيضاً أن الفعل يشتق من الحدث لا مِنَ الجوهر[*]، ومقصود ابن جِنّي بالحدث – فيما يبدو – أي المتصرّف، لا الجامد، وربما يكون المقصود باللفظ (الحدث) المصدر، كونه: الحدث المُجرّد من الزمان، فهو يذهب مذهب البصريين في أن المصدر أصل المشتقات[١].

ويتبين لنا من كلامه أنّ مجيء (استنوق واستتيس) على خلاف القياس: (استناق واستتاس)، لعلتين: أولهما: اشتقاقهما من الجوهر، والعلة الثانية: كثرة الاستعمال فصار أسهل عليهم، وكما في المخطط الآتي:

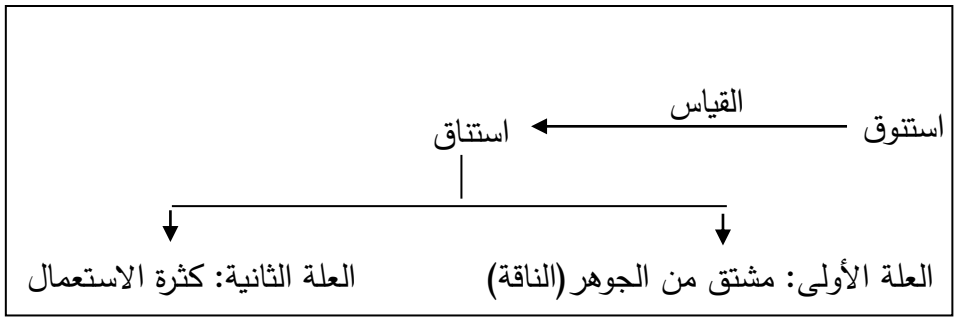

أمّا سيبويه فقد قال: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء"[٢] لذا عدّ ابن جِنّي الأفعال (استنوق واستتيس) شاذة، إذ قال: "فإن استنوق واستتيس شاذٌّ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود لما قلت استطود، ولا من الحوت استحوتَ، ولا من الخوط استخوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات واستخاط".[٣]

ولا بد من الإشارة إلى مسألتين هنا فيما تقدم من كلام ابن جِنّي في تعليل مجيء (استحوذ واستنوق، واستتيس واستفيل) على خلاف القياس؛ أولها: التفريق بين (استحوذ) من جهة وبين (استنوق واستتيس واستفيل) من جهة أخرى، إذ إن (استحوذ) مشتق من الفعل (حاذ يحوذ)، أي أنه مشتق من فعل متصرف، في حين أن الأفعال الثلاثة المذكورة آنفاً مشتقة من أسماء جامدة وهي الناقة والتيس والفيل.

فتكون بذلك العلة في تصحيح (استحوذ) غير العلة في تصحيح الأفعال الثلاثة.

(*) الجوهر: المادي المحسوس، التعريفات للجرجاني:٧٩/١، و العرض: الذهني المُجرّد. ينظر: م.ن :١٤٩/١

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١.

(٢) الكتاب: ١٢٠/١.

(٣) الخصائص: ١١٩/١؛ وينظر: م.ن: ١٢٥/١.

نستدل من قول ابن جِنّي أنه ليس كل ما جاء على بناء (استفعل) هو قياس بل هناك ما هو شاذ، وذهب أيضاً إلى انَّ الشيء وإن شذّ في الاستعمال وقَويَ في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.[١]

قال ابن جِنّي: "فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً، فيقال: استناقة كاستعانة واستشارة".[٢]

(١) الخصائص: ١/١٢٥.

(٢) م.ن.

المبحث الثالث

التعليل الصرفي لأبنية الأفعال الملحقة

١. تعليل تغيّر البنية لتغيّر المعنى:

تتغير البنى الصرفية تبعاً لتغيّر المعاني الدلالية للألفاظ، فتغير البنية يكون دلالياً وصوتياً، لما يتطابق مع مقتضى الحال، قال ابن جِنّي: "صَرَّ الجندب فكرروا الراء لما هناك من اسْتطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي فقطّعوه، لما هناك من تقطيع صوته"[١] فكانت مضاعفة الفاء في (صَرَّ) لإرادة معنى جديد، وذلك لمحاكاة صوت البازي المستطيل المرجّع.

وقد سبقه الخليل لدى حديثه عن المضاعف قائلاً: "والمضاعف..."ما كان حرفا عَجُزه مثل حرفي صدره"، وذلك بناء يستحسنه العرب... ويُنسب إلى الثنائي لأنّه يضاعِفُهُ، ألا ترى الحكاية أنَّ الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول صلصل اللّجام"[٢] وزاد على ذلك بقوله: "فالثِّقَلُ مدّ والتضاعُفُ ترجيعٌ يخفّ"[٣]. فيكون في التكرير طلباً للخفة كذلك.

وذكر الرضيّ: "أنَّ الكوفيين قالوا زلزل من زلَّ وصرصَرَ من صرَّ ودمدمَ مِن دمَّ لاتفاق المعنى"[٤]. ولعلَّ الخفة مقصودة في البِنْيةِ كاملة: (فَعْلَلَ) بالانتقال من الفتح السكون ثم إلى فتح اللام الأولى والثانية، وإشارة الخليل إلى الخفة في (فَعْلَلَ) يدلّ على الثِّقَل في الفعل الثلاثي المضعّف، الذي: "عينهُ ولامه من جنس واحد"[٥]. ولعلَّ سَبَبُ الثِقل متأتٍ أساساً من كون الفعل المُضعّف يُخالفُ أصل الفعل الذي يكون على (فَعَلَ)؛ أي بحركة في فائه وعينه ولامه، والذي سوّغ الإدغام فيه كون عينه ولامه من جنس واحد، هروباً من الأثقل إلى الثقيل، فالاحتياج يكون بـ "إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، وإذا كان الحرفان غيريْنِ لم يكن الأمر كذلك".[٦]

إذن نطق الحرف بإعمال مرة واحدة، أخفّ من نطق الحرفين من جنس واحد، لما فيه من إعمال اللسان مرتان، على ثقله الذي أشار إليه الخليل آنفاً، ونصّ عليه سيبويه: "اعلم أن

---

(١) الخصائص: ٦٦/١.

(٢) كتاب العين: ٥٥/١.

(٣) م.ن: ٥٦/١.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٣٦٦/٢.

(٥) التطبيق الصرفي، ٢٣.

(٦) الممتع في التصريف: ٣١٤/١.

التضعيف ثقيلٌ على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحُروف أخفّ عليهم من أن يكون في موضع واحد".[1]

فهناك في القانون الصوتي، ثقيل وأثقل؛ على نحو التوضيح الآتي:

ردّ ثقيل، و رَدَدَ أثقل.

ولذا فتكريرُ فاء الثلاثي المضعّف ليتحول إلى بناء (فَعْلَلَ) هروبٌ من الثقيل والأثقل اللذين هما: صرّ وصرر إلى الأخف صَرْصر.

ولا شكَّ أنَّ تكرار أصلين في الرباعي أو تضعيفه دليل على تطور اللغة ونمائها نظراً لوجود مناسبة بينها وبين المعنى الذي تدل عليه، ومن ذلك الدلالة الصوتية التي أشار إليها ابن جِنّي، كون تلك الأصوات تدل على معانٍ حسِّيّة مسموعة.

ومع ذلك فيبقى القول بأن الإلحاق بالفعل الرباعي المُجرّد (فَعْلَلَ) على نحو: بَعْثَرَ ودحرج، أو المضاعفة التي تجري على الأفعال الثلاثية المضعفة كان لعلتين: أولهما: طلباً للخفة فراراً من ثِقَل التضعيف. وثانيها: الغرض الدلالي الذي تحققه الصيغة الجديدة، على نحو ما هو منظور في الفرق الدلالي بين صرّ وصرصر.

٢. التعليل الصرفي في امتناع إدغام الملحق:

ذكر ابن جِنّي في باب الامتناع عن نقض الغرض، امتناع العرب من إدغام الملحق، إذ أُريد به معنى الزيادة والتكثير. فلو أُدغم لتغيّر المعنى، فقال: "فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحق؛ نحو جَلْبَبَ، وثَمْلَلَ، وشربَبَ (ورِمْدِدٍ ومَهْدَدٍ)؛ وذلك أنك إنما أردتَ بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثالٍ معلومٍ"[2]. فلم يكن الإلحاق في العربية ظاهرةً بلا مسوغات، فالإلحاق: "إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء".[3] فالأبنية العربية ثلاثية ورباعية وخماسية لاغير.

فجَلْبَبَ ملحقُ بدَحْرَجَ، فأصله ثلاثيّ على بناء (فَعَلَ)، زيدت عليه اللام ليكون على بناء (فَعْلَلَ).

---

(١) الكتاب: ٤/٤١٧.

(٢) الخصائص: ٣/٢٣٥.

(٣) المنصف:١/٣٤-٣٥، وينظر: أبنية الإلحاق في الصَّحاح دراسة وتحليل، مهدي بن علي بن مهدي آل مِلحان القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى/المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٦٦م :١١-١٥.

وعلى هذا الاساس امتنع الإدغام فيه؛ وذلك لانتقاض الغرض الذي بسببه جُعِلَ ملحقاً، ألا وهو إرادة معنى الزيادة والتكثير والتجديد في المعنى كذلك. قال ابن جِنّي: "فلو أَدغمتَ في نحو شُرْبُب فَقُلت شُرُبّ، لانتقض غرضك الذي اعتزمته: من مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك، فأدّى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمته، ونقض ما رُمته. فاحتمل التقاء المثلين متحركين"[١]. إذ لو أُدغم المثلان لتغيّر اللفظ وتغيّر المعنى، بل ربما انقلب إلى ما يضادّه في الدلالة.

وهذا مذهب الرضي، قال: "إن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام: في الاسم كان كقردَد أو في الفعل كجلبَبَ" وذلك: "لأنّ الغرض بالإلحاق الوزن؛ فلا يُكسر ذلك الوزن بالإدغام".[٢]

ويقول سيبويه: "وإذا حقّرت ألندّ ويلندّ، وحذفْت النون كما حذفتها من عفنجج، وتركت الدّالين، لأنهما من نفس الحرف. ويدلّك على ذلك أن المعنى معنى ألدّ".[٣]

وقال الرضي: "أقول: إنّما كان النند: افْعَنَلل، لأن ألنْدَد أو بلنددا بمعنى الألدّ وهن مشتقات من اللدد وهو شدة الخصومة ولولا ذلك لقلنا: إن فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها في مواضعها: الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول والنون الثالثة الساكنة والتضعيف قلنا: إن نحكم بزيادة اثنين منها: إما الهمزة والنون فهو من لدد وإما النون وأحد الدالين فهو من ألدو وإمّا الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند لكنّا اخترنا الوجه الأوّل".[٤]

وقال السيوطي: "(أَلَنْدَد) و(ألنجج) فإنَّ نونهما وجيم (ألنجج) زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام".[٥]

ومما نخلص إليه أنّ حروف الزيادة إذا وقعت في أوّل الكلمة –مثال حروف المضارعة– فهي تحمل دلالة المضارعة، فإذا كان في الفعل زيادة أخرى تخرج من معنى المضارعة إلى معنى الإلحاق مثل: اكتملُ.

---

(١) الخصائص: ٣/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٢٤٠-٢٤١.

(٣) الكتاب: ٣/٤٣٠.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٣٣٥.

(٥) همع الهوامع: ٣/٤٨٣.

-القول في الحرف الزائد لا يكون للإلحاق إذا وقع في أوّل الكلمة إلّا إذا انضمّ لزيادة أخرى صار للإلحاق، قال ابن جِنّي: "من ذلك الحرف الزائد، لا يكون للإلحاق أولاً؛ كهمزة أفعلَ وأفعُل وإفعْلَ، وأفعِل وإفعِلٍ ونحو ذلك، وكذلك ميم مفعل ونحوه، وتاء تفعل ونحوه. فإذا انضمَّ إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق. وذلك (نحو ألَنْدَد وألنجج، الهمزة والنون للإلحاق.وكذلك يلنَدد، ويلنجج) (فإذا زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق، وذلك نحو ألدّ ويلج)".[١]

وعلل ذلك بقوله: "وعلة ذلك أنّ الزيادة في أول الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفرداً أبداً، فإذا انضم إليه غيره خرج بضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج وفارق الدلالة على المعنى جُعل للإلحاق؛ لأنه قد أمن بها انضم إليه أن يصلح للمعنى".[٢]

قال ابن جِنّي: "واعلم أنَّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قولهِ: كيف تبني من ضرب مثل جعفرٍ: ضربِبٍ هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله خيربٍ، أو خوربٍ، أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يُعتقد من كلام العرب"،[٣] ويعلّل ذلك بقوله: "لأنَّه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً".[٤]

فيكون الضابط للقاعدة: "ما قيسَ على كلام العرب من كلام العرب" على مبدأ الأقوى في القياس؛ فكلما كان المقيس عليه راسخاً في القياس كان المقيس أدعى للقبول، لينطبق عليه آنئذٍ قاعدة: "ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب".[٥]

---

(١) الخصائص: ٤٨٢/٢.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن : ١١٥/١.

(٤) م.ن.

(٥) الخصائص:١١٥/١.

الفصل الثاني

التعليل الصرفي لأبنية المصادر

١-المبحث الأول: التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المُجرّدة

٢-المبحث الثاني التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة

١. المطلب الأول: أبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرف.

٢. المطلب الثاني: أبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرفين.

٣. المطلب الثالث: أبنية مصادر الأفعال المزيدة بثلاثة أحرف.

الفصل الثاني

التعليل الصرفي لأبنية المصادر

المصادر:

عرّف عُلماء العربية المصدر بأنّه اللفظ الدال على حدث غير مقترن بزمن، وهناك علاقة وطيدة تربطه بالفعل من حيث الحروف والمعاني غير أنّ الفعل مقترن بزمن محدد، وقيل: "المصدر هو اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة"[١] ودلالة الحدث في الفعل والمصدر واحدة؛ لذا جرى الاستعمال اللغوي على ربط المصدر بفعله، وقد عبّر ابن جِنّي عن هذا الربط أو هذه العلاقة بدلالة المصدر على فعله وممّا أيّد ذلك قوله الله تعالى في (سورة الطارق، الآيتان ٨-٩) ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ قال: "ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل... ودَلَّ (رَجْعِهِ) على (يرجِعُهُ) دلالة المصدر على فعله"[٢] فضلاً عن ذلك فقد عرّفه ابن جِنّي بأنه: "هو ذلك الحدث الصافي، كالضرب، والقتل والأكل، والشرب"[٣] قيل: "إنّما سُمِّي مصدراً؛ لأن الأفعال صَدرت عنه، أي: أخذت منه، كمصدر الإبل للمكان الذي تَرِدُهُ ثم تصدر عنه"[٤]، ولا يمكن أن نقرّ ببناء أي مصدر إلا إذا قرنّاهُ بفعلِهِ أو بالعكس لا يمكن معرفة بناء فعل معين مجرداً كان أم مزيداً إلّا بمعرفة بناء مصدره، وهنا الربط بينهما يعتمد على القياس أو السماع، وهذه العلاقة الوطيدة بين المصدر والفعل أثارت خلافاً بين علماء اللغة العربية في بيان أيهما أصل، إذ ذهب علماء البصرة إلى أنَّ المصدر هو الأصل والفعل فرع عليه، أمّا الكوفيون فاحتجوا، بأنَّ المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله؛ نحو: قام قياماً.[٥] وقد تابع ابن جِنّي أهل البصرة فقال: "وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع".[٦] والبادي أن المسألة لدى البصريين مسألة منطقية بحتة، تربط بأن الحدث سابق للزمن، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن في الفرع ما في الأصل وزيادة، إذن في الفعل الحدث والزمن، وفي المصدر الحدث وحسب.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٠٦.

(٢) الخصائص: ٣/٢٥٨-٢٥٩؛ وينظر: ٢/٤٠٤ من الخصائص.

(٣) م.ن: ١/١٢٣.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٤٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠؛ وينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، د.محيي الدين توفيق: ١٤٢.

(٦) الخصائص: ١/١٢٣.

وذكر السيوطي رأياً لأحدهم ينصّ على "أنَّ كُلّاً من المصدر والفِعْل أصلٌ بنفسِهِ وليس أحدهما مشتقاً من الآخر".[1]

وقد زاد بعض الصرفيين على تعريف المصدر بأنّه يتضمّن أحرف فعلهِ لفظاً أو تقديراً أو معوضاً مما حُذف بغيره وهو اسم المصدر مثل: عطاء أو إعطاء، فالمعنى واحد ويخالفه بخلوه من الهمزة في فعلهِ وقل ذلك (الوضوء) من الفعل (توضّأ) و(الكلام) من الفعل (تكلّم).[2]

والواضح أنَّ "المصدر يختلف عن الفعل في أنّه اسم ويتّفق مع الفعل في أنّه يدل على حدث غير أن الفعل يدل على الحدث بالإضافة إلى دلالته على الزمان"[3] ثم أن الاسم الذي غالباً ما يستشكل مع المصدر، فلا يكاد يُفرَّق بينهما، وذلك لانتقال المصدر من ارتباطه بالحدث إلى انفصاله عنه ليكون اسماً في أحايين كثيرة شائعة، فبذلك يكون الاسم اللفظ المُجرّد من الحدث والزمن.

---

(١) همع الهوامع: ٢/٩٥.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/٥١-٥٢.

(٣) التطبيق الصرفي: ٥٨.

المبحث الأول

التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المُجرّدة

تتشكل أبنية المصادر بحسب نوع فعله، فإذا كان الفعل مُجرّداً كان مصدره على حسب ما يدلّ عليه هذا الفعل، فالمصادر في اللغة العربية على أنواع مختلفة بحسب أنواع أفعالها، فمنها مصادر الأفعال المُجرّدة ومنها مصادر الأفعال المزيدة، والملاحظ أنَّ هذه المصادر جميعها قياسية عدا مصادر الأفعال الثلاثية فهي على الأغلب مصادر سماعية، والمقصود بذلك أنّ بناءها لا يُعرف إلا بالرجوع إلى المعجمات وكتب اللغة لغرض ضبطها ومعرفة باب فعلها، ومع ذلك فقد وضع الصرفيون ضوابط لمعرفة بناء كل مصدر من مصادر الأفعال الثلاثية، من غير الرجوع إلى كتب اللغة،[١] وهي معرفة باب كل فعل، سواء أكان متعدياً أم لازماً، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

أبنية مصادر الفعل الثلاثي المُجرّد القياسية:

١. الَفْعلُ: بناءٌ مقيسٌ لكل فعل ثلاثي متعدٍ من الأبواب؛ الأول والثاني والثالث والرابع، نحو: نَصَرَ ينصُرُ نَصْراً، وضَرَبَ يَضِربُ ضَرْباً، وفهِمَ يفهَمُ فهْماً، فَتَحَ يفتَحُ فتحاً على التعاقب.
٢. الفُعولُ: بناءٌ مقيسٌ لكل فعل ثلاثي لازم من الأبواب؛ الأول والثاني والثالث، نحو: قَعَدَ يقعدُ قُعوداً، وجَلَسَ يجلِسُ جُلُوساً، وخَشَعَ يخْشَعُ خُشُوعاً على التعاقب.
٣. الفَعَلُ: بناءٌ مقيسٌ لكل فعل ثلاثي لازم من الباب الرابع، نحو: فَرِحَ يفرَحُ فَرَحاً، وغَضِبَ يغضَب غضباً.
٤. الفُعولة أو الفَعالة: بناءان مقيسان لكل فعل من أفعال الباب الخامس، نحو: سهُل يَسهُل سهولة، وشَجُع يَشْجُع شجاعة.

وما عداها من أبنية المصادر فتُعد سماعية قطعاً على نحو ما هو مقرر لدى علماء العربية.[٢]

١. التعليل في أصل اللغة

عرف ابن جِنّي اللغة بـ "أنها أصوات يعبّر بها كل قومٍ عن أغراضهم"[٣] وذكر أنّها على وزن "فُعْلة" من لغوت، وأصلها لُغْوة مشبهاً إيّاها بـ (كُرة، وقُلة، وثُبَة)، وفعلهما الثلاثي: لغا–يلغو، وأصله لَغَوَ، لأنّ أصل الألف التي هي لام الفعل: واو، قال: "وأمّا تعريفها ومعرفة حروفها فإنّها

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٥١–٥٢.
(٢) ينظر: مقدمة مختار الصحاح: ٨.
(٣) الخصائص: ١/٣٤.

فُعْلة من لغوت، أي تكلَّمْت؛ وأصلها لُغوة ككُرةٍ، وقُلَةٍ، وثُبةٍ، كلَّها لاماتها واوات؛ كقولهم: كروتُ بالكرة، وقلوت بالقلة، ولأنّ ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوبُ".[١] وذكر في كتابه سر صناعة الإعراب: "ان أصل ثُبَة ثبوة".[٢]

وعلل ذلك بقوله: "وقالوا فيها: لُغات ولَغون، ككُرات وكرون"[٣] أي أنَّ فُعْلة من باب (فعَل، يفعُل) الباب الأول، وهو بمعنى الكلام وهناك من عدّه من باب (فعِل–يفعَل) الباب الرابع قال: "وقيل منها لغِيَ يلغى إذ هذى؛ [ومصدرهُ اللَّغا]"[٤] مستشهداً بقول العجاج:[٥]

ورُبَّ أســـرابٍ حَجِـــيجٍ كُظَّـــمِ عـــن اللَّغـــا ورَفَـــثِ الـــتكلُّم

واستشهدَ أيضاً بالمصدر (اللّغو) بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً﴾ (سورة الفرقان، الآية ٧٢)، أي بالباطل.

وجاء أيضاً في الحديث: "من قال في الجمعة صه فقد لغا"[٦] أي تكلّم، وأصل الفعل لغا: لَغَوَ، وفسَّر شُرّاح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي.[٧]

وخلاصة القول إنَّ المصدر "لغة" من (لغا–يلغو) هو من اللغو وهو الكلام، وهذا ما قصده ابن جِنّي.

أمّا ما قيل أنّه من باب (فعِلَ–يفعَلُ) أي لَغي–يلغى ومصدره اللّغا–فهذا يعني الهذيان وليس الكلام.

إذن جذر الفعل: اللام والغين والحرف المعتل وهو الواو أو الياء جاء مشتركاً بين بابين، لكل باب معنى خاص به مستقل عن الآخر، وما يُعزز قول ابن جِنّي ما ذكره أصحاب المعاجم ومنهم الخليل إذ قال في العين: "لغو...اختلاف الكلام في معنى واحد. ولغا يلغو لغواً، يعني اختلاط الكلام في الباطل"[٨] مستشهداً بالآية المذكورة آنفاً. وذكر ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَالْغَوْا فِيهِ ﴾(سورة فُصّلت:٦) بمعنى: رفع الصوت في الكلام لتغليط المسلمين.[٩]

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٤.

(٢) سر صناعة الاعراب: ٦٠٣/١ دار القلم.

(٣) الخصائص: ٣٤/١.

(٤) م.ن.

(٥) ديوانه: ٢٨٣.

(٦) صحيح البخاري، ٨٩٢؛ وصحيح مسلم، ٨٥١.

(٧) الخصائص: ٣٤/١، الهامش ٩.

(٨) كتاب العين: ٤٤٩/٤.

(٩) م.ن.

وقال الجوهري (ت ٣٩٣ هـ): "لغا يلغو لَغْواً، أي قال باطلاً"[١] أما أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) فقد ذكر أنَّ اللام والغين والحرف المعتل أصلان صحيحان: أحدهما يدل على الشيء لا يُعتَدُّ به، والآخر على اللهج بالشيء، فالأول: اللَّغْوُ: من لغا يلغو لغواً وذلك في لغو الإيْمان، قال تعالى:﴿ لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُمْ ﴾(سورة البقرة:٢٢٥) و(سورة المائدة:٨٩)، والثاني: قولهم: لغي بالأمر إذا لهج به، ويقال إنَّ اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها[٢]، وقيل: "واللغو في الإيمان ما لا يُعْقَدْ عليه القلب كقول الانسان في كلامه: لا والله وبلى والله".[٣]

يعتورُ لفظ (لغة) فعلين من بابين مختلفين معنى ومبنى على ما يبدو على الرغم من الترابط بينهما لصعوبة الفصل بينهما من ناحية المعنى، والفعلان اللذان يعتوران لفظة (لغة): لغا يلغو من باب (نصر)، ولغي يلغى من باب (فرح)، وليس من عارض يمنع كون اللغو واللغة المخصص بالكلام الباطل[٤] الذي لا طائل تحته.

وقد نص ابن جِنّي على أن (اللغي) مصدر (لَغي)، إلا أنه مصدره المقيس في الواقع اللغوي (لَغَواً) على قياس مصدر الفعل اللازم من باب (فرح)، فيبدأ التساؤل ما (اللغة) في نوعها الاشتقاقي؛ والبادي أنها المصدر القياسي للفعل (لغا يلغو) اللازم، الذي هو لُغُواً على نحو: دنا يدنو دُنُوّاً، ثم حُذفت منها لام الفعل والواو الزائدة؛ وذلك على قاعدة أن الواو متى ما انضمت كانت ثقيلة،[٥] ولا سيما أنها مسبوقة بواو مزيدة أيضاً؛ قد حُذفت أصلاً لزيادتها، ثم عُوّض عن الواو المحذوفة بالتاء، فتحول المصدر (لغواً) إلى (لُغة) لكثرة الاستعمال، فالعرب يبقون القليل في الاستعمال على أصله، نحو: دنا يدنو دنواً وعلا يعلو علواً ونما ينمو نمواً ويغيرون وأكثر استعماله نحو (لغة).

أما **النحو** فقد عرّفه ابن جِنّي بأنّه: "انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرفه من اعرابٍ وغيره"[٦] وبيّنَ ابن جِنّي أنّ الغرض منه هو "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شَذَّ بعضهنَّ عنها رُدَّ بهِ إليها"[٧] وذكر أنّه مصدر من نحوت نحواً بمعنى قصدت قصداً، فهو إذن من باب (فعَل–يفعُل) نما–ينمو.

---

(١) الصحاح: ٢٤٨٣/٦.
(٢) مقاييس اللغة: ٩٢٢.
(٣) مختار الصحاح: ٦٠٠.
(٤) ينظر: الصحاح: ٢٤٨٣/٦ (لغا).
(٥) ينظر: الممتع في التصريف: ٢٢٢/١
(٦) الخصائص: ٣٥/١.
(٧) م.ن.

وما ورد في معاجم اللغة قول ابن فارس: "النون والحاء والواو كلمة تدل على قصدٍ، ونحوْتُ نحوَه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلمُ بهِ"[١] وقال ابن منظور: "إعراب الكلام العربي والنحو: القصدُ والطريق يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاهُ نحواً وانتحاه"[٢].

وقد عرّفه ابن السّرّاج: "النحو إنما أُريدَ بهِ أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون منه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[٣].

وعرّفه ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) بأنّه: "علمٌ مستنبطٌ بالقياس، والاستقراء من كتاب الله سبحانه، والكلام الفصيح"[٤]، وقال الأشموني (ت ٩٠٠ هـ): "النحو في الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائِهِ التي إئتلف منها"[٥].

والخلاصة من هذه التعريفات أنَّ النحو هو القصد والعلم الذي تُقْرَن به اللغة الفصحى دون لبسٍ فيها.

والنحو على هذا الأساس قد تحوّل به من المصدرية إلى الاسمية، ليُصطلح به على متابعة مقاصد العرب في كلامهم على وفق منظومة منضبطة.

٢. تعليل العدولِ بالمصدر (طياً وشياً) عن القياس:

أصل سيّد، من ساد–يسود. قال ابن جِنّي: "قولهم في سيّد، وميّت، وطويتُ طياً وشويْتُ شياً: أنَّ الواو قُلبَتْ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيّد وميّت، ووقوع الياء الساكنة قبل الياء في شياً وطيّاً"[٦] أي أنَّ المصدر طيّاً، والمصدر شيّاً، من طوى–يطوي، وشوى–يشوي، فالألف المقصورة في الفعل طوى، شوى أصلها ياء، فمصدرهما، طوْياً وشوْياً، فقلبتْ الواو ياءً ساكنة، قبل الياء الأصلية فأدغمتا فصارت طيّاً وشيّاً.

---

(١) مقاييس اللغة، ٩٨٠.

(٢) لسان العرب: ١٥/٣٠٩–٣١٠.

(٣) الأصول في النحو: ١/٣٥.

(٤) شرح المقدمة المحتسبة: ٨٨.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٩.

(٦) الخصائص: ١/٥٠.

وعلل ذلك بأنّهُ "أخف على ألسنتهم"[١] ووضّح ذلك بقوله: "فهذا أمرٌ هذه سبيله أيضاً؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطوْياً وشوْياً، وأنَّ سيِّداً وميِّتاً، وطيّاً وشيّاً، أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول"[٢].

ثم ذكر في موضعٍ آخر، أنَّ الياء والواو إذا اجتمعتا أو تعاقبتا، وسَبقت الأولى بالسكون، فإنِ الواو تقلب ياءً واشترط في قلبها، كون الكلمة ليست اسم علم أو تصغير أو جمع تكسير؛ لأنه لو كانت علماً أو جَمْعَ تكسير أو تصغيراً، لم تقلب الواو، قال: "فإن قُلت: فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيِّد، وهيِّنٍ، وحَيِّدٍ، وشويتُ شيّاً، ولويتُ يده ليّاً، وقد تراهم قالوا حَيْوةٌ، وضَيْوَنٌ، وقالوا عوى الكلبُ عَوْيَةً، وقالوا في تحقير أسود، وجَدْول: جُدَيوِل، وأُسيوِد، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله: ممّا واوه زائدة قبلَ الطَرَف؟"[٣] فأجاب على ذلك بقوله: "فالذي تقول في هذا ونحوه: أنَّ الياء والواو متى اجتمعتا، وسَبَقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة عَلَمَاً، ولا مراداً بصحة واوها التنبيه على أصولِ أمثالها، ولا كانت تحقيراً، محمولاً على تكسير، فإن الواو منه تُقلب ياء، فإذا فعلت هذا واحتطْتَ للعلةِ به أسقطت تلك الإلزامات عنك؛ ألا ترى أنَّ (حَيْوةً) علمٌ والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام، وأن (حَنيْوَن) إنما صحّ لأنه خرج على الصحة تنبيهاً على أنَّ أصل سيّد وميّت: سَيْوِد ومَيْوِت. وكذلك (عَوْية) خرجت سالمة؛ وليعلم أنَّ هذا الضرب من التركيب، وإن قلَّ في الاستعمال، فإنه مرادٌ على كلِّ حال"[٤] كما ذكر ابن جِنّي من "إيثار العرب أو تفضيلهم الياء على الواو، نحو: لويت ليّا وطويتُ طيّا وسيّد، وهيّن، وطيٍّ...لعلة الاستحسان والملاينة"[٥]. وذكر أنَّ طيّاً على وزن فعلى من طويتُ[٦] وعلل ذلك في بيان الفرق بين الاسم والصفة، أي "أنّهم أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها"[٧] وذكر أمثلة تؤيد قوله وهي: تَقِيّ، وتُقَواء، ومَضَى على مُضَوائِهِ، وهذا أمرٌ ممضُوّ عليه. كما ذكر أمثلة قالتها العرب واستعملتها، قولهم: عوى الكلبُ عَوّة، يقول: "وقياسه عَيَّة. وقالوا في العَلَم للفرق بينهُ وبين الجنس: حَيْوة، وأصله حيّة، فأبدلوا الياء واواً وهكذا–مع إيثارهم خصّ العَلَم بما ليس للجنس–إنما هو لما قدّمنا

---

(١) الخصائص: ٥١/١.
(٢) م.ن.
(٣) م.ن: ١٥٦/١.
(٤) م.ن: ١٥٦/١–١٥٧.
(٥) م.ن: ٢٣٢/٢.
(٦) م.ن: ١٧٥/٣.
(٧) م.ن: ٢٣٣/٢.

ذكره: من تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها"[1] وقال سيبويه: "وتقول في فُعْلٍ من شويتُ شِيءٌ، قُلبت الواو ياءً حيث كانت ساكنة بعدها ياء، وكسرت الشين كما كُسِرت تاء عُثِيٍّ وصاد عُصِيٍّ، كراهية الضمة مع الياء، كما تُكره الواو الساكنة وبعدها الياء"[2] أي أن هناك من الأقوام أو القبائل العربية تُؤثر الضم على الكسر أو تؤثر الواو على الياء على الرغم من قياسية الياء، لكن دربة اللسان وتعوّده على نطق الواو، جعلهم يؤثرونها على الياء.

وقال ابن عصفور: "والسبب في أن أعتلت اللام في هذا الباب وصحّت العين، أنك لو أعللتها جميعاً لأدّى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف؛ ألا ترى أنك لو قلبت الواو من طويتُ" ألفاً والياء ألفاً، لتوالى الإعلال. ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان، فيؤدي ذلك إلى الحذف؛ فلما لم يكن إعلالهما معاً أعللت أحداهما، وكانت الأَولى بالإعلال اللام لأنها طَرَف".[3]

أمّا ما ذكره الدكتور عبد الصّبور شاهين في أن الياء هي أيسر نطقاً من الواو ولا سيما في نهاية الكلمة؛ أي: أن تكون لاماً، فضلاً عن أنّ الياء من خائص النطق الحضري، كما أنَّ الكسرة كذلك، يقابلها إيثار البدو الواو والضمة في النطق عندهم.[4]

فتعليل ابن جِنّي للعدول عن القياس إلى خلافه في المصدر (طيّاً وشيّاً) متحقق بأربعة شروط، وهي:

١. اجتماع الواو والياء، بحيث يكون أولهما ساكن.
٢. وأن لا تكون الكلمة عَلَماً.
٣. وأن لا يكون بصحة الواو التنبيه على الأصل.
٤. وأن لا تكون الكلمة تحقيراً محمولة على جمع التكسير.

كل ذلك طلباً للخفة في الاستعمال الحاكم للمعهود من كلام العرب.

---

(١) الخصائص. ٢/ ٢٣٣.

(٢) الكتاب: ٤/٤٠٤.

(٣) الممتع في التصريف:١/٣٦٣.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٠.

٣. تعليل قياس الأصل على الفرع في المصادر:

- **القول في حمل الأصل على الفرع في مصدر الفعل الثلاثي:**

لتعليل أو سبب حمل الأصل على الفرع هو إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض، قال ابن جِنّي: "ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعلهِ، ويصحّحونه لصحتِهِ، وذلك نحو: قُمْتُ قياماً، وقاومتُ قِواماً. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شُبهة".(١)

وأصل الفعل قمتُ وقياماً من قام يقوم فهو فعل معتل الوسط أي (أجوف) فجاء مصدره معتلاً أيضاً، والفعل قاوَمَ قِواماً أصله–قَوَمَ–وزيادة الألف بعد فاء الفعل صارَ قاوَمَ فَمصدره قِواماً. قال سيبويه: "وقالوا قامَ يقومُ قِياماً، وصام يصومُ صياماً"(٢) وزاد قائلاً:"وجاء فِعالٌ على فاعلتُ كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها"،(٣) وقال في موضوع آخر: "وممّا تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحدٍ نحو الفِرار والشِّراد"(٤) وقد وضّح العيني (ت ٨٥٥ هـ) حين نقل رأي الكوفيين في أنَّ الفَعْل هو الأصل، فذكر أنَّ أصل قامَ قَوَمَ، قُلِبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك أصل قِيام–فَقُلِبَتْ الواو ياء لتحركها وانكسار ما قبلها اتباعاً له، وقال في قَوَمَ–قِواماً: "ولم تُقْلب الواو ألفاً في قاوم لسكون ما قبل الواو، فكذلك لم تقلب في قِوام اتباعاً له"(٥) فالمشابهة بين المصدر الذي هو الأصل بالفعل من حيث البناء ومن حيث الدلالة.

وقد علَّل اعتلالُ المصدر (قياماً) باعتلال فعله (قام)، وذلك بكون الأصل قد اعتل باعتلال الفرع، والقياس أن يُعتل الفرع باعتلال الأصل، والمسوّغ لذلك المشابهة، على اعتبار أن الأشياء إذا تشابهت جاز لها أن تتبادل المواقع، يقول ابن جِنّي: "فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة"(٦).

كل ذلك انتصاراً لرأي البصريين في عدّ المصدر أصل المشتقات؛ إلا أنه لو عكسنا الأمر بأن عددنا الفعل أصل المشتقات؛ لساغ التعليل ذاته المرتبط بالمشابهة بالأشياء المتقاربة فضلاً عن كون القيام مصدراً على بناء (فِعال) الدالة على الامتناع والإباء نحو: الصيام والعِناد؛ فكأن

---

(١) الخصائص: ١/١١٤.

(٢) الكتاب: ٤/٥١.

(٣) م.ن: ٤/٨١.

(٤) م.ن: ٤/١٢.

(٥) شرح المراح، ٣٣.

(٦) الخصائص:١/١١٤.

المقصود دلالة البناء التي تُلحظ في (القيام) الممانعة والاستمرار على حالة القيام لما فيها من بذل للجُهد والمشقة على عكس الجلوس مثلاً.

٤. تعليل قلب الواو ياء في (لياح):

أمّا مسألة قلب الواو ياءً فقد عدّها ابن جِنّي من باب تدرج اللغة فذكر المصدر لِياح، إذ قال: "ومن ذلك قولهم: أبيض لِياح، وهو من الواو، لأنّه ببياضه ما يلوح للناظر؛ فقُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وليس عن ذلك قوة عِلّة، إنّما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب"[١] إذ الأصل لِواح من لاح يلوح لَوحاً إذا أضاء ولمع.[٢]

وذكر أمثلة على ذلك مثل: حِياض ورِياض وقِيام وصِيام، وكان تعليلهُ لهذا القلب طلب الخفة، وقد ذكر تعليلاً آخر فضلاً عن الخفة وهو "لميلهم عن الواو إلى الياء ممّا أقنعوا أنفسهم في لِياح في قلبهم إيّاه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها"،[٣] وعلّلَ أيضاً بالتشبيه لفظاً إمّا بالمصدر (حِيال وصِيال) وإمّا بالجمع (كسوطٍ، وسياطٍ، ونوطٍ ونياطٍ)،[٤] وقال: "فلمّا ساغ ذلك...تدرّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لِياحٍ، ثم أقروا الياء بحالها وان كانت الكسرة قبلها قد زايلتها، وذلك قولهم فيه: لَياح"،[٥]

وعلّل ذلك بقوله: "إنما هو لإيثار الأخف على الأثقل"،[٦] أي أنّ الياء أخف من الواو والكسر أخف من الضم، وأمّا الفتح فهو أخف من الكسر ومن الضم، فهذا النوع من التحول عدّه ابن جِنّي من باب التَدرّج في اللغة من الأثقل إلى الأخف وإن كان هذا التدرج على غير القياس، بقوله: "غيرَ أنَّ الكسر هنا على ضعفهِ أدعى إلى القلب من الفتح، فلذلك جعلْنا ذلك تدرّجاً عنه إليه"،[٧] من ذلك قولهم رَياح في قول الشاعر:

ولقـــد رأيتُـــك بـــالقوادِم مَـــرّةً وعلـــيَّ مـــن سَـــدَفِ العِشِـــيّ رَيـــاح[٨]

---

(١) الخصائص: ١/٣٥٠-٣٥١.

(٢) ينظر: كتاب الأفعال: ٤٥٧.

(٣) الخصائص: ١/٣٥١.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن.

(٦) م. ن: ١/٣٥١.

(٧) م.ن.

(٨) لسان العرب لابن منظور، مادة (رَوَحَ): ٩/١٤٦، وجاء البيت في اللسان في (روح) وفيه (لِياح) بدل من (رَيَاح).

قال ابن جِنّي: "قياسُهُ رَوَاح؛ لأنّهُ فَعال من راح يروحُ، لكنه لمّا كَثُر قلب هذه الواو في تعريف هذه الكلمة ياء–نحو ريح ورياح، ومُريح ومستريح–كانت الياء أيضاً عليهم أخف، وإليهم أحب، وتدرّجوا...إلى أن قلبوها في رِياح"،[١] والراح من راح يروح معناه: اشتدادُ الرياح،[٢] فعلل قلب الكسرة إلى فتحة لأكثر من علة وهي: أولاً: كثرة الاستعمال أي كثرة قلب الواو إلى ياء في هذه الكلمة خاصةً. وثانياً: الخفة. وثالثاً: قوله: "وإليهم أحبُّ" أي استحساناً،[٣] وهذه أسباب أو تعليلات أدّت إلى تَدَرّج العرب في اللغة، قال الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ): "والرواح قد يكون مصدر قولك: راح–يروح–رَواحاً، وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوّاً".[٤]

والتدرّج الذي حصل أن الأصل: رواح ثم تحوّلت إلى رَياح ثم تحوّلت إلى رِياح، وهذا التحوّل بقلب الواو ياء لكثرة الاستعمال، ثم بعد ذلك كُسِر ما قبلها للمجانسة، ومثل ذلك من التحوّل ينطبقُ على حِياض ورياض وقيام وصيام.

٥. التعليل الصرفي في المصدر حالة استواء اللفظ في الدلالة على المذكر والمؤنث:

- **القول في اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المُذَكَّرة:**

ذكر ابن جِنّي أمثلة على ذلك نحو رجلٍ خَصْم، وامرأة خَصْم، ورجل عَدَلٌ، وامرأة عَدْلٌ، ورجلٌ ضيف، وامرأة ضيف، ورجل رِضاً، وامرأة رِضاً، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلين رِضاً، وعَدلٌ، وقوم رِضاً وعدلٌ،[٥] قال زُهير:

متى يشتجرْ قومٌ يقُلْ سَرَواتُهم هُمْ بيننا فَهُمُ رضاً وهمُ عَدْلُ [٦]

وعلل اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة؛ بأنَّ التذكير جاءَ من كونه في الأصل مصدر، فقال: "فلمّا كان الغرض في قولهم: رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ إنّما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل، الإفراد والتذكير أمارةً للمصدر المذكّر"[٧] وابن جني قد تابع ابن السراج[٨] في هذه المسالة.

---

(١) الخصائص: ٣٥٢/١؛ وينظر: ١٦٤/٣.

(٢) كتاب الأفعال، ٢١٥.

(٣) وقيل: "وإنما استروح إلى قلب الواو ياءً". ينظر: الخصائص: ٥٧/٣.

(٤) تاج العروس: ٤٢٧/٦؛ وينظر: مختار الصحاح، ٢٦٢.

(٥) الخصائص: ٢٠٤/٢.

(٦) ديوانه: ٨٥.

(٧) الخصائص: ٢٠٦/٢.

(٨) الأصول في النحو: ٣١/٢.

وأضاف الرضي على ذلك بأن شبَّهَ المصدر باسم الفاعل إذ قال: "عدْل بتسكين العين إنما هو بالحمل على الصفة...إنّما هو مصدر لقوّة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة، ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه، يقال رجلٌ عدْل؛ أي: عادل، المصدر في موقع اسم الفاعل، قال تعالى: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (سورة الواقعة:٢) أي كَذِبٌ، فوقع كاذبة وهو اسم الفاعل موقع كذب وهو مصدر"[١].

أي أن انتقال المصدر من دلالته على الحدث المُجرّد من الزمن، إلى الاسمية ليكون لفظاً دالاً على معيّن مجرداً من الحدث والزمن، سوّغ مجيئه بلفظ واحد للدلالة على وصف المذكر أو المؤنث، على نحو الأمثلة التي ذُكرت، فيقال: رَجُلٌ ضيفٌ، وامرأة ضيفٌ، ورجُل عَدْلٌ وامرأة عَدْلٌ، ورجل خصْمُ وامرأة خصْمٌ، ورجلٌ رِضا وإمرأة رِضا، فضلاً عن المقصد الدلاليّ الخارج إلى معنى المبالغة في الوصف، فحينما يقال: امرأة رضاً أو عدلٌ، فكأنما تجسّد فيها العدل والرضا، على عكس لو جاء الوصف بعادلة أو راضية.

وعلى هذا يخرج قول زُهير –المذكور آنفاً–:

متى يشتجِرْ قومٌ تقُلْ سَرَواتُهُم: هُمْ بيننا، فَهُمُ رضاً وهُمُ عَدْلُ[٢]

أي هم: الرضا نفسه والعدل نفسه، فجرى العدول عن الوصف باسم الفاعل إلى الوصف بالمصدر لإرادة المبالغة في وصف عدلهم ورضاهم.

٦. التعليل الصرفي لأبنية المصادر المؤنثة:

أمّا ما ورد من مصادر جاءت مؤنثة كالزيادة والعبادة والطلاقة وغيرها فقيل: "إلحاق التاء لها لا يُخرجها عمّا ثبت في النفس من مصدريتها"[٣] أما الصفة فهي في الحقيقة ليست مصدراً؛ إنما هي متأولة عليه، فلو قيل: رجلٌ عَدْلٌ وامرأةٌ عدلةٌ فهي صفة ليست حقيقية، كصعبةٍ من صَعُبَ، ونَدْبةٍ من نَدُبَ، وغيرها "فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر؛ نحو الجُهومة والطَلاقة والخَلاقة. فالأصول لقوّتها يتصَرَّف فيها، والفروع لضعفها يتوقّف بها".[٤]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١٢٩/٤.

(٢) ينظر: ديوانه: ٨٥.

(٣) الخصائص: ٢٠٦/٢.

(٤) م.ن: ٢٠٧/٢.

وقد ذكر في علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذُكر من وجوب تذكيْره أنَّ المصادر أجناس للمعاني، وأجناس للأعيان؛ نحو: رجلٌ وفرس، وغلام، ودار، وبستان،[١] فذكر أنَّ هناك أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ وهي مؤنثة في المعنى مثل: غُرْفة ومِروحة، وغيرها، ومن أجناس المعاني مؤنث بعضها لفظاً لا معنى، نحو: المَحمِدة والمَوحدة والرشاقة وغيرها.[٢] أي: أنها في المعنى تدل على ما دَلّ عليه المصدر باللفظ المذكر منها، نحو الحمد من المحمدة.

وقال: "وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك وصفته بالمصدر أردْتَ المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكمالِهِ أن تُؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع"[٣] وعلل ذلك بأن لو أنَّثت أو جمعت أنّك سلكْتَ مذهب الصفة الحقيقية التي لا مبالغة فيها، وضرب مثلاً بـ (قائمة) و(منطلقة) و(ضاربات) و(مكرمات) فهذا يُعَدُّ نقضاً للغرض، إذ إن الغرض إرادة المبالغة في الوصف، بالمصدر مذكراً أو مفرداً، فلو عدل عنه إلى المؤنث أو الجمع؛ أي جيء به على ما يقتضيه التأنيث، لا تنقض غرض المتكلم من إرادة المبالغة، فلو قلت قومٌ وقوفٌ؛ لكان معناه: المبالغة في وصف وقوفهم، وأما لو قلت: قومٌ واقفون، لذهب المعنى إلى الإخبار بأنهم في حالة الوقوف من دون الجلوس مثلاً.

٧. التعليل الصرفي للمصادر: (عِدَةٌ وزِنةٌ وشِيةٌ وجِهةٌ)

- **تعليل العدول بالمصدر عن أصله:**

ذكر ابن جِنّي من المصادر التي حُذِف منها حرفٌ وزيْدَ عليه آخر عِوضاً عنه، فقال: "اعلم أنَّ الحرف الذي يُحذَف فيجاء بآخر عوضاً منه على ضربين: أحدهما أصلي، والآخر زائد".[٤] و الحرف الأصليّ إمّا أنْ يكونَ: فاءً، أو عيناً، أو لاماً. فضربَ أمثلة من المصادر التي حُذِف منهما الفاء، نحو: عِدة وزِنة وشِية وجِهة، على وزن (فِعْلة)، جُعِلَتْ التاء بدلاً من الفاء؛ وعَلّل قولُه بدليل واضح وهو قولُهُ تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾(سورة البقرة: ١٤٨) فالمصدر (وِجْهَة) على وزن فِعْلة جاء على أصلِهِ من غير حذف فائِه، وذهب الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) إلى أنَّ الوِجهة تعني القِبْلة.[٥] فالوِجهة والوجاهة مشتقّة من الوجه على رأي الرضي،[٦] والجاه؛ أي: المنزلة، قُدّمت العين فيه على الفاء ثم حُركتْ الواو، وعلّل ذلك بقوله:

---

(١) الخصائص: ٢٠٨/٢.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن: ٢٠٩/٢.

(٤) الخصائص: ٢٨٧/٢.

(٥) معاني القرآن: ٨٥/١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٢/٢.

"لأنّ الكلمة لما لحقها القلب ضُعِّفَتْ فغيروها بتحريك ما كان ساكناً ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها".[١]

فالألفاظ عِدة وزنة وشية وجهة مصادر محذوفٌ قبلها الفاء ومعوّض عنها بالتاء في آخرها؛ إذ الأصل فيها على ذلك الوِعْدة والوِزْنة والوِشية والوِجْهة؛ أي أنها على بناء (فِعلة) وهي البناء المقيس لمصدر النوع: "مصدر يدل على هيئة حدوث الفعل"[٢] وقد جرى الاستدلال بحذف الفاء من هذه المصادر، بما جاء على الإتمام في (وجهة) في قوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾(سورة البقرة: ١٤٨). ومجيء (وجهة) على الاتمام[٣] خلافاً للقياس، للمصادر المشتقة من المثال الواوي؛ نحو: عِدة وشية وزنة، قال العكبري: "وجهة: جاء على الأصل، والقياس جِهة مثال عِدة وزِنة"[٤] ومن عدّها اسماً أثبت لها القياس.[٥] قال أبو علي الفارسي: "فأما الوجهة فصحت؛ لأنه اسم المكان المتوجه إليه"[٦] والأرجح أنها مصدر للهيئة؛ ولذا جاءت على الأصل خروجاً عن القياس؛ لإرادة معنى الهيئة، إذ لو كان المقصود المصدر جهة، لجيء بالمصدر القياسي (وَجْه)، مثلما يُؤتي بالوَعْد مصدراً لِوعَدَ.

٨. التعليل الصرفي للمصادر: (الجِباية والشِكاية والقنية):

قال ابن جِنّي: "قولهم: الجباية في الخراج ونحوه: الوجه أنْ يكون مصدره جبيته، ويجوز أن يكون من جبوته، كقولهم: شكوتُه شكاية. وأصحابنا يذهبون في قولهم: الجباوة إلى أنّها مقلوبة عن الياء في جبيت، ولا يثبتون جبوتُ"[٧] فالجيم والباء والحرف المعتل (الياء أو الواو) هو جذر لفعلينِ من بابين مختلفين، فالأول: جبى–يجبي (باب فَعَل–يفْعِل)، والثاني: جبا–يجبو (باب فَعَل–يفعُل) وابن جِنّي رجَّحَ الفعل الأول وهو جبى–يجبي من الجباية، وعلّل ذلك بأنّه شبّه (جبا–يجبو) بالفعل (شكا يشكو). وكذلك علّل أيضاً بأنّ (جبى–يجبى) من الجباية في الخراج، وقال سيبويه:"وأما جبى–يجبى وقلى يقلى فغير معروفين إلا من وجِه ضعيف فلذلك أمسك عن الاحتجاج لها".[٨] وعند الرجوع إلى المعاجم العربية نجد ابن فارس يذهب إلى أنّ أصل الألف

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/٢٢–٢٣ الهامش ١٥.

(٢) التطبيق الصرفي: ٦٤

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ١/١٨٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٣٣٧.

(٥) التبيان في اعراب القرآن: ١/١٢٦.

(٦) ينظر: : ١/٤٢٧.

(٧) الخصائص: ٣/٦١.

(٨) الكتاب: ١/١٠٦.

ياء أو منقلبة عنها يقال: "جبيت المالَ أجيبهُ جباية"،[١] وقال الرازي: "جبى الخراج يَجبى (جباية) وجبا يجبو (جباوة) لغةً فيه".[٢]

وهذا ما طابق قول ابن جِنّي حين قال: "ويجوز ان يكون من جبوته"[٣] نخلص من ذلك إلى أنّ الفعل إذا كان جذرُهُ مشتركاً بين بابين؛ فإمّا أن يكون لغة فيه ولا يخالفه في المعنى؛ وإمّا أن يكونَ له بابٌ آخر له معنى آخر مستقل عن الأول.[٤] فالجباية في الخراج والجباوة تحمل المعنى نفسهُ، فالأصل هو الجباية والجباوة لغةً فيه. وهذا نجده أيضاً في المصدر (القِنية) من قنى يقني، قال ابن جِنّي: "قولهم: القِنْية يجب على ظاهرها أن تكون من قنيتُ. وأمّا أصحابنا فيحملونها على أنها من قنوتُ؛ أبدلت لضعف الحاجز –لسكونه– عن الفعل به بين الكسرة وبينها، على أنَّ أعلى اللغتين قنوتُ"[٥] والمقصود بضعف الحاجز الذي هو النون الساكنة من القِنْو: ومعناهُ: "العِذْقُ بما عليه، لأنه ملازم لشجرتهِ"[٦] قيل: "والجمع (القِنْوان)"[٧] و"قَنَوْتُ الغَنَم وغيرها (قُنْوَة) و(قنيتُها قُنِية) بكسر القاف وضمّها، إذا اقْتَنَيْتَها لنَفْسِك لا للتجارة"[٨] فهذا يعني أنَّ الملازمة للشيء واقتناءَه بمعنى واحد، أي أنهما لغتان بمعنى؛ فرجَّحَ ابن جِنّي (قنوت) وعدّها أعلى اللغتين.

ولم يكن إيراده للمصادر الثلاثة: (الجباية والشكاية والقِنية) بلا مسوّغ علمي؛ وإنما أوردها بغية الإجابة على مسألة الخلاف في الأصل الاشتقاقي للمصدر (الجباية) الذي يتنازعه فعلان: جبى يجبي وجبا يجبو؛ وإن رجّح أنّه مشتق من (جبى يجبي)، وإلا أن مجيء الشكاية مقلوبة عن الشكاوة قطعاً بكونها مشتقة من (شكا يشكو) ألجأه إلى وجاهة الرأي الذاهب إلى أن الجباية مقلوبة عن الجباوة.

---

(١) مقاييس اللغة: ٥٠٣/١–٥٠٤.

(٢) مختار الصحاح، ٩٢.

(٣) الخصائص: ٦١/٣.

(٤) وقد ورد في القرآن الكريم من الأفعال المُجرّدة ما ورد على بابين مثل الفعل (كَبُرَ يكبُرُ) وحَلَّ يَحِلَّ وقلّ يقِلُّ فإذا اختلف المعنى فكل باب مستقل عن غيره وإذا اتفقنا في المعنى فهي لغة، أو قد تكون قراءة لأحد القرّاء. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٥٨٨–٥٨٩ و ٢١٥–٢١٦ ؛ و أبنية الأفعال المُجرّدة في القرآن الكريم ومعانيها، الفعل (كبر): ١٠٢–١١٠ والفعل حلّ: ١٢٥–١٢٧.

(٥) الخصائص: ٦١/٣.

(٦) مقاييس اللغة، ٨٣٤.

(٧) مختار الصحاح، ٥٥٣.

(٨) م.ن.

وأما الأمر في قنية فمبدلةٌ من (قنوة)؛ لأنها مشتقة من (قنا يقنو)؛ إلا أن الإبدال حصل لعلة صوتية، وهي ضعف الحاجز الذي هو السكون بين كسرة القاف والواو، فأبدلت الواو ياء لتجانس الكسرة التي قبل الحاجز الضعيف، وذلك لثِقل الانتقال بالنطق من الكسرة إلى الضمة، ومعلومٌ أنَّ الضمة من جنس الواو.

وبذلك يرد احتمال القلب لظاهر الحكم، بأن الجباية مقلوبة عن الجباوة مثلما الشكاية مقلوبة عن الشكاوة؛ لأن الجباية مشتقة من (جبى يجبي) وأما القنية فمقلوبة من قنوة لعلة صوتية لأنها مشتقة من الفعل قنا يقنو.

٩. التعليل الصرفي بقلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف: في المصدر: (أوار):

ورد المصدر (أوار) في قول الشاعر:

وفـــــوارسٌ كـــــأوارِ حَـــــرْ رُ النـــــارِ أحـــــلاسِ الـــــذُّكورِ[١]

قال ابن جِنّي: "فذهب الكسائي فيه إلى أنَّ أصلهُ وُآر، وأنه فُعَال من وَأَرْتُ النار إذا حفرتُ لها الإرة، فخُفِّفَتْ الهمزة، فصارت لفظاً إلى وُوَار، فهمزت الفاء البتّة فصارت: أوّار. ولم يأتِ منها على أصلِهِ: وُآر ولا مُخَفَّفَاً (مبدل العين): وُوَار".[٢] فتعليله أنَّه لم يأتِ المصدر على أصله، بل أتى على تحقيق همزة الفاء (أَوّار) ولم يرجّح أحدهما على الآخر بل قال: "وكلاهما يبيحه القياس ولا يخطُرُهُ".[٣] وضرب أمثلة على ذلك منها: البريّة وهي من برأ الله الخلق، والذريّة من ذرأ الله الخلق.[٤]

وملخص تعليل ابن جِنّي في أن الواو التي تكون فاء في الكلمة متى ما كانت مكسورة أو مضمومة، تُقلب همزة، عدولاً من الثقيل إلى ما هو أثقل منه، والذي سوّغ ذلك الضمة على الواو، الذي زادها ثِقلاً على ثقلها، فهروباً من هذا الثقل ساغ قلب الواو همزة، ثم حُمل عليه قلب الواو المكسورة همزة كذلك على نحو أُقِّتت.

١٠. التعليل الصرفي للمصادر: (وُعِدَ ووُزِنَ ووُرد ووُقِعَ ووُضِعَ ووُفِدَ):

قال ابن جِنّي: "ومِمّا يُسْأل عنه من هذا الباب كثرةُ الواو فاءً، وقلة الياء هناك، وذلك نحو وُعِدَ ووُزِن، وورد، ووقع، ووضع، ووفد على قلة باب يُمُن ويُسُر"[٥] فعلّل ذلك بقوله: "وذلك أنّ

---

(١) البيت للمنخل اليشكري، من قصيدة له في الحماسة، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٠٢/١.

(٢) الخصائص: ٨٧/٣-٨٨.

(٣) م.ن: ٨٨/٣.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن: ١٨٤/٣.

سبب كثرة الواو هناك أنّك قادرٌ متى انضمّت أو انكسرَتْ أن تقلبها همزة"[١] وذكر أمثلة على ذلك نحو أُعِد وأُجوهٍ وأُرقة وأُصلةٌ وإسادة وإفادة.

أمّا الياء إذا وقعت أولاً وانضمّتْ أو انكسرتْ فذكر أنها لم تُقلَب همزة ولا غيرها[٢]، وعقّب على ذلك بقوله: "وأمّا أسُر ويُسُر فأصلان، كُلُّ واحدٍ منهما قائِمٌ بنفسه، كيِتْن وأَتْن وألَمْلم، ويَلَمْلَمْ"[٣] أمّا قولهم: قطّعَ الله يَدَيهِ وأديه.[٤] فبيّن بأن ياء (يَديهِ) قُلبت همزة فصارت (أدَيْهِ) بقوله: "وأمّا أدَيْهِ يديه فلعمري إنَّ الهمزة فيه بدل من الياء، بدلالة يَدَيْتُ إليه وأيدٍ ويُدِيّ ونحو ذلك"[٥] وعلّل ذلك بأنّ هذا البدل هو ليس ضرباً من إبدال الواو همزة بل لضربٍ من الاتساع وليس لأجل الاستخفاف أو الاستثقال، وذكر تعليلاً أدق وهو أنّ الياء مفتوحة، والواو إذا كانت مفتوحة شذَّ فيها البدل، نحو أناة وأجم وأصله من الوجوم، وهو العبوس.[٦]

وقال في قلب الواو همزة: "فإن قلت: فالهمزة على كل حال أثقل من الواو، فكيف عُدِلَ عن الأثقل إلى ما هو أثقلْ منه؟"،[٧] فذكر وعلّل أن الواو إذا انضمّت كانت أثقل من الهمزة؛ "لأن ضمتها تُزيدها ثقلاً"[٨] أمّا إذا كانت الواو مكسورة نحو إسادة وإعاء، "فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أُقِّتَتْ"[٩] شبهوها بهمزة أُقِّتَتْ.

أمّا سيبويه فقد جوّز الوجهين في حال كون هذه الواو مضمومة، أمّا إبدالها همزة أو تركها على حالها إذ قال: "اعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وُلِدَ: أُلِدَ، في وجوهٍ: أُجُوهٌ"[١٠] وعلّل ذلك بوصفِ هذه الواو بالضعف فقال: "إن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها، ولمّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وَناة وأناةٍ، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الابدال فيه مطّرداً"،[١١] وذكر أمثلة على الواو المفتوحة

---

(١) الخصائص: ١٨٤/٣.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن: ١٨٥/٣. وألمَلم ويلملم موضع، وهو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج، م.ن، الهامش(٣)

(٤) م.ن: ١٨٤/٣.

(٥) م.ن: ١٨٥/٣.

(٦) م. ن:١٨٥/٣ ؛ وينظر: الهامش ٤.

(٧) م.ن.

(٨) م.ن: ١٨٦/٣.

(٩) م.ن.

(١٠) الكتاب: ٣٣١/٤.

(١١) م.ن.

مثل: وَجَم وأَجَم، وأَحد وأصله وَحَدٌ، لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو،[١] وذكر أيضاً أن ناساً يجرون الواو المكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً؛ لكُرههم الكسر "فمن ذلك قولهم: إسادةٌ وإعاءٌ"[٢] وأصلها وسادة ووعاء. أمّا المُبرّد فقد تابع سيبويه في جواز قلب الواو المضمومة همزة أو بقائها على حالها، إذ قال: "فمتى انضمّت الواو من غير علة فهمزها جائز وذلك قولك في وجوه أجوه وفي وُعِدَ أُعِدَ".[٣]

١١. التعليل الصرفي لمجيء المصدر من الفعل الأجوف الواوي على فعول:

- **المصادر: غُوراً وسُوراً وحُولاً**

قال ابن جِنّي: "قولهم: سُرْتُ، سُوراً، وغارت عينهُ غوراً وحال عن العهد حُولاً...وفي غوور وسُوُور فَضْلُ واو وهي واو فعول"[٤] حتى يكون المصدر على وزن فعول: سُوُور وغُوُور عُلّل بأن الواو الثانية هي واو فُعُول، وذكر تعليلاً آخر بقوله: "وجواب هذا أنَّ الواو وإن زادت في عِدّةِ المعتَدْ فإن الصوت أيضاً (باينها يَلذُّ وينعُمُ)...فتوالي الضمتين مع الواو غير (مُوَفٍّ لك) بلين الواو المنعّمة للصوت"[٥] ودليله على ذلك "أنهم اذا أضافوا إلى نحو أُسَيِّد حذفوا الياء المحرّكة فقالوا: أُسَيْديّ كراهية لتقارب أربع ياءات، فإذا أضافوا إلى نحو (مُهَيِّيم) لم يحذفوا فقالوا: مهيِّيميّ، فقاربوا بين خمس ياءات لمّا مُطِلَ الصوت فَلَاْنَ بياء المدّ"[٦] وهذا تعليل صوتي.

أمّا سيبويه فقد همز وأبدل الواو الأولى همزة باعتبار ان اسم الفاعل من الفعل مهموز؛ أي: عينُه همزة، قال: "وقالوا: سُرْته فأنا أسوره سؤوراً وهو سائر. وقالوا: غرْتُ فأنا أغوْرُ غؤوراً وهو غائر".[٧]أي: أنّه قاس الهمز في فعول مثل: غؤور، على الهمز في اسم الفاعل، مثل: غار–يغور–غائر.

المصدرُ القياسيُّ من الفِعل اللازم الذي من الأبواب الأول والثاني والثالث، يكون على (فُعولٍ)؛ نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ قُعوداً، وجَلَسَ يَجْلِسُ جُلوساً، خَشَعَ يَخْشَعُ خُشوعاً وكذلك الفعل الأجوف الواوي اللازم، نحو: غار يغور غوراً، وسار يسور سُوراً، حال يحول حوولاً قياساً على الأفعال الصحيحة اللازمة، ومع ذلك فتأتي مصادر قسم من الأفعال على غير القياس خروجاً إلى معنى

---

(١) الكتاب: ٣٣١/٤.

(٢) م.ن.

(٣) المقتضب: ٩٣/١؛ وينظر: الأصول في النحو: ٢٤٥/٣.

(٤) الخصائص: ١٨٧/٣.

(٥) م.ن: ١٨٨/٣.

(٦) م.ن.

(٧) الكتاب: ٥٠/٤.

من المعاني؛ نحو: قام قياماً وصام صِياماً، فالمعنى الذي خرجت له الإباء على نحو: نفَرَ ينفُر نِفاراً، وأما غاب يغيبُ غِياباً فمجيؤه على (فعال) لكونه أجوف يأتي كراهية اجتماع الياء والواو في الفعول على نحو كراهية اجتماع الواوين في الفعول من الفعل الأجوف الواوي.

ويبدو أن هذا الثقل في المصدر المقيس من الأجوف الواوي، ألجأ سيبويه إلى تعليل الهمز في سؤور وغؤور قياساً على اسم الفاعل منه غار يغور فهو غائر، وسار يسور فهو سائر، والسَّوْرة[1]. فالمصدر قاسه سيبويه على فُعُول وكان تعليله بأن شبّههُ بالأفعال الصحيحة فقال: "كما قالوا: جَحَد جحوداً وهو جاحد، وقعد قعوداً وهو قاعد"[2] وزاد قائلاً: "وقالوا: غُرْتُ في الشيء غُؤوراً وغياراً، إذا دَخَلْتَ فيه"[3] وذكر أمثلة كثيرة لمصادر أفعال صحيحة ومعتلة نحو: قياماً وصياماً من قام يقوم وصام يصوم، وعلّل مجيء هذه المصادر على فِعالٍ، كراهية الفُعُول. كما علّل أيضاً بقوله: "ومع هذا أنّهم أدخلوا الفِعال، كما قالوا: النِفار والنفور، شَبَّ شباباً وشبوباً...وغابت الشمس غياباً، كراهية الفُعُول في بنات الياء، كما كَرهوا في بنات الواو"[4] وهذا دليلٌ على إيثار العرب وميلهم للخفة واليسر في النطق.

فالهمز في الفُعول من الأجوف الواوي، ينحو بالمصدر نحو التخفيف، ولا سيما أنه لا يُخرجه عن (فعول)؛ إلا للتنوع بين الهمز والواو بدلاً عن التتابع بين واوين فيه.

---

(١) ينظر: مختار الصحاح (سور)، ٣٢٠.

(٢) الكتاب: ٤/٥٠.

(٣) م. ن: ٤/٥٠.

(٤) م.ن: ٤/٥١.

المبحث الثاني

التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة

١. التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرف واحد.
٢. التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرفين.
٣. التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بثلاثة أحرف.

المطلب الاول

التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بحرف واحد:

قال ابن جِنّي في مصدر الفعل المزيد بالهمزة وهو أكرَم: "عوّضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل، فقالوا: أكرم يُكرِمُ، فلمّا حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر، فقالوا: الإكرام"[١] والقاعدة تنصّ على أنّ ما كان على (أفعلَ) فمصدره الافعال، والأصل في مضارعه (يؤكرِمُ) فحُذفت الهمزة تخفيفاً وفي المصدر ثبتَتْ الهمزة وهذا يدلُّ على أنّ كل ما اشتُقَّ من المادة الواحدة أو كل المشتقات تجري مجرى الواحد فمهما حدث من حذف أو قلب أو ابدال في تصريف المادة الواحدة، يعود أو يثبت في مصدرها، قال: فَدَلَّ هذا على أنَّ هذهِ المُثُل كلّها جارية مجرى المثال الواحد،... على أنَّ المثال والمصدر واسم الفاعل كلٌّ واحدٍ منها يجري عندهم... مجرى الصورة الواحدة.[٢] وضرب لذلك مثالاً في حذف فاء عِدة والتعويض عنها بالتاء.[٣]

فكأن الأصل في ذلك العودة إلى الأصول؛ إذ ان ترك الأصل لا يكون إلا لعارضٍ يُعرض للكلمة في تصريفها، من ذلك حذف الفاء في المصدر من (وعد) والتعويض عنها بالتاء لإرادة الخِفّة ونفوراً من الثقل في الأصل: (وِعْدة).

١. القول في المصدرين (إقامة وإرادة):

قال ابن جِنّي: "فأما أقمت إقامة، وأردْتُ إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة"[٤] والقاعدة تنصّ على أنّ الفعل المزيد بالهمزة على وزن (أفعل) وكان معتل العين نحو أقام–أشادَ–أبانَ–أعانَ، حُذفت العين في المصدر، بعد نقل

---

(١) الخصائص: ١/١١٤.
(٢) ينظر: م.ن: ١/١١٥.
(٣) م.ن.
(٤) الخصائص: ٢/٣٠٧.

حركتها إلى فاء، والتعويض عنها بتاء التأنيث في آخره، نحو: إقامة، إشادة، إبانة، إعانة.[١] والأصل في أقام، أقوم، ومصدره إقواماً، فعين المصدر حرف علة متحرك بالفتح، وقبله حرف صحيح ساكن وهو (القاف)، فنقلت حركة حرف العلة (العين) إلى الساكن قبله، وحذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين فصار اللفظ: إقام، ثم زيدتْ تاء التأنيث في آخره عوضاً عن الحذف فصار المصدر: إقامة، على وزن إفالة.[٢]

قال سيبويه: "فأمّا الإقامة والاستقامة فإنّما اعتلتا كما اعتلّتْ أفعالهما، لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعل وأفعَل، كلزوم يستفعل ويفعل لهما"[٣] وقال في باب ما لحقتهُ هاءُ التأنيث عِوضاً لما ذهب "وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءَة، وإن شئت لم تعوّض وتركْتَ الحروف على الأصل"، قال الله (ﷻ): ﴿ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ ﴾ (سورة النور:الآية ٣٧) وعلل ذلك بقوله: "لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا".[٤] فيكون الإقامة الأصل، والإقام الفرع عنه، ويبدو أن ذلك خلاف واقع التغيير والمغايرة وقوانينها في العربية، فالأصل (الإقام) قبل زيادة التاء عوضاً عن المحذوف على نحو التعليل الذي مرَّ آنفاً.

قال الفرّاء(ت ٢٠٧ هـ): "وأمّا قوله (وإقامِ الصلاة) فإنَّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت أفعلت كقيلك: أقمتُ وأجرتُ وأجبتُ يقال فيه كله إقامة وإجارة وإجابة لا يسقط منه الهاء، وإنّما أُدخلت؛ لأن الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يُقال: أقمته إقواماً... فلما سكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف ومثله ممّا أسقط منه بعضه فجعلت فيه الهاء قولهم: وعدته عِدة... إنما استجيز سقوط الهاء من قوله (وإقام الصلاة) لاضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها في الإضافة".[٥]

قال ابن يعيش: "لما اعتلت العين...أعلّوا المصدر حملاً على الفعل بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم قُلبتْ العين ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها وكانت الألف بعدها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وعُوّض من المحذوف التاء. فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن

---

(١) الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني: ١٠٥.

(٢) م.ن: ١٠٥، الهامش(١).

(٣) الكتاب: ٣٥٤/٤.

(٤) م.ن: ٨٣/٤.

(٥) معاني القرآن: ٢٥٤/٢.

المحذوف ألف (إفعال) لأنها زائدة، فهي أولى، وأبو الحسن الأخفش والفرّاء يذهبان إلى أن المحذوف الألف المبدلة من العين وهو القياس"[١].

جاء في شرح التوضيح على التصريح تلخيصاً لأقوال علماء اللغة، قال الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ):"ومعتل العين قياسه (الإفعال) أي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها، أي حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها، فتقلب العين ألفاً لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيلتقي ساكنان وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر، (ثم تحذف الألف الثانية)، عند الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنَّ المحذوف إنّما هي الألف الأولى ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطَّرَف.

وعلى القولين: "نعوّض عنها التاء كـ: أقام إقامة، وأعان إعانةً وأصلها إقواماً واعواناً بالنقل والحذف والتعويض.

وقد تحذف التاء للإضافة عند ابن مالك نحو قوله تعالى:﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ (سورة النور: ٣٧) فحذف التاء لسدّ المضاف إليه مسدّها، وقد تحذف في غير الإضافة، حكى الأخفش: أجاب إجاباً".[٢]

أمّا من وجهة نظر علم اللغة الحديث، فقد علّل الدكتور عبد الصبور شاهين فيما يخص المصدر بوزن إفعال، وإستفعال، مثل: (إقوام واستقوام)، بأن تنقل حركة الواو وهي الفتحة إلى الصامت غير المتحرك قبلها، ثم تُقلب الواو ألفاً (لتحركها بحسب الأصل، وفتح ما قبلها بحسب الآن)، فتجتمع ألفان، فتحذف احداهما، ويعوّض حذفها بالتاء فيقال: إقامة واستقامة.[٣]

وتخليص هذا التحليل يُقرّ بأن تجتمع واو وحركة، أو ياء وحركة–قصيرة في الحالتين، فتسقط الواو أو الياء، وتطول الحركة بعدها "والسبب أن اللغة تكره تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمة، طويلة، هذا من الناحية الصوتية".[٤]

أما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المختلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة، وجزءاً من المقطع الطويل.[٥]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٣٢/٢؛ وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٥/١.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٩٧.

(٤) م.ن: ١٩٨–١٩٩.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩.

٢. التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بالتضعيف:

ذكر ابن جِنّي في باب زيادة الحرف عوضاً عن آخر محذوف، فيما يخصّ أبنية المصادر من الأفعال المزيدة بالتضعيف، فذكر أمثلة من المضعّف المعتل الآخر، (الناقص) نحو: سلّى وربّى وجاء المصدر على تسليةً وتربيةً،[١] وهذا ما طابق القاعدة الصرفية التي تنص على أنَّ الفعل المزيد بالتضعيف على وزن (فعّل) يكون مصدره المقيس على وزن (تفعيل) مثل: كرّم تكريماً وكبّر تكبيراً وسبّح تسبيحاً ورتّل ترتيلاً، هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. "أمّا إذا كان معتلّها فيكون على وزن تَفْعِلة، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كزكّى تزكية وربّى تربية، وندر مجيء الصحيح على تفعلة كجرّب تجربة، وكرّم تكرمة ... وقد يُعامل مهموز اللام معاملة معتلّها في المصدر، كبّرأ تبرِئة، وجزَّء تجزِئة، والقياس تبريئاً وتجزيئاً".[٢] والمسوغ لذلك مشابهة الهمزة لأحرف العلة، وتبادلها المواقع في أحايين كثيرة.

قال ابن جِنّي: "الهاء في تفعِلة في المصادر عوض من ياء التفعيل أو ألف فِعّال... وذلك نحو سلّيته تسليةً وربيته تربية: الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلّى وتربّى أو ألف سِلّاء وربّاء"[٣] وقصد ابن جِنّي بـ (الهاء) في تفعِلة هي التاء المربوطة.

وقد ورد هذا الوزن (فِعّال) في القرآن الكريم في في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (سورة النبأ: ٢٨) وهذا الوزن على ما يظهر قليل الاستعمال، وذكر الرضي أنه لم يكن مطرّداً كالتفعيل لكنه هو القياس، مستنداً إلى قول سيبويه في شرح الشافية،[٤] أمّا ما ورد شاذاً في الشعر من الفعل المعتل الآخر (الناقص) جاء مصدرُهُ على (تفعيل) في قول الشاعر:

بانـــت تُنـــزِّي دلوهـــا تَنْزِيّـــاً كمـــا تُنَـــزِّي شَـــهلةٌ صـــبيّا[٥]

وتنزِّي بمعنى تحرّك ومصدرها تنزيا والقياس تنزية مثل ربّى تربية.

قال سيبويه: "وأمّا فعّلتُ فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في فعّلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال"[٦] وقال: "وأمّا عزّيتُهُ تعزيةً ونحوها فلا

---

(١) الخصائص: ٣٠٤/٢.

(٢) شذا العرف : ٨١.

(٣) الخصائص: ٣٠٤/٢.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٥/١-١٦٦.

(٥) الخصائص: ٣٠٤/٢؛ وقد ورد هذا البيت في كتاب سيبويه: ٦٦/٤؛ وفي شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٥/١ ومعناه أنّ الشهلة أي المرأة العجوز أو النصف تحرك دلوها في البئر لتملأها، كما تحرّك العجوز صبيّها وترقيصها إيّاه. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٤.

(٦) الكتاب: ٧٩/٤.

يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنّهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء أو الواو ممّا هما فيه في موضع اللام صحيحين"[١] فالفعل عزّى يعزّي معتل الآخر وهو الياء.

وقال في مصدر الصحيح المهموز: "ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزِئة وتهنئة"[٢] وقد شرح الرضيُّ قول سيبويه قائلاً: "وظاهر كلام سيبويه أنَّ تفعِلة لازم في مهموز اللام، كما في الناقص، فلا يُقال تخطيئاً وتهنيئاً"[٣].

وخلاصة ذلك أنه يُعامل مهموز اللام معاملة معتل اللام في المصدر، أي على وزن (تفعِلة) علماً بأن القياس تفعيلاً.

وقيل أصل هذه الأفعال المعتلة اللام، غير مضعّفة مثل: زَكَى ورَبَى، ومصدرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هو: تَزْكِياً وتَرْبياً، فحذفت الياء الأولى التي هي ياء التفعيل وعوّض عنها وجوباً بتاء التأنيث في آخر المصدر.[٤] وما نراه أنَّ هذا الكلام لا ينطبق على كل أفعال اللغة العربية؛ لأنّ هناك من أفعال قد وردت مضعّفة وليس لها مجرد من لفظها، مثل الفعلين رَتَّلَ ونبّأ، إذ لا يوجد لهما فعل مجرّد مستعمل وغيره كثير.[٥]

ونخلص من ذلك إلى أنَّ الفعل المزيد بالتضعيف يكون مصدره منه على بناء تفعيل و تفعِلة و فِعّال.

٣. القول في الصيغ (فاعل وأفعل وفعّل) غير ملحقة بدحرج:

قال ابن جِنّي: "إنّهم قالوا: قاتل يقاتل قِتالاً، ومقاتلةً، وأكرم يكرم إكراماً، وقطّع يقطع تقطيعاً، فجاءوا بأفعل وفاعل وفعّل، غير ملحقة بدحرج، وإن كانت على سَمْتِهِ وبوزنِهِ"[٦] وعلّلها بأن مصادرها لم تأتِ على الفعْلَلَة، فدحرج فعل رباعي مجرد من الزيادة والإلحاق به يكون بتكرار لام الكلمة حتى تتساوي مع حروف دحرج. قال: "والدليل على أنّ فاعل وأفعل وفعّل غير ملحقة بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتي على مثال الفَعْلَلَة؛ ألا تراهم لا يقولون: ضارب ضاربةً ولا أكرم أكرمة ولا قطّع قطّعةً؛ فلمّا امتنع فيها هذا–وهو العِبرة في صحة الإلحاق–عُلِم انها ليست مُلحقة بباب دحرج"[٧].

---

(١) الكتاب: ٨٣/٤.

(٢) م.ن.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٤/١.

(٤) ينظر: الصرف الكافي: ١٠٤.

(٥) ينظر: صيغة فعّل في القرآن الكريم: ٥٠٠.

(٦) الخصائص: ٢٢٣/١.

(٧) م.ن؛ وينظر: الممتع في التصريف: ١٧٠/١.

ثم ذكر تعليلاً آخر وهو الأقوى والأوضح في عدم الحاق هذه الصيغ الثلاث بدحرج وهو قوله: "العلة في ذلك أنّ كل واحد من هذهِ المُثُل جاء لمعنى. فأفعل للثقل وجَعْلُ الفاعل مفعولاً؛ نحو دخل، وأدخلته، وخرج، وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ نحو: أحصد الزرع وأركبَ المُهْرَ، وأقطف الزرعُ، ولغير ذلك من المعاني. وأمّا فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً، نحو ضارب زيدٌ عمراً،... وأمّا فعّل فللتكثير، نحو غلّق الأبواب، وقطّع الحبال وكسّر الجرار"[١] ووضّح ذلك بأن "الإلحاق هو لغرض لفظي أو صناعة لفظية نحو شملل، وجهور، وبيطر، أمّا هذه الزيادات في الصيغ الثلاث (فاعل وأفعل وفعّل) وإنمّا جيء بها للمعاني"[٢] فلم يجعلوها ملحقة "صوناً للمعنى، وذباً عنه...ووقّروا المعنى ورجّبوه لشرفه عندهم، وتقدمه في أنفسهم"[٣].

كما أكد المُبرّد ذلك بقوله: " (أفْعَلَ) ليس بملحق بفعلل ألا ترى أن مصادرهما مختلفة إذا كانا فعلين تقولُ دحرج دحرجةً وأكرم إكراماً وكذلك (فعّل) ليس بملحق بدحرج، لأنَّ مصدره التفعيل"[٤] وتابعه ابن السّرّاج في ذلك إذ قال: "فعّل وأفْعَلَ وفاعل الوزن على وزن: دحرج... ولا يكون المصدر على كمصادرها لأنّه غير ملحقٍ بها"[٥].

فتكون علةُ عدم الإلحاق علة دلالية، تخص أن الزيادة في الأفعال المُجرّدة مقصود فيها معانٍ محددة، على نحو اختصاص زيادة الهمزة في (أفعل) للتعدية، وزيادة الألف في (فاعل) للمشاركة، والتضعيف في (فعّل) للتكثير والمبالغة؛ إذ الإلحاق لا يكون إلا لزيادة لفظية بزيادة حرف آخر على الثلاثي ليكون على وِزان الرباعي، نحو:(عثير) ملحق بفعلل، وأصله الثلاثي (عثر).

٤. التعليل الصرفي للمصادر من فعْلَلْتُ وفَيْعَلْتُ، وفَوْعَلْتُ، وفَعْلَيْتُ، مجيء مصادرها على مُثُل مصادر باب (دَحْرَجْتُ):

قال ابن جِنّي: "وذلك أنّهم وجدوها على سَمْتَها: عدد حروفٍ، وموافقةً بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بها في محاوراتها، وطرق كلامها"[٦] وهذا التعليل الأول الرادّ إلى الصناعة اللفظية وحسب، لغرض تحقيق السعة في الألفاظ.

---

(١) الكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن: ٢٢٤/١-٢٢٥.

(٤) المقتضب: ٢٤٤/١.

(٥) الأصول في النحو: ١١٤/٣.

(٦) الخصائص: ٢٢٢/١.

ثم أورد تعليلاً آخر بقوله: "والدليل على أنّ فعللتُ، وفيعلتُ وفوعلت، وفعليتُ، ملحقة بباب دحرجتُ مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجتُ، وذلك قولهم: الشمللة، والبيطرة، والحوقلة، والدهورة،... فهذا ونحوه كالدحرجة، والهملجة... فلمّا جاءَت مصادرها على مصادر الرباعية، والمصادر أصول للأفعال حُكِم بإلحاقها بها".[١]

وذكر ابن يعيش خلاصةً للأفعال التي زاد حروفها على الثلاثة، في أنها جرت على منهاج واحد لم يختلف، فقال: "وجملة الأمر أنَّ ما زاد على الثلاثة من الأفعال على ضربين: أحداهما: بحروف كلها أصول، ولا يكون إلّا على أربعة أحرف لا غير. والثاني: بزيادة عليه، وذلك على ثلاثة أضرب: موازِن للرباعي على سبيل الإلحاق به، وموازن له من غير إلحاقٍ، وغير موازن له"[٢].

وقصد بالضرب الأول، الفعل الرباعي المُجرّد، أي حروفه كلها أصول مثل: دحرج وبعثر، والضرب الثاني فقد وضّح ابن يعيش الأنواع الثلاثة التي تفرّعت عنه، فقال: "وأمّا الملحق بالرباعي فحكمه حكم الرباعي في الماضي والمضارع والمصدر، نحو: (شملل يُشمْلِلُ شملةً) و(حَوْقَلَ يحوقِلُ حوقَلَةً) و(بيطر يبيطِر بيطرةً) كما تقول: (دحرج يدحرِجُ دحرجةً)"[٣] وبذلك يكون القياس أساساً في تكثير الألفاظ في اللغة.

وقال: "وأمّا المُوازن من غير إلحاق، فثلاثة أبنية: (أفعل) و(فعّل) و(فاعل) فهذه الأبنية وإن كانت على وزن (دحرج) في حركاتها وسكناتها... لم تأتِ مصادرها على نحو (الدحرجة) بل قالوا في (أفعل): (إفعال) نحو: (أعطى يعطي إعطاء) و(أكرم يكرم إكراماً)"[٤] فذهب ابن يعيش بأن الرباعي له مصدران، أحدهما: (الفعللة) نحو (الدحرجة) والآخر وهو ما وازن من غير إلحاق على (فِعلان) نحو (الإكرام) "ليكون قد أخذ بحكم الشبه والموازنة من الرباعي بنصيب".[٥]

وذكر أيضاً ما كان على (فعّل) فمصدره (التفعيل) نحو: كسّرته تكسيراً أو على (فِعّال) في قوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ (سورة النبأ:الآية ٢٨).

كما ذهب إلى أنّ (فاعل) مصدره على (مفاعلةً) نحو: قاتلتهُ مقاتلةً وجالسته مجالسةً أو على (فِعال)، كقاتلتهُ قِتالاً، ومنهم من يقول (قاتلته قِيتالاً) و(ضاربته ضِيراباً) ومنهم من يحذف هذه الياء تخفيفاً.

---

(١) الخصائص: ٢٢٣/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٤-٥٥.

(٣) م.ن: ٥٥/٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش:٥٥/٤.

(٥) م.ن.

وأمّا غير الموازن فذكر ابن يعيش أنّها عشرة أبنية منها اثنان ليس في أولهما همزة وهما: (تفعّل وتفاعل) وثمانية أولهما همزة وصل وثلاثة منها المزيدة بحرفين، الهمزة والنون مثل: (انفعل) والمزيدة بالهمزة والتاء (افتعل) والمزيدة بالألف والتضعيف (إفعلَّ) وخمسة أبنية مزيدة بثلاثة أحرف على الثلاثي فتصبح الأفعال سواسية نحو: (استفعل) و(إفعالّ) و(افعوعَل) و(إفعوَّلَ) و(افعَنْلل).

المطلب الثاني

التعليل الصرفي لأبنية مصادر الافعال المزيدة بحرفين (الهمزة والنون) في أولهِ:

والقاعدة تنصُّ على أن الفعل المزيد بحرفين (الهمزة والنون) قبل فائه المكوّن لصيغة (انفعل) يكون مصدره (انفعالاً)، نحو: انطلق انطلاقاً، وانصرف انصرافاً، "أن يُكسرَ ثالث حرفٍ منه، ويزاد قبل آخرهِ ألف، فيصير مصدراً".(١)

وذكر ابن جِنّي في باب مطل الحركات أنّ العرب إذا فعَلتْ ذلك أنشأتْ عن الحركة الحرف من جنسها، فتُنشئُ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء وبعد الضمة الواو.(٢) ومن ذلك قول عنترة:

ينباعُ من ذَفرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ(٣)

فأراد ينبع، فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً، وقال الأصمعي: يُقال انباع الشجاع،(٤) ينباعُ انبياعاً،...على وزن انفعل ينفعِل انفِعالاً، والألف فيه عين(٥). وذكر كذلك أنّ همزة انطلاق، هي همزة وصل.(٦)، وذكر الصرفيّون أنّ هذا الوزن يأتي للمطاوعة.(٧)

---

(١) شذا العرف: ٨٢.

(٢) الخصائص: ١٢٣/٣.

(٣) ديوان عنترة بن شداد: ١٥ ، وينظر: شرح المعلقات، الزوزني: ٢٥٤/١.

(٤) هو الحية الذكر. وينظر: الخصائص: ١٢٤/٣، الهامش ١.

(٥) الخصائص: ١٢٤/٣.

(٦) م.ن: ٣٣٩/٢-٣٤٠؛ وينظر: شرح المفصل: ٥٦/٤.

(٧) الكتاب: ٦٥/٤-٦٦؛ والممتع في التصريف: ١٩٠/١-١٩١؛ وشرح المراح للعيني، ٤٢.

المطلب الثالث

التعليل الصرفي لأبنية مصادر الأفعال المزيدة بثلاثة أحرف

- **القول في بناء مصدر الفعل الرباعي وقد دخلت عليه الزيادة:**

قال ابن جِنّي: "ومن ذلك قولهم: اطمأَنَّ. ذهب سيبويه فيه إلى أنّهُ مقلوب، وأنَّ أصله من طـأمن،[١] وخالفه أبو عمر،[٢] فرأى ضد ذلك وحجة سيبويه فيه أنَّ (طـأمن) غير ذي زيادة، واطمأنَّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضربٌ من الوَهْن لذلك، وذلك لأنَّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمةٌ لها وتسوية في التزامه بينها وبينه".[٣]

ثم أردف قائلاً: "فإن قال أبو عمر: جَرى المصدر على اطمأنَّ يدلَّ على أنَّهُ هو الأصل، وذلك قولهم "الاطمئنان، قبل قولهم (الطأمنة) بإزاء قولك: الاطمئنان، فمصدر بمصدر، وبقيَ على رأي ابن عُمَر أنَّ الزيادة جَرَت في المصدر جَرْيها في الفعل"[٤].

ومذهب ابن جِنّي إلى أنَّ العلّة في الموضعين واحدة، كذلك الطمأنينة ذات زيادة، فهي إلى الإعلال أقرب.

أمّا أبو عمر فلم يقتنع في أنّهما أصلان متقاربان كجذب وجبذ[٥]. إذ قال سيبويه: "أمّا جَذَبْتُ وجبذتُ ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حِدّته، لأنَّ ذلك يطّرد فيهما في كل معنىً"[٦].

قال سيبويه وتابعه ابن يعيش: "وأمّا ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال (استفْعَلتُ) فإن مصدره يجيء على مثال (استفعال)، نحو: (أَخْرَنْجَمْتُ اخرنْجَاماً) و(اطمأننْتُ اطمِئناناً) و(اقشعررتُ) و(الطمأنينة) و(القشعريرة) فاسمان ليس واحد منهما بمصدر"[٧].

---

(١) الكتاب: ٣٨١/٤.

(٢) وهو صَالح بن إِسْحَاق أَبُو عمر الْجرْمِي الْبَصْرِيّ، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:٨/٢، و ينظر: الخصائص: ٧٦/٢، الهامش ٨.

(٣) الخصائص: ٧٦/٢.

(٤) م.ن: ٧٧/٢.

(٥) م.ن.

(٦) الكتاب: ٣٨١/٤.

(٧) م.ن: ٨٥/٤-٨٦.

قال ابن يعيش: "(اطمأنَّ) و(اقشَعَرَّ) وانهما بمنزلة (النبات) من (أنبتَ)"[1] وقصد ابن يعيش بأنهما اسما مصدر.

فمثلما النبات اسم مصدر للفعل المزيد (أنبت) نحو: أنبت نباتاً، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ (سورة نوح: ١٧).[2]

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: العدول الصرفي في القرآن الكريم :١١٦.

الفصل الثالث

التعليل الصرفي لأبنية المشتقات

المبحث الأول: التعليل الصرفي لأبنية اسم الفاعل

المبحث الثاني: التعليل الصرفي لأبنية اسم المفعول

المبحث الثالث: التعليل الصرفي لأبنية الصفة المشبهة

المبحث الرابع: التعليل الصرفي لأبنية صيغة المبالغة

المبحث الخامس: التعليل الصرفي لأبنية اسم التفضيل

المبحث السادس: التعليل الصرفي لأبنية اسمي الزمان والمكان

المبحث السابع: التعليل الصرفي لأبنية اسم الآلة

الفصل الثالث

التعليل الصرفي لأبنية المشتقات

المبحث الأول

التعليل الصرفي لأبنية اسم الفاعل

اسم الفاعل: "اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتها في الوقوع صفةً للنكرة"[١]. ويُصاغ من الفعل الثلاثي المُجرّد على بناء (فاعل)؛ نحو: يكتبُ فهو كاتبٌ. ويُصاغ من غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر؛ نحو: انطلق ينطلِق فهو مُنطلِقٌ.

واسم الفاعل من القوة بمكان لارتباط مشتقين آخرين به، وهما صيغ المبالغة والصفة المشبهة، أو الاصطلاح الدقيق لهما صيغ المبالغة لاسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

أ- التعليل الصرفي لبناء اسم الفاعل:

أشار ابن جِنّي في مواضع إلى اسم الفاعل معللاً وموضحاً، ومن ذلك قوله بأن: "اسم الفاعل-نحو قائم وقاعد- لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغة بنائه يفيد كونه صاحب الفعل"[٢] فيكون في اسم الفاعل دلالتان: الحدث وصاحبه.

والأصل أو الأغلب في الألفاظ ما جاء على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل، مثل: كاتب وقائم، إلّا أنّ ابن جِنّي قد وضّح بأنّ ليس كل ما جاء على وزن فاعل هو اسم فاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل يفيد معنى الفاعلية وكونه يمثل صاحب الفعل، فكلّما خرج اللفظ من معنى الفاعلية في هذا الوزن فهو ليس اسم فاعل، وإن طابق القاعدة الصرفية في كونه صحيحاً أو معتلاً فضلاً عن تضمّنه معنى الفعل، مثل: الكاهل والغارب، وبيّن ذلك بقوله: "الاسم إذا كان على وزن فاعل كالكاهل والغارب، إلّا أن عينه حرف علّة لم يأتِ عنهم إلّا مهموزاً، وإن لم يجرِ على فِعْل؛ ألا تراهم همزوا الحائش، وهو اسم لا صفة ولا هو جارٍ على فِعْل؛ فأعلّوا عينه، وهي في الأصل واو من الحَوْش"[٣] أمّا الكاهل والغارب فقد عدّهما اسمين،[٤] وقال في موضع آخر: "الحائش،

---

(١) شرح المراح : ١١٥ ، وينظر: التطبيق الصرفي:٦٦.

(٢) الخصائص: ١٠٣/٣.

(٣) م.ن: ١٢٠/١.

(٤) الكاهل: وهو اسم لجزء واقع أعلى الظهر. والغارب: من البعير ما بين السنام والعنق. ينظر: الخصائص: ١٢١/١، الهامش ١.

والعائر للرمد، وإن لم يجريا على الفعل لمّا جاءا مجيء ما يجب همزُهُ وإعلاله في غالب الأمر"[١] وفسّر الحائش بمعنى البستان والذي بمنزلة الحديقة.[٢]

ولا يبدو الأمر في كاهل وغارب وحائش وعائر، كذلك إذ البادي أنها أسماء فاعل؛ إلا أن إيغالها في الاسمية حال بينها وبين دلالة اسم الفاعل على الحدث وصاحبه.

قال ابن جِنّي في تفسير أهل اللغة لقوله تعالى: ﴿ مِن مَّاء دَافِقٍ﴾ (سورة الطارق، الآية ٦): "إنه بمعنى ماء مدفوق، فهذا-لعمري-معناه، غير أنَّ طريق الصنعة فيه أنّهُ ذو دفق... وكذلك في قوله تعالى: ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ (سورة هود، الآية ٤٣)، أي لا ذا عِصمةٍ، وذو العصمة يكون مفعولاً كما لا يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم"[٣] وذكر أمثلة منها: طاهر وطالق وغيرها، وزاد قائلاً: "ألا ترى أنّ معناه: ذات طُهر وذات طلاق... فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل، لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث، كما لحقت نفس الفعل"[٤] مستدلّاً بقوله تعالى: ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (سورة الحاقة: ٢١)، يقول: "أي ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مرضيّة"[٥].

قال الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ): "فيها الرضاء، والعرب تقول: هذا ليلٌ نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم"[٦] وقال أيضاً: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌ كاتمٌ وهم ناصب، وليلٌ نائم، وعيشةٌ راضية، وأعان على ذلك أنّها توافق رؤوس الآيات التي هُنَّ معهن".[٧]

وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ): ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (سورة الحاقة:٢١): "مجاز مرضيّة، والعرب تفعل ذلك إذا كان من السبب في شيء يُقال: نام ليله وإنما ينام هو فيه".[٨]

---

(١) الخصائص: ١/١٥٥.
(٢) م.ن: ١/١٢٠.
(٣) م. ن: ١/١٥٣.
(٤) م.ن: ١/١٥٤.
(٥) م.ن.
(٦) معاني القرآن للفرّاء: ٣/١٨٢.
(٧) م.ن: ٣/٢٥٥.
(٨) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر التميمي البصري : ٢/٢٦٨.

نخلصُ من ذلك أن ليس كل ما جاء على وزن فاعل هو اسم فاعل بل لأهمية المعنى ضمن السياق وهو الذي يدل على معنى اسم الفاعل الدال على فعلِهِ أو الذي تضمّن معنى الفعل الذي يُعدُّ اسم الفاعل وحسب.

أمّا ما ذكره الفرّاء من مجيء راضية بمعنى مرضية، فعلّل كونها تناسب أو توافق رؤوس الآيات ضمن السورة الواحدة، أو قد خرج لإفادة معنىً مجازي، إذا كان سبباً في شيء، وقد أفادنا ابن جِنّي ممّا ذكره من مَثَل وهو (حائط) وهو على وزن فاعل لكنّه ليس اسم فاعل، فهو من حيث المعنى، اسم بمنزلة السقف والركن، قال: "وان كان فيه معنى الحوط ومثله أيضاً العائر للرمد، وهو اسم مصدر بمنزلة الفالج، والباطل، والباغز، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل، وهو كما تراه معتل"[١].

أمّا في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ، خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ﴾ (سورة الطارق: ٥-٦)، ومعنى الدَّفْق: صَبُّ الماء، فهو ماءٌ دافق، أي مدفوق، وذهب الزّجّاج: من ماء ذي اندفاق، فالدافق هو المندفق بشدة قوته[٢]. وقيل بمعنى ذي دفق، وهو صب فيه دِفق،[٣] وذهب النسفي إلى أنّ الأصل في الدفق: أن يكون بمعنى الصب ويكون لصاحبه وإسناده إلى الماء مجازاً[٤]. وقيل: دفقتُ الماء أي صببتُهُ وهو مدفوق، أي: مصبوب[٥]،فخرج عن كونه اسم فاعل (دافق) إلى اسم مفعول (مدفوق) بسبب القصد الدلالي وهو مدفوق فيه.

أمّا من ناحية إعمال اسم الفاعل، قال ابن جِنّي: "ولم يعمل إلا لشبهِهِ بالفعل...ألا ترى أنهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما، وأيدوهُ بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[٦] وقد قصد بالتشبيه أنّ اسم الفاعل تضمّن معنى الفعل، فعمل عمله، فرفع فاعِلاً ونصب مفعولاً به.

وقد شرح ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ذلك قائلاً: "اعلم أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل وهو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناتِهِ،... نحو (ضارب) و(مُكرِم) و(منطلِق) و(مستَخرِج) و(مُدَحرِج)، كلّه جارٍ على فعلِهِ الذي هو (يضرِب) و(يُكرِم) و(ينطلِق) و(يستخرِج) و(يُدحرِج) فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال،

---

(١) الخصائص: ١٢١/١.

(٢) الجامع لاحكام القرآن، القرطبي: ٤/٢٠-٥، وينظر: معاني القرآن واعرابه: ٣٧/٥.

(٣) تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل: ٣٠٣/٥؛ وينظر: تفسير النسفي: ٦٢٨/٣.

(٤) تفسير النسفي: ٦٢٨/٣؛ وينظر: العدول الصرفي في القرآن الكريم-دراسة دلالية: ٧٨.

(٥) التفسير الكبير للرازي: ١١٩/٣١.

(٦) الخصائص: ١٨٨/١.

صار مثله منه جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُمِل عليه في العمل، كما حُمِل الفعلُ المضارع على الاسم في الإعراب".[١]

وزاد ابن يعيش أن اسم الفاعل: "يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار إشارةً إلى قوة عمل اسم الفاعل لقوة مشابهته للفعل".[٢]

ب- علة العدول عن عامر، وجاشم، وثاعل، إلى صيغة (فُعَل):

أي عدول صيغة اسم الفاعل (عامر وجاشم وثاعل) إلى صيغة (فُعَل) نحو عُمَر، وجُشَم، وثُعَل، وزُحَل، وغُدَر دون غيرها من الأسماء التي على وزن (فاعل) مثل مالك، وحاثم، وخالد، وغير ذلك. فذكر علة العدول الصرفي[٣] إلى صيغةٍ أخرى، بقوله: "إلّا بعدَ السَّبر والتأمّل والإنعام والتصفّح، فإن وجدْتَ عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته، وإن تعذّر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال"[٤].

ولموضوع العدول في اللغة أهمية كبرى وحاجة ملحّة لدى الباحثين في اللغة قديماً وحديثاً وكذلك أهل الأدب من شعراء ونقّاد، وتكمن أهميته في أنّ هذا الخروج أو التحوّل من صيغة صرفية إلى أخرى لأجل توجيه الدلالة المقصودة في الصيغة الجديدة، أو كما ذكر الدكتور هلال علي محمود أنه خروج مقصود، "فضلاً عن كون العدول عن الشيء يستوجب العدول إلى شيءٍ آخر...إنّ هذه الدلالة هي الجديرة بأن تكون دالّة على معنى العدول"[٥]، وهذا ما قصده ابن جِنّي في قوله: "فإن وجدتَ عُذراً مقطوعاً به صرت إليه..."[٦] وعلى هذا الأساس جاء مفهومه للعدول بقوله: "فإن قلت: إنَّ العدل ضربٌ من التصرّف، وفيه إخراجٌ للأصل عن بابه إلى الفرع، وما كانت هذه حالة أقنعَ منهُ البعض ولم يجب أن يشيع في الكل"[٧].

وعلل سيبويه سبب منع عُمَر وزفر من الصرف كونهما اسما علم خرجا عن بنائهما الأصيل وهو عامر وزافر، إذ قال: "وأمّا عُمَر وزُفر فإنما منْعُهُمْ من صرفهما وأشباههما...إنما

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٤.

(٢) م.ن: ٨٥/٤.

(٣) العدول الصرفي يتحدد بكل خروج مسوّغ عن معيار محدد في الأفعال والمصادر والمشتقات في ما يخصّ تحديداً اختلاف الصيغ ذوات المعاني، على أن يكون هذا الخروج لنكتة دلالية مقصودة، أو للمسة فنية مقبولة. ينظر: العدول الصرفي في القرآن الكريم : ١٣.

(٤) الخصائص: ٧٨/١-٧٩.

(٥) العدول الصرفي في القرآن الكريم: ٧.

(٦) الخصائص: ٧٨/١-٧٩.

(٧) م.ن: ٥٣/١.

هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما على الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا حرفهما، وذلك نحو عامر وزافر"[١].

ج- القول في اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) ممّا عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف:

قال ابن جِنّي: "فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحدٌ لفظاً، غير أنهما مختلفان تقديراً؛ ألا ترى أنّ أصل الفاعل (مُختيِرٌ) بكسر العين، وأصل المفعول (مختيَرٌ) بفتحها"[٢].

والقاعدة الصرفية في اشتقاق اسم الفاعل المشتق من الفعل المزيد، تنصّ على أخذ مضارعِهِ، ثم إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع كسر ما قبل الآخر[٣]، أمّا اشتقاق اسم المفعول فيشتق من الفعل المزيد المبني للمجهول بالطريقة نفسها مع فتح ما قبل الآخر، فالفعل اختار-مبني للمعلوم-يشتق منه اسم الفاعل يختار-مُختار يُختار-مبني للمجهول-يشتق منه اسم المفعول يُختارُ-مُختار.

والمُجرّد منه -خارَ- فَعَلَ- عينه حرف علة دخلت عليه الزيادة في الهمزة والتاء (افتعل) والبناء للمجهول يكون بضم أوله وكسر ما قبل الآخر للفعل الماضي أُختيرَ-يُختارُ[٤]، فعلى تقدير ابن جِنّي أن اسمي الفاعل والمفعول بلفظ واحدٍ جاء كلامه مطابقاً للقاعدة، غير أنهما يختلفان في الدلالة، وقد ساق أمثلة مشابهة كقوله: "وكذلك هذا رجلٌ معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرسٌ منقاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب منقاد له"[٥] وأضاف قائلاً: "فمختار من قولك: أنت مختار، للثياب، أي: مستجيدٌ لها أصله مختيِر. ومختار من قولك: هذا ثوبٌ مختارٌ أصله مُخْتَيَر. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين"[٦] فقصد بالأول اسم الفاعل (بكسر عينه) وبالثاني اسم المفعول (بفتحها).

قال المُبرّد: "اختار الرجل وانقاد وأصلهما أختَيَر وانقوَد لأنَّ اختار افتعل من الخير وانقاد افتعل من القَوْد"[٧]، وقال ابن جِنّي: "أصل (اختار، واعتادَ وانقادَ): (اختَيَر، واعتوَد، وانقَودَ)"[٨]

---

(١) الكتاب: ٢٢٣/٣.

(٢) الخصائص: ١٠٥/٢.

(٣) ينظر: تصريف الاسماء، محمد طنطاوي: ٨٥.

(٤) شذا العرف، أحمد الحملاوي: ٥٨.

(٥) الخصائص: ١٠٥/٢.

(٦) م.ن: ٣٤٧/١.

(٧) المقتضب: ١٠٩/١.

(٨) المنصف: ٢٩٢/١.

وذكر ابن عصفور بأن (مختار) هي اسم فاعل واسم مفعول بالصيغة نفسها ولا يتبيّن ذلك إلا بقرينة تقترن بها،[١]وزاد السيوطي بأنّ الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في مختار هو تقديري لا لفظي،[٢] ويميز بينهما السياق.[٣]

وذكر الدكتور عبده الراجحي بأن كلمة (مختار) الأصل فيها في اسم الفاعل: مُختَيِر على وزن مفتعِل، وأما في اسم المفعول فهي (مُخْتَيَر) على وزن مُفتعَلْ، فأدت قواعد الإعلال إلى توحيد الكلمتين،[٤] والحقيقة اللغوية الثابتة أن الإعلال لاحقٌ لكليهما؛ فالأصل في اسم الفاعل: مُخْتَيِرٌ، وفي اسم المفعول: مُخْتَيَرٌ، لأنهما مشتقان من الفعلَينِ المقيسَيْنِ: يَخْتَيِرُ، ويُخْتَيَرُ على التعاقب.

(١) الممتع في التصريف: ٤٠٩/١؛ وينظر: مغني اللبيب: ٧٨٠/١.

(٢) همع الهوامع: ٣١٤/٣.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١١٥.

(٤) التطبيق الصرفي: ٨١.

المبحث الثاني

التعليل الصرفي لأبنية اسم المفعول:

واسم المفعول هو اسم مشتق من الفعل المضارع المتعدي واللازم المبني للمجهول للدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل على وجه الحدوث.

ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على بناء مفعول، نحو: يُكتبُ مكتوبُ، ويُقْرأ مقروء، ويُرَدَّ مردودّ، ويوُقفُ موقوف، ويُقال مقول، ويُباع مبيع، ويُوقَى مَوْقيٌّ.

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو: يُكْرَمُ مُكرَمُ، يُستعمل مستعمَلٌ.(١)

ويُصاغ من الفعل الثلاثي المعتلّ الفاء (المثال) نحو: يُوعَد موعودٌ، يُوزن موزونٌ. ويُصاغ من الفعل الثلاثي المعتل العين (الأجوف) نحو: يُقال مقول، ويُباع مبيع، ويُصاغ من الفعل الثلاثي المعتل اللام (الناقص) نحو: يُدْعِي مَدْعو، ويهدي مهدي، ويرمي مرمي. ويُصاغ من الفعل الثلاثي المعتل (اللفيف المفروق) نحو: يُوقي مُوْقيّ، يُوفي مَوْفيّ. ويُصاغ من الفعل الثلاثي المعتل (اللفيف المقرون) نحو: يُروي مَرْويْ، ويُثوى مَثْوِي، ويُصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي، على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: أُكرِمَ يُكرِمُ مُكْرَم، استغفِر يُستغْفَر مُستَغْفَر.(٢)

أ- صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف:

وذكر ابن جِنّي من أسماء المفعول المُصاغ من الفعل الثلاثي المعتل العين مِمّا عينه واواً، نحو: ثوبٌ مصوون، ومسك مَدْووف، وذكر ما حكاه البغداديون من: فَرَسِ مَقوود، ورجلٍ مَعْوودٌ من مرضه، فعدّه ابن جِنّي كله شاذاً في القياس والاستعمال، قال: "ولا يحق أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"(٣)، ووجّه ذلك بقوله: "واعلم إذا اطّردَ في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلا بُدَّ من اتباع السمع الوارِد به".(٤)

أراد بذلك أن وجه الشذوذ هو زيادة الواو على واو المفعول بقولهم مصوون ومدْوون ومَقوود ومعوود، وقال في موضع آخر: "مَبيع ومكيل، ومَقول ومصوغ، ألا تعلم أنَّ الأصل مبيوع

---

(١) ينظر: التطبيق الصرفي: ٧٠-٧٢.

(٢) ينظر :شذا العرف:٨٧-٨٨، والكافي في الصرف:١٤١-١٤٤.

(٣) الخصائص: ٩٩/١-١٠٠.

(٤) م.ن: ١٠٠/١.

ومكيول ومقوول ومصووغ فَنُقِلتْ الضمة من العين إلى الفاء، فَسُكِّنَتْ واو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما... لالتقاء الساكنين"[١] وانه مبني للمعلوم فيجب أن يكون (مُصاناً).

أما جمهور العرب فقد ذهب إلى حذف إحدى الواوين من الاجوف الواوي[٢] فقالوا في صان يصون مصونٌ والأصل مصوونٌ وكذلك مقولٌ أصلها مقوولٌ، وقد قال بعض العرب فيهما على الأصل، فقالوا: مصوون ومقوول وهذا ما نُسِبَ إلى قبيلة تميم، قال ابن جِنّي: "ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يتمّون مفعولاً من الياء، فيقولون مخيوط ومكيول... وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله، وإن كان (أثقل منه من) الياء وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه"[٣].

ب-صياغة اسم المفعول من الفعل الرباعي الذي على بناء (أفعل):

قال ابن جِنّي: "ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول، وذلك نحو أحببته فهو محبوب، وأجنّه فهو مجنون، وازكمه فهو مزكوم..."[٤] أراد ابن جِنّي أنّه جاء اسم المفعول على وزن مفعول مشتق من غير الثلاثي والقاعدة تنص على أن يؤخذ مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، وهنا جاء مخالفاً للقياس وقد قالته بعض العرب وليس الغالبية، بدلالة قوله "ما جاء عنهم".

وعلل ذلك بأنّهم صاغوه من الفعل الثلاثي المبني للمجهول من يُفعَلَ، إذ قال: "قالوا: وعِلّةُ ما جاء من أفعلته من مفعول-نحو أجنّه الله فهو مجنون، وأسلّه الله فهو مسلول، وبابه-أنهم إنّما جاءوا به على فُعِلَ؛ نحو جُنَّ فهو مجنون وزُكِمَ فهو مزكوم، وسُلَّ فهو مسلول"[٥] ثم زاد قائلاً: "فإن قيل... وما بال هذا خالف فيه الفعل مسنداً إلى المفعول، وعادة الاستعمال غير هذا؛ وهو أن يجيء الضربان معاً في عدة واحدة؛ نحو ضربته وضُرِبَ، وأكرمته وأكرِم"[٦] ومقصوده أنّ الفعل الثلاثي مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وكذلك الرباعي.

---

(١) الخصائص: ٢٦٠/١.

(٢) مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف هو واو اسم المفعول، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو عين الفعل. ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٤؛ وينظر: المقتضب: ١٠٠/١؛ وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جِنّي: ١٩٦.

(٣) الخصائص: ٢٦١/١-٢٦٢.

(٤) م.ن: ٢١٨/٢.

(٥) م.ن: ٢١٩/٢.

(٦) م.ن.

"قيل: إنَّ العرب لمّا قوي في أنفسها أمْرُ المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل... خصّوا المفعول إذ أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما: تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعِدّة واحدة؛ وذلك نحو ضَرَبَ (زيدٌ) وضُرِبَ، وقَتَل وقُتِلَ، وأكرمَ وأُكرِمَ، وَدَحْرَجَ ودَحْرِجَ.

والآخر: أنّهم لم يرضَوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوهُ إلى أن غيّروا عِدّة الحروف مع ضم أوّله، كما غيّروا في الأول الصورة والصيغة وحدها. وذلك نحو قولهم: أحببته وحُبّ، وأزكمهُ الله وزُكم"[١].

وأكّد أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) هذا الكلام بقوله: "فهذا يدلك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم حالهِ في أنفسهم، إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل"[٢] وعدَّ ذلك ابن جِنّي من تدريج اللغة،[٣].وأضاف ابن جِنّي قائلاً: "وأمّا أحزنه اللهُ فهو محزون فقد حُمِلَ على هذا، غير أنه قد قال ابو زيد: يقولون: الأمر يُحْزُنني، ولا يقولون: حَزَنني، إلا أنَّ مجيء المضارع يشهدُ للماضي. فهذا أمثل مِمّا مضى. وقد قالوا فيه أيضاً: مُحْزَنٌ على القياس"[٤] وما نراه أنَّ الصيغتين (محزون) و(مُحْزَن) متقاربتان في الدلالة، وبسبب كثرة الاستعمال، قد تأتي بعض الصيّغ مخالفة للقياس.

أمّا سيبويه فقد علل ما جاء على مفعول من أَفْعِل بعلة الاستغناء، أي أن العرب قد استغنت عن (فَعَلَ) بـ (أَفْعَلَ) قال: "وإنما جاءت هذه الحروف على جنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ وإن لم يستعمل في الكلام، كما أنَّ يدع على ودعتُ، ويذَرُ على وذرْتُ وإن لم يُستعملا، أسْتُغْنِيَ عنهما بتركتُ"[٥]، وأضاف قائلاً: "فإذا قالوا: جُنَّ فإنما يقولون جُعِلَ فيه الجنون".[٦]

وذهب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) إلى أنَّ مفعولاً في هذه الألفاظ قد "بُنِيَ على فُعِلَ؛ لأنهم يقولون في جميع هذه فُعِلَ بغير ألف، يقولون جُنَّ وحُبَّ، ولا يُقال: حَزَنَهُ الأمر، ولكن يُقال أحْزَنَهُ".[٧] فلقد أُستغني من (فَعَلَ) بـ(أَفْعَلَ).

---

(١) الخصائص: ٢/٢٢٠.
(٢) م.ن: ٢/٢٢٠.
(٣) م.ن.
(٤) م.ن: ٢/٢١٨.
(٥) الكتاب: ٤/٦٧.
(٦) م.ن.
(٧) أدب الكاتب: ٤٩٨.

ويرى في موضع آخر: "أنَّ فَعَلْتَ وأفعلتَ متفقتان في المعنى مختلفتان في التعدّي"[1] وذكر أحد المحدثين أن هذه الأفعال محمولة على المعنى، لا على ظاهر اللفظ، لذا وقع التضارب بين الشكل والوظيفة في وصف تلك المفردات.[2]

وبذلك أن ما نصّ عليه العلماء في باب ما جاء من المشتقات على غير القياس من افعالها، نحو: محبوبٌ من أحبّ، ومجنونٌ من أجن، ومحزونٌ من أحزن، وغيرها عُدّت شاذة، والأمر ليس كذلك فيما يبدو، والحجة في توجيه هذه الأمثلة إلى الشذوذ عدم استعمال الأفعال المُجرّدة وعدم الاستعمال لا ينفي الاشتقاق، فمحبوب ومجنون ومحزون، أسماء مفعولين، اشتقت من الأفعال الثلاثية المُجرّدة (حُبّ وجن وحُزِن) على التعاقب؛ أي: على الأصول المفترضة على القياس بصرف النظر عن استعمالها من عدمه.

(١) أدب الكاتب: ٣٤٢.

(٢) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢١١.

المبحث الثالث

التعليل الصرفي لأبنية الصفة المشبّهة

الصفة المشبهة: وهي لفظ مصوغ من مصدر الفعل اللازم للدلالة على وصف، وصاحبه، وتفيد الدوام والثبوت، فلا تقترن بزمن لأنها ثابتة لا تتغير بتغيّر الزمن، نحو: الشعب العراقيّ كريمُ السَّجايا، عظيم الطِباع، فكريم وعظيم صفتان ثابتتان للشعب العراقي، وسُمّيَتْ مشبّهة لأنّها شُبّهَتْ باسم الفاعل، والفرق بينهما هو أنّها تُفيد الثبوت معناها لمن يتَّصِفْ بها، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد. ووجه الشبه بينهما هو الدلالة على ذات قام بها الفعل، وهو ان اسم الفاعل يدل على من قام بالفعل على وجه الحدوث والتجدد، أما الصفة المشبهة فتدل على من قام بالفعل على وجه الثبوت والدوام. ومثال ذلك قولنا: محمدٌ واقفٌ–دلّ على أنَّ وقوف محمد يحدث لكنّه سينقطع، أي لا يستمر، وإذا قلنا محمدٌ مِرحٌ، دلَّ على أنَّ المرح لمحمد صفة ثابتة وملازمة له.

تُصاغ الصفة المشبّهة من الفعل الثلاثي من بابين، أولهما: باب (فعِل–يفعَل) وثانيهما: باب (فعُل–يفعُل).

- **الصفة المشبّهة باسم الفاعل:**

هي اسم مشتقٌ من الفعل الثلاثي المُجرّد اللازم للدلالة على مَنْ قام به الفِعل على وجه الثبوت.(١)

وقد اصطلح عليها بالصفة الشبهة باسم الفاعل لدلالة اتصاف الذات بصفة إما على وجه الحدوث فيكون اسم الفاعل، وإما يكون اتصاف الذات بها على وجه الثبوت فيكون المشتق آنئذٍ صفة مشبّهة باسم الفاعل فلو وُصف زيدٌ بأنه واقف؛ لدل على أن وقوف زيد سينقطع، ويتغير، أما لو قلت: زيدٌ طويلٌ، لدلّ على أن اتصاف زيد بالطول ثابت لا يتغيّر.

ويكون اشتقاقها على النحو الآتي:

أ- وتُشتق الصفة المشبهة من الافعال الماضية اللازمة التي من الباب الرابع (فرح) على الأوزان الآتية:

١. فَعِلٌ: إذا دلّ فعلها على فرحٍ أو حزن نحو: فَرِحٌ، وحَزِنٌ، وقَلِقٌ.
٢. أفعل–فعلاء: إذا دلّ فعلها على لون أو عيب، نحو: أحمر–أصفر، أعرج–عرجاء.
٣. فعلان–فعلى: إذا دلّ فعلها على خُلُوّ أو امتلاء، نحو: عطشان–عطشى.

ب- وتُشتق من الأفعال الماضية اللازمة، التي من الباب الخامس (كرُم) على الأوزان الآتية:

---

(١) ينظر: شرح المراح: ١١٨ وشذا العرف :٨٩، والتطبيق الصرفي :٦٩ والكافي في علم الصرف: ٩٣.

١. فَعَلٌ، نحو: حَسَنٌ وبَطَلٌ، من الفعل حَسُنَ وبَطُلَ.
٢. فَعَلٌ، نحو: جُنُبٌ من الفعل جَنُبَ.
٣. فَعَال، نحو: حَصَان وجبان من الفعلين: حَصُنَ وجَبُنَ.
٤. فُعَال، نحو: شُجاع من الفعل شَجُعَ.

ج- وتشتق منه أفعال البابين المذكورين آنفاً على الأوزان المشتركة:

١. فَعْلٌ، نحو: سَقْطٌ-سَمْعٌ.
٢. فِعْلٌ، نحو: صفْرٌ-وملْحٌ.
٣. فُعْلٌ، نحو: صُلْبٌ-وحُلْوٌ-ومُرٌّ.
٤. فَعِلٌ، نحو: مَرِحٌ-وحَزِنٌ.
٥. فاعِلٌ، نحو: طَاهِرٌ-وباسِلٌ.
٦. فَعيلٌ، نحو: نحيلٌ-وكريمٌ.

وجاءت صفات مشبهة على أبنية اسم الفاعل واسم المفعول للدلالة على اتصاف الذات بها على الثبوت، نجد: طاهر القلب، ومُعْتَدِلُ القامة، وموفورُ الذكاء، ومهذب الطبع.(١)

وذكر ابن جِنّي أمثلة على الصفة المشبهة منها: رجلٌ جميلٌ، ووَضِيءٌ من الفعلين: جَمُلَ ووضُؤَ.

أ- التعليل الصرفي لتعدد أبنية الصفة المشبهة.

ذكر ابن جِنّي أمثلةً على فُعَال وفَعيل، قال: "ونحوٌ من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتادِ حاله، وذلك فُعال في معنى فعيل؛ نحو طُوال، فهو أبلغ من معنى طويل، وعُراض؛ فإنهُ أبلغُ معنى من عريض، وكذلك خُفاف من خفيف وقُلال من قليل، وسُراع من سريع"(٢) والصيغتان فُعال وفعيل من الصفة المشبهة، وصيغة (فُعال) مشتقّة من الفعل الثلاثي من باب (فعُل-يفعُل)، أما (فعيل) فهي صيغة مشتركة بين بابين من أبواب الفعل الثلاثي المُجرّد، وهما: باب (فعِل-يفعلَ) وباب (فعُل-يفعُل)، ويرى ابن جِنّي أنَّ العدول من صيغة (فُعال) إلى صيغة (فعيل) في أنَّ الأولى أبلغ من الثانية، على الرغم من أنَّ الصيغتين تُعطي المعنى نفسه بدليل قوله: "وذلك فُعال في معنى فعيل".(٣)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٢٦-٣٤؛ شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٤٣ وما بعدها؛ مغني اللبيب: ٢/٤٥٨؛ شرح ابن عقيل: ٢/١٤؛ شذا العرف، ٧٧؛ الصرف الكافي، ١٤٩ وما بعدها.

(٢) الخصائص: ٣/٢٧٠.

(٣) م.ن: ٣/٢٧٠.

ب- مجيء (فُعال) معدولٌ به عن (فَعيْل):

يُعلّل ابن جِنّي مجيء (فُعال) معدولٌ به عن (فَعيْل)، ويسميه بأنه عدولٌ عن المعتاد عن حاله، وذلك لضرب من تكثير اللفظ لتكثير المعنى، أي أنه لما كان (فُعال) أكثر لفظاً من (فعيل) كان أبلغ في المعنى؛ نحو العدول من طويلٍ إلى طُوال، وعريض إلى عُراض، ومن خفيف إلى خُفاف، ومن سريع إلى سُراع، والتعليل بتكثير اللفظ تعليل لا ينسجم والقانون الصوتي، فَفُعال وفعيل من الناحية الصوتية متفقتان تماماً، فالصيغتان بنيتهما المقطعية واحدة: ص ح/ص ح ح /ص ح ص إلا أن البادي أن الضمة في فاء فُعال هي التي منحت صيغة (فُعال) دلالة الكثرة في المعنى من دون (فَعيل) المفتوحة الفاء، فالضمة أقوى الحركات وأثقلها،(١) وهذا الأمر سوّغ ما ذهب إليه ابن جِنّي.

ومع ما تقدم فقد جعل ابن جِنّي فعيلاً البناء الأخصّ الألصق بالصفة المشبهة من بناء (فُعال)، وذلك أنه أشدُّ انقياداً في صناعة صفات مشبهة منه، "وفعيلٌ أخص بالباب من فُعَال" وكأنه يجعلُ الأصل فيه الفعيل لا الفُعال.

وذكر أيضاً بأنَّ فُعال وفعيل هما صيغتان في باب الصفة أي أنّه مهّدَ ليضع تعليله في هذه المسألة بأنَّ فعيلاً أخصّ من فُعال وأشدُّ انقياداً منه، إذ قال: "ففُعال -لعمري- وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة، فإن فعيلاً أخصُّ الباب من فُعالٍ؛ ألا تراه أشدُّ انقياداً منه؛ تقولُ، جميل ولا تقول جُمال، وبطيء ولا تقول بُطاء، وشديد ولا تقول شُدَاد".(٢)

وقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة على الصفة نحو: جَمُلَ جَمالاً فهو جميل، وشَنُعَ شناعةً فهو شنيع، ونَظُف نظافةً ونظيف غيرها.(٣)

وذهب الرضي إلى أنَّ الغالب في فَعُل فَعيل، ويجيء فُعَال بضم الفاء وتخفيف العين- وذلك للمبالغة، لكنّه غير مطّرد نحو طويل وطُوال وشجيع وشُجاع، ويؤثر التضعيف في عين الفعل ويراه أبلغ كطُوّال، فقال: "فإن شدّدتَ العين أبلغ كطُوَّال"(٤).

وأما طُوَّالُ فبناء من أبنية المبالغة، على أنه فُعالٌ قد ضُعّفت عينه لأجل المبالغة والتكثير، والأمر ليس كذلك بل انه صفة مشبهة لاشتقاقه من فعل لازم وهو طال يطول، والأصل فيه (طَوُل يَطْوُل).

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٦/٣.

(٢) الخصائص: ٢٧٠/٣.

(٣) الكتاب: ٢٩/٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ١٤٨/١.

وذكر العيني عمل الصفة المشبهة عَمَل فعلها من غير اشتراط الزمان في مدلولها؛ لأنّ المراد من (زيدٌ حَسنٌ) ثبوت الحسن لا حدوثه، وفي المثال: (مررْتُ برجل حَسَنٌ وجْهُهُ وكريمٌ آباؤه وشريفٌ نسبهُ) تُرفع هذه الاسماء بالصفة كما ترُفع بالفعل.[١]

ج- القول في ميِّت وهيّن وسيّد وليّن:

ذكر ابن جِنّي أنَّ سيّد وميّت وهيّن وليّن مما حُذفت عينه صار الزائد عوضاً منها، وهذا معناه أنها على وزن (فَيْعِل) وأصل سيّد مصاغ من الفعل سادَ يسود فيكون أصله سيود، وعندما حُذفت العين منه جُعِلَتْ ياء فيعِل عوضاً منها فصارت سيّد. قال ابن جِنّي: "وممّا حُذِفت عينه وصار الزائد عوضاً منها قولهم: سَيْد ومَيْت وهَيْن ولَيْن... وأصلها فَيْعِل: سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ولَيِّن؛ حُذفت عينها وجعلت ياء فَيعِل عوضاً منها".[٢]

وقال سيبويه في قلب ياء (سيِّد)، انما أصلها سيود: فيعِل "وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إيّاها وممرِّها على ألسنتهم... وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخفَّ عليهم، لشبهها بالألف".[٣] فضلاً عن اقترابها من حيزها الصوتي على نحو ما هو شائع ومعروف في قوانين علم الصوت العربي.

أمّا المُبرّد فقد خالف ابن جِنّي في أصل سيّد وميّت ولم يَقُل بحذف عين الفعل وإنَّما قال: إنّه "لزم فيه الإدغام والقلب"،[٤] أي قصد هنا قلب واو (سيود) إلى ياء، فأُدغمت بالياء التي قبلها فصارت سيِّد (فيعل).

وذهب ابن السّرّاج إلى أن عند التقاء واوٍ وياءٍ تُسكّن الأولى منها، وتُقلب الواو ياءً ثمّ تُدغم الياءات.[٥]

ومذهب المُبرّد وابن السراج أقرب إلى الواقع اللغوي؛ الذاهب إلى القلب والإدغام، خلافاً إلى مذهب ابن جِنّي في هذه المسالة تحديداً.

---

(١) شرح المراح في التصريف، ١١٩.

(٢) الخصائص: ٢/٢٩١.

(٣) الكتاب: ٤/٣٦٥.

(٤) المقتضب:١/١٢٥، وينظر: الممتع في التصريف:١/٣٢٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو:٣/٢٦٢، والمفتاح في الصرف:١/١٤٠.

المبحث الرابع

التعليل الصرفي لأبنية صيغ المبالغة

القاعدة الصرفية تنص على أنَّ صِيَغ المبالغة تدل على الحدث وفاعله أو مَنْ اتّصَفَ به، كما يدل اسم الفاعل تماماً، غير أنها تزيد على اسم الفاعل في دلالتها على المبالغة والتكثير، نحو: المؤمن قائِمٌ ليلَه بالعبادة، المؤمنُ قوّامٌ ليلَهُ بالعبادة.

والفرقُ بين (قائم) و(قوّام)، في أنَّ (قائم) اسم فاعل يدل على قيام الليل وفاعِلِهِ، في حين أنّ صيغة (قوّام) هي صيغة مبالغة تدل على كثرة قيام الليل والمبالغة فيه.[١]

وقد تُحَوَّل بصيغة (اسم الفاعل) للدلالة على الكثرة المبالغة في الحدث، إلى خمسة أبنية مشهورة تدل على المبالغة تسمّى صيغ المبالغة، وهي: فعّالٌ ومِفعالٌ وفَعولٌ وفَعيلٌ وفَعِلٌ، نحو: أكّالٌ، ومِنحارٌ، وغفورٌ، وسميعٌ، وحَذِرٌ على التتابع.[٢]

وتُبنى صيغ المبالغة من الثلاثي، ونَدَرَ بناؤها في اللغة العربية من غير الثلاثي، نحو: (معطاء) من أعطى، و(بشير) و(نذير) من بشّر وأنذر و(مِغوار) و(مقدام) من: أغار وأقَدم،[٣] والقولُ بأن معطاءً ومغواراً ومقداماً صيغ مبالغة من الفعل المزيد افتراضٌ مبني على ان المستعمل منها الأفعال المزيدة؛ إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها قد اشتقت منها، بل القياس أنها مشتقة من الفعل الثلاثي المُجرّد (عطا، وغار، وقدِم) على القياس على اعتبار أنها الأصول المفترضة للأفعال الثلاثية المُجرّدة التي قد اشتقت منها صيغ المبالغة: مِقدامٌ ومِغوارٌ ومِعطاءٌ.

وقد أورد ابن جِنّي من صيغ المبالغة، علّامة ونسّابة،[٤] وذكر أنّها تفارق الصفة؛ لأنها لو كانت صفة لطابقت موصوفها في تذكيره وتأنيثِهِ، قال: "من شرط الصفة أن تطابق موصوفَها من حيث تذكيره وتأنيثه، فوصف المذكر بالمؤنث، ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكناً من الوصف تمكّن وصف المؤنث بالمؤنث والمذكّر بالمذكّر، فقولك إذن: هذا رجلٌ عليم أمكن من الوصف من قولك: هذا رجلٌ علّامة"[٥] نفهم من ذلك أن علّامة ونسّابة هي ليست بالوصف بل دلّت هاتان الصيغتان على زيادة في اسم الفاعل (عالم)، لأن علّامة تدل على أنّ المتّصف بها ليس عالماً فحسب، بل هو كثير العلم.[٦] وقد أضاف الدكتور فاضل السامرائي في دلالة علّامة

---

(١) ينظر: الصرف الكافي: ١٣٥.

(٢) ينظر: شذا العرف: ٨٥-٨٦.

(٣) ينظر: الصرف الكافي، ١٣٦.

(٤) الخصائص: ١٩٢/٣.

(٥) م.ن: ١٩٢/٣-١٩٣.

(٦) شذا العرف، ٨٥، الهامش ٥١.

ونسّابة يقول فيه: "المبالغة بزيادة التاء لا تُبقي الوصف على حاله، وإنما تحوّل الوصف إلى الاسمية، فالعلّامة ليس هو العلّام مع زيادة في المبالغة، ولا النسّابة هو النسّاب مع زيادة في المبالغة وإنما هو تحويل الوصف الى الأسم مع اشتهار المسمى بذلك" [١].

وذهب ابن جِنّي في باب في قوّة اللفظ لقوة المعنى، أنّ الصفة المشبهة على وزن فعيل إذا أرادوا بها المبالغة في ذلك جعلوها على وزن فُعّال، قال: "قولهم: رجلٌ جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وُضّاء وُجمّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه".[٢]

وذكر أمثلة كثيرة على ذلك منها: حَسنٌ وحُسّان، وخُطّاف وذلك لكثرة الاختطاف به، وكذلك البزّاز والعطّار والقصّار، إنما لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل،[٣] وزاد على ذلك، النُسّاف للطائر لكثرة نسفِهِ بجناحيه، وكذلك الخُضارى للطائر أيضاً لكثرة خضرتِهِ، والحُواريَ لكثرة حَوَرِهِ وهو بياضه، وكذلك الزُّمّل والزُّمّيل والزُّمّال، "إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزميلاً".[٤]

فعَلل بذلك أن الزيادة في اللفظ تأتي لمزيد معنى غير المعنى الدال عليه اللفظ قبل الزيادة فيه.

---

(١) معاني الأبنية: ١٢٣-١٢٤.

(٢) الخصائص: ٣/٢٦٩.

(٣) م.ن. : ٣/٢٦٩-٢٧٠.

(٤) م.ن. : ٣/٢٧٠. والزمّل: هو الجبان الضعيف. ينظر: الهامش ١١.

المبحث الخامس

التعليل الصرفي لأبنية اسم التفضيل

اسم التفضيل هو:"الاسمٌ المصوغ من المصدر للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة".(١)

ولا بد من توافر شروط في الفعل حتى يصح اشتقاق اسم تفضيل منه، وهي أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً متصرفاً تاماً مبنياً للمعلوم قابلاً للتفاوت ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى.(٢)

أمّا بناء اسم التفضيل فله بناء واحد وهو (أفعل) للمذكر، ومؤنثه (فُعلى) نحو: أفضل وفضلى، ولذا يصطلح عليه أفعل التفضيل كذلك.

وقد حُذفت همزة (أفعل) في ثلاث كلمات هي: (خير وشر وحبّ)، ويُشتق اسم التفضيل من الفعل الذي تتوفر فيه الشروط الآتية: ثلاثياً، تامّاً، متصرّفاً، مثبتاً، مبنياً للمعلوم، قابلاً للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن (أفعل–فعلاء).

أمّا إذا لم يستوفِ الشروط يؤتى بصيغة تفضيل أخرى من فعل مناسب كأكثر أو أعظم أو أشد، وغيرها، ثم يؤتى بمصدر الفعل المراد للتفضيل منهُ .

إن لاسم التفضيل حالات باعتبار اللفظ والمعنى، أمّا من ناحية اللفظ فيكون: أولاً: نكرةً، وحينها يجب أن يكون مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أَبِينَا مِنَّا﴾ (سورة يوسف: ٨). وثانياً: أن يكون معرّفاً، فهنا يجب أن يكون مطابقاً لموصوفه نحو: محمد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون. وثالثاً: أن يكون مضافاً إلى نكرة ومعرفة، فإذا أضيف إلى نكرة، فلزم فيه الإفراد والتذكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وأما إذا أضيف إلى معرفة جاز الوجهان؛ الإفراد والتنكير، والمطابقة. وأمّا باعتبار المعنى فله ثلاث حالاتٍ أيضاً:

الأولى: ما تقدّم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخرفي الوصف.

والثانية: أن يراد به شيئاً زاد في حقه لنفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، نحو: الصيف أحرُّ من الشتاء.

---

(١) شذا العرف:٩١، وينظر : التطبيق الصرفي :٨١.

(٢) م.ن :٩١–٩٢.

والثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل، نحو: "الناقص والأشَجُّ أعدلا بني مروان".[١]

وممّا ورد أنَّ أفضل على وزن (أفعل) و(أفعل) هذه تفيد الدلالة على المبالغة والمفاضلة بين شيئين من الجنس نفسهِ أو ذاته وليس من غيره، مثال ذلك قول ابن جِنّي: "ومن المحال قولك: زيدٌ أفضلُ إخوته، ونحو ذلك، وذلك أنَّ أفضل: أفْعَل، وأفعل هذه التي معناها المبالغة والمفاضلة، متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه، كقولك زيدٌ أفضل الناس، فهذا جائز؛ لأنه منهم، والياقوتُ أَنْفَسُ الأحجارِ؛ لأنه بعضُها ولا تقول زيدٌ أفضل الحمير، ولا الياقوت أفضل الطعام، لأنهما ليسا منهما...فعلى ذلك لم يُجيزوا: زيدٌ أفضلُ اخوتِه، لأنه ليس إلّا واحداً من إخوته، وإنما هو أحدٌ من بني أبيهْ؛ ألا ترى أنّه لو كان له إخوة بالبصرة وهو ببغداد،... لوجب من هذا أن يكون مَن ببغدادَ ألبتّة في حال كونه بها"،[٢] وزاد على ذلك بقوله: "وأيضاً، فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته، فلو كان واحداً منهم وهم مضافون إلى ضميره...لوجب أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء ألبتّة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه"،[٣]

وقال ابن جِنّي: "وصواب المسألة أن تقول: زيدٌ أفضل بني أبيه، وأكرمُ نَجلِ أبيهِ (وعِتْرةُ أبيه) ونحو ذلك، وأن تقول: زيدٌ أفضل من إخوته؛ لأن بدخول (مِن) ارتفعت الإضافة، فجازت المسألة"[٤] لأن (من) تفيد هنا دلالة التبعيض، أي زيدٌ هو واحدٌ من إخوته أو بعض منهم.

ثم ذكر مثالاً آخر؛ إذ قال: "من المُحال قولك: أحق الناس بمال أبيهِ ابنه، وذلك أنك ذكرت الأبوّة فقد انطوت على البنوّة، فكأنك إذاً إنما قلت: أحقُّ الناس، بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه"[٥] أي: كأنك كرّرتَ القول ولم تكن هناك زيادة أو مفاضلة.

فعلّل ابن جِنّي هذه المسألة بقوله: "ولكن صحةَ المسألة أن تقول: أحق الناس بمال أبيه أبرّهم به، وأقومهم بحقوقه، فتزيد في الثاني ما ليس موجوداً في الأول"[٦] فالمفاضلة بين أمرين لا بدّ أن يكون في أحدهما زيادة أكثر من الآخر وهذا يأتي من باب المدح والثناء، عند قولنا فلان أكرم من فلان وأذكى الطلاب وأشعر العرب ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٠/٤؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٤؛ شرح المراح، ١٢١؛ التطبيق الصرفي، ٨٧ وما بعدها؛ شرح ابن عقيل: ١٧٦/٢؛ شذا العرف، ٨١؛ الصرف الكافي، ١٥٦ وما بعدها.

(٢) الخصائص: ٣٣٦/٣.

(٣) م.ن: ٣٣٧/٣.

(٤) م.ن: ٣٣٩/٣.

(٥) م.ن.: ٣٣٩/٣.

(٦) م.ن: ٣٤١/٣.

المبحث السادس

التعليل الصرفي لأبنية اسمي الزمان والمكان

أسماء الزمان والمكان: هما اسمان مصوغان من الفعل المضارع لزمان وقوع الفعل أو مكانه، ويُصاغ اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي ومن غير الثلاثي، على النحو الآتي:

١. يُصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، في موضعين: الأول: إذا كان الفعل معتل الآخر، نحو: أوى، وسعى، ورمى، فاسم الزمان أو اسم المكان يكون: مأوى ومَسْعَى ومَرْمَى. والثاني: إذا كان الفعل صحيحاً وكانت عينه مضمومة أو مفتوحة في المضارع، نحو: يقعد، يطلع، ينَهِلَ، يبَدَأ، فاسم الزمان منها أو المكان: مَقْعَدٌ، مَطْلَعٌ، ومَنْهَلٌ ومَبْدَأٌ.

٢. يُصاغ اسم الزمان والمكان على وزن (مَفْعِل) بكسر العين:

أ- إذا كان الفعل معتل الأول بالواو؛ شرط أن يكون صحيح اللام، نحو: وَعَدَ، وَسَمَ، وَزَنَ، وَلَدَ، فاسم الزمان أو المكان منها: مَوْعِدٌ، مَوْسِمٌ، مَوْزِنٌ، ومَوْلِدٌ.

ب- إذا كان الفعل صحيحاً وكانت عينه مكسورة في المضارع، نحو: رَجَعَ-يَرْجِعُ، نَزَلَ-يَنْزِلُ، عَرَضَ-يَعْرِض، هبط-يهْبِط، اسم الزمان أو المكان يكون: مَرْجِع، ومنْزِل، ومَعْرِض، ومَهْبِط.

٣. صياغتهما من غير الثلاثي على طريقة صياغة (اسم المفعول) المشتق من المزيد، وذلك على وزن مضارعِهِ مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: أنْزَلَ، اسْتَقَرَّ، اسْتَوْدَعَ، أرْسَى، اجْتَمَع، فتكون: مَنْزَل، ومُسْتَقَرّ، ومسُتَوْدَع، ومَرْسى، ومُجْتَمَع.

والتفريق بين اسم الزمان واسم المكان واسم المفعول والمصدر الميمي بواسطة القرينة أو دلالة السياق.(١)

وذكر ابن جِنّي إنَّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، وذكر أمثلة على ذلك، إذ قال: "ومن ذلك قول أصحابنا: إنّ اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، وإلا أن تقيسه. وذلك نحو: المُدَحْرَجُ، تقول: دحرجته مُدَحرَجاً، وهذا مُدَحرجُنا، وقلقلتُهُ مُقَلْقَلاً، وهذا مُقَلْقَلُنا، وكذلك أكرمْتُهُ مُكرمَاً وهذا مُكْرَمُك، أي موضع إكرامك؛ عليه قول الله تعالى: ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ (سورة سبأ: ١٩) أي تمزيق وهذا ممزّقُ الثياب، أي الموضع الذي تُمزّق فيه".(٢)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٨/٤-٩٤؛ شرح شافية ابن الحاجب: ١٨١/١؛ همع الهوامع: ١٦٨/٢؛ شذا العرف، ٩٥-٩٦؛ المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٢٠؛ الصرف الكافي، ١٧٤-١٧٧.

(٢) الخصائص: ٣٦٧/١.

وقد أيَّدَهُ الرضي قائلاً: "فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله، قياساً لا ينكسر، كالمُخْرَجْ والمُسْتخرج والمُقاتَل والمُدَحرج"[١].

وذكر ابن جِنّي أمثلة كثيرة على ذلك منها: تألّفته مُتألَّفاً، وهذا مُتأَلَّفُنا، وتدهورتَ مُتدَهوَراً، وهذا مُتَدَهْوَرَك قال: "وهذا كلُّهُ من كلام العرب، ولم يُسمَعْ منهم، ولكنّك سمعت ما هو مثله، وقياسُهُ قياسُهُ؛ ألا ترى إلى قولِهِ:

أُقاتِـلُ حتـى لا أرى لـي مُقـاتَلاً وأنجـو إذا غُـمَّ الجبـانُ مـن الكـرْبِ

وأمّا قوله: حتّى لا أرى لي مُقاتَلاً. فمصدر، ويَبعد أن يكونَ موضِعاً أي حتى لا أرى لي موضعاً للقتال: المصدر هنا أقوى وأعلى"[٢] أي أقوى من أن يكون اسم مكان.

وذكر ابن جِنّي قول العرب في العَلَم ممّا فاؤه واو نحو: مَوْظَب مِن وَظَبَ ومَوْرَق مِن وَرَقَ، ومَوْهَب من وَهَبَ، أي على بناء (مَفْعَلٍ)[٣] بفتح العين، والقاعدة تنص على أنّ صياغة اسم الزمان والمكان من الماضي الثلاثي على وزن (مَفْعِلَ) بكسر العين في موضعين: الأول: إذا كان الفعل مثالاً واوياً، نحو: وَعَدَ–موعِد، وَلَدَ–مَوْلِد[٤]، وقد علّل مجيء هذه الألفاظ على بناء (مفَعَل) بمخالفة القياس الذي هو بناء (مَفْعِل) كونُها أسماء علم، وعدّها في كتابه المنصف بأنها شاذّة إذ قال: "وحكى الكوفيون (موضَعاً) بفتح الضاد وأحرفاً آخر وهو شاذ"[٥].

أمّا سيبويه فقد ذهب إلى أنّ هذه الألفاظ معدولة عن اسم الفاعل إذ قال: "موحَد فتحوهُ، إذ كان اسماً موضوعاً، ليس بمصدر ولا مكان، انما هو معدول عن واحد، كما أنّ عمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو: مَوْهَب وكموهبٍ: مَوْألة اسم رجل، ومَوْرَق وهو اسم".[٦]

أمّا أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) فقد علّل بعدول كثيرٍ من أسماء الأعلام ببعضها عن قياس الكلام.[٧]

أمّا الرضي فقد ذكر أن هذه الألفاظ هي أعلام رجال معينين وأنّها معدولة أيضاً.[٨]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٦/١.

(٢) الخصائص: ٣٦٨/١–٣٦٩، والبيت: لكعب بن مالك الأنصاري، ينظر: ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: د. سامي مكي العاني: ١٨٤.

(٣) م.ن: ٣٥/٣.

(٤) الصرف الكافي، ١٧٥؛ وينظر: ٢٣– ٢٤ من البحث.

(٥) المنصف: ١٤٢/١.

(٦) الكتاب: ٩٣/٤؛ وينظر: الأصول في النحو: ١٤٧/٣.

(٧) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٨/١.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٥/١–١٨٦.

ثم ذكر ابن جِنّي ما شذّ في الأجناس شيءٌ من ذلك في قوله: "وهو قول بعضهم: مأوِي الإبل بكسر العين"[١] وهو قليل أو نادر؛ لأن (مأوي) أصلها (مأوى) مُصاغة من الفعل الثلاثي المعتل اللام، فيُصاغ منه اسم الزمان أو المكان على وزن (مَفْعَل): مأوى، لذا عُدَّ (مأوِي الابل) شاذاً، قال الفرّاء: "وبعض العرب يسمي مأوى الإبل مَأوِي"[٢] وذكر أنّه نادر، وقد خَصّ الجوهري مأوِي الابل بكسر الواو، وعدّها لغة في مأوى الأبل وقال بشذوذها،[٣] وتابع ابن يعيش ما ذكره الفرّاء بقوله في كسر واو (مأوِي الابل) وأضاف بأن غيره قال بالفتح على القياس.[٤]

وذكر أنَّ (مَغْزَىً) و(مَدْعَىً) أصلها (مغزى ومَدْعى) المصاغة من الفعل (غزا–يغزو ودعا–يدعو)، فذكر بأنها قد أصيبَت بقلبين عن الياء وعن الواو إذْ قال: "لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبةٍ عن واو في غزوتُ ودعوتُ وأصلها مغزوٌ، ومدعُوٌ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياءُ، فصارت مغزيٌ ومدعيٌ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت مَدْعىً ومغزىً، فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف...الأقرب وهو الياء، فصارتا ياء في قولك: مغزيان ومدعيان".[٥]

---

(١) الخصائص: ٣/٣٥.

(٢) معاني القرآن: ٢/١٤٩؛ وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٨٢ الهامش ١.

(٣) الصحاح للجوهري: ٦/٢٢٧٤.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/١٤٦.

(٥) الخصائص: ٢/٣٤٨.

المبحث السابع
التعليل الصرفي لأبنية اسم الآلة

اسم الآلة هو اسم مشتق من الفعل الثلاثي المتعدّي، للدلالة على ما يحدث الفعل بوساطته،[١] نحو: مِبْرَد ومحراث ومطرقة. وأبنية اسم الآلة القياسية مِفعَلٌ، ومِفعالٌ، ومِفعلةٌ، فعّال. وثمة صيغ أُخر، عُدّت سماعية وهي:

فعّالة، نحو: غسّالة–ثلاجة–شوّاية.
وفاعلة، نحو: رافعة–ساحبة.
وفاعول، نحو :ساطور–ناقوس–حاسوب
وفعال، نحو: قِطار–و"لجام"، و"لِثام".[٢]

أ- التعليل الصرفي لاسم الآلة:

وممّا جرى ذكره لدى علمائنا من أسماء الآلة: مِفتاح، ومِنْسَج، ومُسْعُط، ومِنْديل، دار، ونحو ذلك، قال: "تجد في كل واحد منها معنى الفعل، وإن لم تكن جارية عليه، فمفتاح من الفتح، ومنسَجْ من النسج، ومُسْعُطْ من الإسعاط ومنديل من النَدْل وهو التناول".[٣]

وزاد ابن جني قائلاً: "وكذلك دار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها، وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال، وإن لم تكن جارية عليها، فكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل"[٤].

قال سيبويه معرفاً بـ (اسم الالة): "وكل شيءٍ يُعالَج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاءٌ للتأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَبٌ ومِنجلٌ، ومِكْسحةٌ ومِسَلّة، والمصفى، والمِخْرَز، والمِخْيَط. وقد يجيء على مِفعال نحو: مِقراض، ومِفْتاح، ومِصْباح"[٥] فمن هذه الأسماء ما جاء مضموم الميم والعين نحو: المُسْعُط والمُنخُل والمُدّق والمُدْهُنْ والمُكْحُلة والمُحْرُضة، فقد جعلها سيبويه أسماء لهذه الأوعية[٦]، وعدّها ابن يعيش شاذة: "هذه الأحرف شُذّت عن مُقتَفى القياس... بأن جاءت مضمومة وهي ما يُعالج به ويُنقل كأنهم جعلوها أسماء لِما يُوْعى فيه، ولم يراعوا فيها

---

(١) ينظر: شذا العرف :٩٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٩٤/٤-٩٥؛ شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٦/١؛ شرح المفصّل: ١٥٢/٤؛ شرح المراح، ١٣٥-١٣٦؛ المزهر: ٧١/٢؛ شذا العرف: ٨٦؛ الصرف الكافي: ١٨٣-١٨٤.
(٣) الخصائص: ١٢١/١.
(٤) م.ن.
(٥) الكتاب: ٩٤/٤-٩٥.
(٦) م.ن. : ٩١/٤.

معنى الفعل والاشتقاق... وهي (المُسْعُط) وهو ما يُجعل فيه السعوط من دواء... و(المُنخَل) ما يُنخل به الدقيق...والمُدُق وهو اسم ما يُدق به الشيء كَفِهْرِ العطّار، ويَدْ الهاون، والمُدْهُنْ لِما يُجْعَل به الدُهُنْ من زُجاج وغيره و(المُكْحُلة) لوعاء الكحل..."[١] ورأي السيوطي أنّه لا يُقاسُ عليها،[٢] وذهب العيني إلى أنَّ صيغة اسم الآلة (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، فلأجل ذلك قال الصرفيون: المَفْعَل للموضع والمِفْعَل للآلة، وكُسِرَت الميم في الآلة للفرق بينه وبين الموضع.[٣]

وعلّل الفرّاء كسر الميم في (مِفْعَلٍ) أنَّ العرب تستثقل الضمة في حروفٍ فكُسِرت ميمها، وأصلها الضم من ذلك مِغْزَل وغيره.[٤]

نخلُصُ من ذلك أنّ اسم الآلة يُفهم معناه من سياق النص، بوصفه آلة ويحدث الفعل بواسطتها، لا سيما إذا كان اسم الآلة غير مشتق، فهو يأتي على أوزان مختلفة، نحو: قَدّوم وسِكّين وفأس وغيرها، وهذه الأوزان أقرّها المحدثون بسبب شيوعها،[٥] وهذه أسماء آلة جامدة لا علاقة للدرس الصرفي بها.

وممّا جرى ذكره ومناقشته وتعليله (مِحْجَنْ مال) قال: "وكذلك مِحْجَن مال هو (مِفْعَل) من احتجنتُ الشيء إذا حفظته وادّخرته"[٦] وهو مكان لحفظ المال، أي كالوِعاء.

ب- المقاربة التعليلية عن ميزانٍ وميعاد؛

وردت كلمة (مِيزان) على (مِفعَال) وهو اسم آلة كقولنا: أيها التجار لا تخسَروا الميزان، أما (ميعاد) فهي توزن على (مِفْعال) أيضاً، لكنّها ليست اسم آلة، ورأي ابن جِنّي أن ياء (ميزان وميعاد) انقلبت عن واو ساكنة، لثقلها بعد الكسرة، وهذا أمرٌ لا لبس فيه، وطلب الاستخفاف في النطق به.[٧] ووضّح تعليلهُ هذا بأن الحركة تحدث بعد الحرف لا قبله ولا معه، قال: "قولهم: ميزان وميعاد فقلبُ الواو ياء يدلُّ على أنّ الكسرة لم تحدث قبل الميم؛ لأنها لو كانت حَادِثةً قبلها لم تَلِ الواو، فكان يجب أن يُقال: مِوْزان ومِوْعاد. وذلك أنك انما تقلب الواو ياءً للكسرة التي

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٤؛ وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٨٦/١-١٨٧.

(٢) همع الهوامع: ٣٢٧/٣.

(٣) شرح المراح: ١٣٥.

(٤) اصلاح المنطق لابن السكيت: ٩٤/١.

(٥) ينظر: المهذب: ٢٩٩.

(٦) الخصائص: ١٣٣/٢.

(٧) م.ن: ٥٠/١.

تُجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تَلِها، وإذا لم تلها لم يجب أن تقلبها للحرف الحاجز بينهما".[١]

جـ- القول في مِرقاة للسلّم ومَرْقاة للدرجة:

قال ابن جِنّي: "قولهم للسُّلَّم: مِرقاة، وللدرجة مَرقاة، فنفس اللفظ يدلُّ على الحدث الذي هو الرُّقي، وكسر الميم يدلُّ على أنها مِمّا يُنْقَل ويُعْتَمَل عليه وبه كالمِطرَقة والمِئزَر والمِنْجل، وفتحَهُ ميم مَرقاة تدل على أنّه مستقِرٌّ في موضعِهِ كالمنارة والمثابة"[٢] و(مِرْقاة) على وزن مِفْعَلَةٌ وتعني السُّلَّمْ، وهو آلة للصعود إلى أعلى والنزول به، فهو اسم آلة، أما (مَرقاة) بفتح الميم، قَصَدَ بها ابن جِنّي الدرجة وهي جزء من أجزاء السُّلَّم، يمتاز بالثبات والاستقرار في موضعها.

وروى ابن السكيت عن الفرّاء مِرقاة بالفتح والكسر، ومِغزَل ومَغزَل، وحكى الكسائي: مَغزَل.[٣] وقيل: "إنَّ المِرْقاة والمِسْقَاة أنها أمكنة، فإن السُّلّم مكان للرقي من حيث أنَّ الراقي فيه، والآخر أنها آلة الرقي: فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومَنْ نظر إلى الثاني كسرها" [٤].

---

(١) الخصائص: ٣٣٤/٢.

(٢) م.ن: ١٠٢/٣-١٠٣.

(٣) اصلاح المنطق: ٩١/١.

(٤) شراح المراح: ١٣٦، الهامش ٧١٠.

الفصل الرابع

التعليل الصرفي في مباحث أبنية الأسماء

ويشتمل على:

١-المبحث الأول:

التعليل الصرفي لأبنية الاسم المُجرّد.

٢-المبحث الثاني:

التعليل الصرفي لأبنية التذكير والتأنيث.

٣-المبحث الثالث

التعليل الصرفي لأبنية المقصور والمنقوص والممدود.

٤-المبحث الرابع:

التعليل الصرفي لأبنية الجمع بأنواعه، ويشمل:

المطلب الاول: جمع المذكر السالم.

المطلب الثاني: جمع المؤنث السالم.

المطلب الثالث: جمع التكسير، ويكون على نوعين:

١- جمع القلة

٢- جمع الكثرة

٥- المبحث الخامس:

التعليل الصرفي لأبنية التصغير.

٦-المبحث السادس:

التعليل الصرفي لأبنية النسب.

الفصل الرابع

التعليل الصرفي في مباحث أبنية الأسماء

المبحث الأول

التعليل الصرفي لأبنية الاسم المُجرّد:

أ- أبنية الاسم الثلاثي المُجرّد:

الاسم: هو اللفظ الدال على معنى مجردٍ من الحدث والزمن، والاسم المُجرّد في العربية لا يكون إلا ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً، وللاسم المُجرّد على وفق القسمة الرياضية (٤x٣) اثنا عشر بناءً، وذلك بضرب حركة الفاء منه الفتحة والضمة والكسرة في حركة عينه الفتحة والضمة والكسرة والسكون، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١-فَعْلٌ: نحو: شَمْسٌ.

٢-فَعَلٌ: نحو: قَمَرٌ.

٣-فَعِلٌ: نحو: كَتِفٌ.

٤-فَعُلٌ: نحو: عَضُدٌ.

٥-فِعْلٌ: نحو :ذِئْبٌ.

٦-فِعَلٌ: نحو :عِنَبٌ

٧-فِعِلٌ: نحو :إِبِلٌ.

٨-فِعُلٌ.

٩-فُعْلٌ: نحو: رُكْنٌ.

١٠-فُعَلٌ: نحو :ضَبُعٌ.

١١-فُعِلٌ: نحو :دُئِلٌ.

١٢-فُعُلٌ: نحو :أُذُنٌ.

والملاحظ غياب مجيء الاسم من بناء (فِعُلٌ)، لمّا لا يخفى من صعوبة الانتقال باللسان من الكسر إلى الضم، لكون الكسر أضيق الحركات وأشدها تقدماً والضمة أضيق الحركات

وأكثرها تراجعاً [١]، على ما ورد في قراءةٍ نُعِتَتْ بالشذوذ في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴾ [سورة الذاريات:٧]، إذ قُرِئت: (حِبُك)، على اعتبار تداخل لغتين في آنٍ واحد[٢].

لنبدأ مع ابن جِنّي بالاسم المُجرّد وتعليلاته له، فذكر مثالاً عن ذلك وهو (بَكْرٍ وعمْرو) على وزن (فَعْلٍ) المفتوح الفاء مع سكون العين وكسر اللام، فيكون اللفظ بها أخف على رأي ابن جِنّي، فاختلاف الحركات أمثل وأحسن من التقارب بينها، فإذا وقف على الراء في (بَكْر) كان ذلك أثقل لاجتماع ساكنين، فضلاً عن كون الكاف في (بكر) لم تتمكن من السكون تمكّن الحرف –الراء مثلاً– الموقوف عليها، وكان تعليله ينصبّ على طبيعة الحرف أو صوت الكاف في كلمة (بَكْر) موازنة له بكلمة (نَفْس)، فيذكر ابن جِنّي أنّ السين أتم صوتاً من الفاء، بما في ذلك زيادة الصوت عند الوقوف على حرف السين، موضِّحاً ذلك بقوله:" فلذلك كان مثال فَعْلٍ أخف، وأكثر من غيره، لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف... وممّا يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الوقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكْر، وعمْرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما... لا بل دلّ ذلك على أن كاف بكر لم تتمكّن في السكون تمكّن ما يوقف عليه... ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفْسْ، فنجد السين أتم صوتاً من الفاء، فإن قلبت فقلت: النّسْفْ وجدت الفاء أتم صوتاً، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتّة" [٣] وزاد في تعليله بقوله: " وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان"[٤].

أي أنه يرى في طبيعة الصوت ومساحته، ولا سيما اذا كان من حروف الصفير كـ(السين) مثلاً له وقع عند الوقوف عليه أكثر وأوضح من غيره، فهذا تعليل صوتيّ فضلاً عن تعليله الصرفي في كون وزن (فَعْلٍ) أخف من غيرها.

وهذا الكلام يأخذنا إلى الحديث عن الوقف وما يعتري الكلمات فيه من تغيير، حيث أفاض القرّاء والنحاة في حديثهم عن الوقف ونظامه وشرائطه، فقد فرّق ابن جِنّي بين الوقف والوصل، فأشار إلى أنَّ الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: ٥٣.

(٢) ينظر: المحتسب:٢/٢٨٦.

(٣) الخصائص:١/٦١.

(٤) م.ن.

أنَّ مَن قال من العرب في الوقف: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببكِرْ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال: هذا بَكْرٌ ومررتُ بِبَكْرٍ [١].

- **القول في " عُنُق وطُنُب "**

ذكر ابن جِنّي أن صيغة (فُعُل) بتوالي ضمتين في الصيغة أكثر استعمالاً من صيغة (فِعِل) بتوالي كسرتين، وهي أقل استعمالاً، علماً بأن الضمة أثقل من الكسرة، قال: " فما بالهم كثُر عنهم باب فُعُل، نحو عُنُق وطُنُب، وقلَّ عنهم باب فِعِلٍ، نحو إبلٍ وإطلٍ مع أنَّ الضمة أثقل من الكسرة؟ [٢] فتساءل عن علّة ذلك، فعلل بقوله: " فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أنَّ سيبويه قال:" واعلم أنه قد يقلّ الشيء في كلامهم، وغيره أثقل منه، كل ذلك لئلّا يكثر في كلامهم ما يستثقلون" [٣] والآخر: " أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها، وقد يُحتمل للقوة ما لا يُحتمل للضعف؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها"[٤]، ومنحى التعليل في بيان الكثرة في الاستعمال اللغوي لبنية (فُعُلٍ) من دون بنية (فِعِلٍ) يسير باتجاه أنّ قوة الضمة جعلت الاسم المتتابع فيه ضمتين أجلَدُ من الاسم المتتابع عليه كسرتين في عدم طروء التغيير عليه؛ فلذا كان أكثر استعمالاً لاحتمال القوّة[٥].

قال ابن جِنّي في المنصف: " اعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خماسي... فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثال:" فُعَلْ، فَعْلٍ، وفَعَلٍ، وفَعِلٍ، وفَعُلٍ، وفِعْلٍ، وفِعِلٍ، وفِعَلٍ، وفُعْلٍ، وفُعُلٍ، وفِعَلٍ " وجميع هذه الأمثلة تكون اسماً وصفة" وفُعُل: يكون اسماً وصفة فالاسم عُنُق وطُنُب" [٦]

وذكر الرضي: بأن الضمتين أثقل من الكسرتين، وانها لغة تميم [٧]، وذكر أيضاً أنّهُ يجوز أن يخفّف عند بني تميم [٨]، ومعلومٌ أنَّ تميماً تميل إلى اللفظ الأثقل، وذلك لمّا كانت لغتها موغلة بالبداوة، وكلما كان اللفظ من لغات القبائل الموغلة في البداوة كانت أشدَّ فصاحةً[٩].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب:١٧١/١،وينظر:الشاهد القرآني عند ابن جِنّي، اطروحة دكتوراه، لمياء الدباغ، كلية الآداب–جامعة الموصل٢٠٠٧ :١٨٣ .

(٢) ينظر:الخصائص:٦٩/١–٧٠.

(٣) م.ن.:٧٠/١ عن سيبويه، ينظر: الكتاب:٥٧٤/٣.

(٤) م.ن، قيل: طُنُبْ: هو الحبل الذي تُشدُّ به الخيمة، ينظر: جموع التصحيح والتكسير:١٧.

(٥) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة:٥٣٧/١.

(٦) المنصف:١٨/١، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٤٦/٤.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب:٤٤/١.

(٨) م.ن. :٩٢/٢

(٩) ينظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٤٧.

ب- التعليل الصرفي في الاسم الرباعي المُجرّد:

وأمّا الاسم الرباعي المُجرّد فقد ورد على ستة أبنية وحسب، وهي:

١-فَعْلَلٌ: نحو :جَعْفَرٌ.

٢-فِعْلِلٌ: نحو :دِرْهِمٌ.

٣- فِعُلٌّ: نحو :قِمَطْرٌ.

٤-فِعْلِلٌ: نحو: زِبْرِجٌ.

٥-فُعْلَلٌ: نحو: طُحْلَبٌ.

٦-فُعْلُلٌ: نحو: سُنْدُسٌ.

- **القول في: " زِئْبُر و ضِئْبُل و خِرْفُع "**

وسم ابن جِنّي هذه الألفاظ بالشذوذ، وعلّل ذلك باستكراه العرب الخروج من الكسر إلى الضم، وإن كان بينهما حاجزٌ وهو السكون، قال: " امتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو (فِعْلُلٌ) - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز لأنَّه ساكن، فضعُف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً؛ على أن بعضهم حكى زِئْبُر، و ضِئْبُل، و خِرْفُع"[١]، وزاد ما حُكي عن بعض البصريين " إِصْبُع " [٢]، وقال: " وهذه الألفاظ شاذّة، لا تعقد باباً، ولا يتخذ لها قياساً" [٣]، واتفق كثير من العلماء على شذوذ هذه الألفاظ.[٤] وذكر سيبويه (زِئْبِرْ) بكسر الأول الأول والثالث. [٥]

ج- تعليلات الاسم الخماسي المُجرّد:

وأمّا أبنية الاسم الخماسي المُجرّد فأربعة وحسب، وهي:

١-فَعَلَّلٌ: نحو: فَرَزْدَقٌ.

٢-فَعْلَلِلٌ: نحو: جَحْمَرِشٌ.

---

(١) الخصائص:٦٩/١، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٠٤-١٠٥.

(٢) م.ن:٦٩/١.

(٣) م.ن.، وينظر :المنصف:٥٤/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١٥٢٣/٣.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:٣٢/١-الهامش(١)،الممتع في التصريف:٦٥/١،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١٢٣٥/٣، المفتاح في الصرف:٨٧/١.

(٥) ينظر :الكتاب:٢٨٩/٤.

٣- فِعْلَلٌ: نحو: قِرْطَعْبٌ.

٤-فُعْلّلٌ: نحو:قُذَعْمِلٌ.

- "**علة الحكم مع عدم النظير**"

ذكر ابن جِنّي في باب (في عدم النظير) أمثلة كثيرة منها: (إبل) و(أندلس) و (عنتر).

قال:" أمّا اذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبلاً) وحدها، فلم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه"[١]

وعلى ذلك ذكر (عِزويتٍ)[٢] فعندما لم يقم الدليل على أنَّ واوَهُ وتاءَهُ أصلان، " احتجت إلى التعلل بالنظير"[٣] فحملته على (فِعْليتْ) لوجود النظير وهو عِفريت ونِفْريت.

أمّا إذا لم يقم الدليل ولم يوجد النظير، كما في (أندلس) والهمزة والنون زائدتان، وأن وزن الكلمة بهما "أنْفَعُل" وإن كان مثالاً لا نظير له.

فعلل ابن جِنّي أنَّ الهمزة والنون زائدتان لأنّه ليس من ذوات الخمسة شيء على " فَعْلُل " فعلى هذا الوزن تكون النون أصلية لوقوعها موقع العين؛ وعليه حكم ابن جِنّي بزيادة الهمزة والنون، فتكون الدال واللام والسين ثلاثة أحرف أصول، ومتى ما وقعت الهمزة في أول الكلمة فهي زائدة" ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مدحرج وبابه"[٤]، لذا وجب أن تكون الهمزة والنون زائدتين وان الكلمة على وزن " أنْفَعُل" وإن كان هذا مثالاً لا نظير له.[٥]

أمّا إذا توفّر الدليل والنظير ككلمة (عنتر)، فالدليل هو كون النون أصلية وليست زائدة لأنها مقابِلة لعين (جعفر) الذي على بناء (فَعْلَل).[٦]

---

(١) الخصائص:١٩٨/١، ومذهب الكتاب يقصد به كتاب سيبويه: ينظر:٥٧٤/٣.

(٢) قيل: إنه اسم موضع، ينظر:الكتاب:٣١٦/٤، والمخصص:٤٩٧/٤، وقيل: اسم بلد، وقيل: اسم داهية، وقيل: التصبر. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ١١٩/٤.

(٣) الخصائص:١٩٨/١.

(٤) م.ن:١٩٩/١

(٥) م.ن. ، وينظر: الاقتراح في أصول النحو:١٤٠-١٤١.

(٦) الخصائص:١٩٩/١.

المبحث الثاني

التعليلات الصرفية لأبنية التذكير والتأنيث:

تنقسم الأسماء من حيث النوع إلى مذكر ومؤنث، والأصل في ذلك التذكير، والتأنيث فرع منه، ولذا احتاج إلى علامة تميّزه عن المذكر، وعلامات التأنيث ثلاثة، التاء والألف المقصورة، والهمزة الممدودة؛ نحو: فاطمة، وسلمى، وحسناء، والمشهور أنَّ التاء أصل علامات التأنيث، إلّا أنَّ البادي أن الهمزة الممدودة هي الأصل، وإنَّ النطق الأفصح بالمد، نحو كلمة: حسناء، ثم قصرت لتصير حسنا، ثم في حالة الوقف تنطق حسنه بالهاء ثم استقرَّت أخيراً: حسنة بالتاء[١].

قسّم علماء اللغة القدماء والمحدثون الأسماء إلى ما تدل عليه من التذكير والتأنيث:

أولاً: المذكر:

عرفوا المذكر بأنه ما يَصُح أن نشير إليه بـ(هذا)، نحو: محمد، علي، رجل، قلم... الخ

أمّا أنواع الاسم المذكر فهي:

أ- **حقيقي:** وهو ما يدل على ذكر من الناس أو الحيوان، نحو: رجل، أسد

ب- **مجازي:** وهو ما يُعامل معاملة الذكر من الناس أو الحيوان، غير أنّه ليس منها، نحو: قمر، نهر، قلم.

ثانياً: المؤنث:

وهو ما يصح أن نشير إليه بـ(هذه)، نحو: فاطمة، عائشة، عين، أرض، ناقة.

أمّا أنواع الاسم المؤنث:

أ- **المؤنث الحقيقي:** وهو الذي يَلِدُ ويتناسل أو يبيض، نحو: امرأة، ناقة، عصفورة، هند.

ب-**المؤنث المجازي:** وهو الذي لا يلد ولا يتناسل ولا يبيض، غير أنه يُعامل معاملة الأنثى من الناس والحيوان، نحو: ورقة، صحيفة، سفينة، دار، شمس، كف. [٢]

ويُقسم المؤنث أيضاً باعتبار لفظه ومعناه إلى:

١-المؤنث اللفظي المعنوي: اللفظ الدال على مؤنث وفيه علامة من علامات التأنيث، نحو: فاطمة وسلمى وحسناء.

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٢.

(٢) ينظر:الصرف الكافي:١٨٧،وينظر:شذا العرف:٩٨.

٢-المؤنث المعنوي: اللفظ الدال على مؤنث من دون وجود علامة من علامات التأنيث اللفظي، نحو: سعاد ومريم.

٣- المؤنث اللفظي: اللفظ الدال على مذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، نحو:حمزة وموسى وزكرياء[١].

أ- القول في " حمزة وطلحة (تاء التأنيث) "

ذكر ابن جِنّي أنَّ تاء التأنيث في الاسم المذكّر وغيره لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، نحو: حمزة وطلحة، وقائمة. ولا يكون ساكناً، أمّا قطاة وحصاة، فعلل ابن جِنّي أن هذه الألف متساوية مع الضمة أو تقابلها، قال: " أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف، حتى كأنها هي هي. وهذا يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها؛ لأنها قد خُصّتْ هنا بمساواة الحركة دونها"[٢]

ثم ذكر تعليلاً آخر، وهو أنَّ علامات التأنيث عندما تدخل على التذكير تكون طارئة عليه، فاحتيج إلى زيادة في اللفظ كزيادة (أل) التعريف على التنكير، إذ قال:" كما أنَّ التأنيث لمّا كان معنىً طارئاً على التذكير، احتاج إلى زيادة اللفظ عَلَماً له؛ كتاء طلحة وقائمة وألفي بشرى وحمراء وسكرى؛ وكما أن التعريف لمّا كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية"[٣]

فقد شبّه ابن جِنّي دخول علامات التأنيث على التذكير بدخول ألف التعريف على النكرات للتعريف، نحو: غلام وجارية، فضلاً عن الرؤية العامة في كون الاسم المذكر أصلٌ، والاسم المؤنث فرعٌ عليه.

قال سيبويه: " كان الخليل يقول: تلقي الآخر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة لأن طلحة بمنزلة حضرموت... فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع. وقالوا: حضرمي كما قالوا عبدري"[٤]

كما شبّه المُبرّد حمزة وطلحة بالاسم المركّب تركيبا مزجياً كحضرموت وبعلبك ومعديكرب، فقد عدَّ الأخير اسماً واحداً، فالجزء الأول منها مفتوحاً كما هو الحال في الفتحة التي تسبق تاء

---

(١) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث:٦٥/١.

(٢) الخصائص :٣٢٠/٢.

(٣) م.ن :٨٢/٣ .

(٤) الكتاب :٣٧٤/٣.

التأنيث في حمزة وطلحة[1]،لكن ما نراه أنَّ حمزة وطلحة وغيرهما سُمِعت عن العرب بهذه الصورة، وكأنّ تاء التأنيث من أصل هذا الاسم المذكر، فهو مذكر في المعنى، وجاءت صورته شبيهة بالمؤنث، فهو اسم علم مذكّر.

ب- القول في لُغةٍ، وثُبةٍ، ورِئَةٍ، ومِئَةٍ:

قال ابن جِنّي:" من ذلك قول الفرّاء... إذا ماكان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول؛ نحو لُغةٍ، وبُرَةٍ وثُبةٍ، وكُرةٍ، وقُلةٍ، وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مِئة، ورِئةٍ" [2]

وبذلك على أنَّ المقصود هو: أن لُغة هي مصدر الفعل لغا يلغو، فحُذفت الواو وبقيت الضمة في أوله، كذلك مِئةٍ ورِئةٍ من الفعلين (ماء – يميء) و (رأى – يرئي)، فحُذفت الياء في المصدر وبقيت الكسرة في أوله، أمّا القول في سَنة و عِضة فقد علل ابن جِنّي مجيء سَنة مفتوحة الأول والقياس أن تكون مضمومة؛ لأنها من الواو فهي سنوات، بعدّها من فساد القول وكذلك عِضة مكسورة الأول والقياس أن تكون مضمومة أيضاً؛ لأنها من الواو عِضوات فحُذفت الواو، وجاءت مكسورة الأول، وعدّها من فساد القول أيضاً، ومثلها (ضِعة) وهي من الواو ضَعَوات[3] فقال: " فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة غير متعدية، وهو كثير" [4]

وتعليل ابن جِنّي بأن العلّة واقفة وغير جارية على كل الأسماء المحذوفة الواو أو الياء ولم يقُل شاذة؛ لأن قياس الشاذ عنده (قليل الاستعمال)، أمّا هذه الأسماء فكثيرة بدليل قوله " وهو كثير"[5]، فعدّها من فساد القول أو العلّة الواقفة أو القاصرة، وهناك خلاف في التعليل بالعلة القاصرة [6].

ووضَّح أحد المحدثين بخصوص الملحق بالجمع وهو (سَنة) بأنَّها تُجمع جمع مؤنث سالم وتُجمع جمع تكسير، فذكر أنَّ كل اسم ثلاثي حُذِفت لامه وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث المربوطة ولم يُعرف عنه عند العرب جمعُ تكسيرٍ مُعرب بالحركات، ولم يُعرف لهُ مفرد مذكر، وورد عنهم مجموعاً بالواو والنون أو الياء والنون، فصارت عند الجمعِ (سنون) مكسورة السين في الجمع ومفتوحها في المفرد، وهو (سَنَةٌ) فضلاً عن أنَّها لمؤنثٍ غير عاقل، وأصلها سَنَهٌ أو سَنَوٌ بدليل

---

(١) ينظر:المقتضب:٤/٢٠، شرح شافية ابن الحاجب:١/٢٢١.

(٢) الخصائص:١/١٧٣.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن. ،ويريد بالواقفة: غير جارية، وهي القاصرة، ينظر: الهامش(٥).

(٥) م.ن. ،وينظر:٣/٤١، ١/٩٧ وما بعدها(باب الاطراد والشذوذ)، والاقتراح:٤٩-٥٠.

(٦) الاقتراح في أصول النحو :١٠٥-١٠٦.

جمعها على سنهات وسنوات، ثمَّ حُذفت لام الكلمة وهي الحرف الأخير منها، وعُوِّض عنها تاء التأنيث المربوطة ولم ترجع اللام عند الجمع[١]

ج- "القول في بنت وأخت "

ذكر سيبويه أنَّ التاء من (بنت وأخت) انما للتأنيث، وقال أيضاً في باب ما ينصرف وما لاينصرف: أنها ليست للتأنيث، وعلل ذلك بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلا أن يكون ألفاً، كفتاة، وقناة، وحصاة، والباقي كُلّه مفتوح؛ كرُطَبَة، وعِنَبَة، وعلاّمة ونسّابة، فلو كانت اسم علم سُمّيَ بها رجلاً (بنت أو أخت) لصرفته، فكانت التاء بمنزلة تاء (عِفريت) و (ملكوت) وتُعدُّ مؤنثاً مجازيّاً[٢].

أمّا ابن جِنّي فقد جمع بين القولين، بأن هذه التاء إذا وُجِدَت في المؤنث ولم توجد في المذكّر (عند تذكير بنت) تقول (ابن) فتحذف التاء في المذكّر فهي للتأنيث، وعلل ذلك بقوله (ابنة) مؤنث (ابن) فهذه التاء تُقابل تاء بنت وهذه التاء للتأنيث، إذاً تاء بنت للتأنيث أيضاً[٣].

قال ابن جِنّي:" ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنّها لمّا لم توجد في الكلمة إلا في حالة التأنيث استجاز أن يقول فيها: أنّها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلمّا ساوقت تاء بنت تاء ابنة، وكانت تاء ابنة، للتأنيث، قال في تاء بنت ما قال تاء ابنة. وهذا أقرب ما يتسمّع به في هذه الصناعة"[٤]، وما نراهُ أنَّ رأي ابن جِنّي هو الأصوب لأن(ابن مؤنثه إبنة) و (أخ مؤنثه أخت) فزيادة هذه التاء تمنح الكلمة دلالة التأنيث أو هي من علاماته ولم نسمع مَن سمّى ب (بنت) أو (أخت) كأسماء علم، وأضاف ابن جِنّي قائلاً:"ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالِم متضادَّين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيءٍ بحكمٍ ما، ثم يُحكم فيه نفسه بضدّه، غير أنَّه لم يُعلل أحد القولين فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد المعتزم منهما ويتأول الآخر إن أمكن"[٥]

---

(١) ينظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية :١٦-١٧.

(٢) ينظر: الكتاب:٣/٢٢١، والخصائص : :١/٢٠١ .

(٣) ينظر :الخصائص:١/٢٠١.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن: ١/٢٠٤.

أمّا المُبرّد فقد ذهب إلى أنَ الأب والأخ الذاهب منه الواو قائلاً:" وَقُلْنَا كَذَلِك فِي ابْن فإِن قَالَ قَائِل فَمَا الدَّلِيل عَلَيْهِ وَلَيْسَ براجعٍ فِي تَثْنِيَة وَلَا جمع مَا دلّ على أَحدهما دونَ الآخر قُلْنَا نستدلُّ بالنظائرِ أَمّا (ابْن) فإنك تَقول فِي مؤنَّثه ابْنة وَتقول بنت من حَيْثُ قلت أُخت"[١]

د- القول في شابّة ودابّة:

قال ابن جِنّي:" فإن كان الصحيح مدغماً كان التلطف به جائزاً حسناً؛ وذلك نحو شابّة ودابّة"[٢]، وعلل بفائدة الإدغام وسهولة نطقه بقوله:" وذلك أنّ الإدغام أنبى للسان عن المِثلين نبوة واحدة، فصار لِذلك كالحرف الواحد"[٣] ولا سيما إذا وقع بعد مد وهو الألف، والذي ذكره ابن جِنّي في موضع آخر أنّ علماء العربية القدماء عدّوا حروف العلة سواكن[٤]، وإذا وقع حرفٌ منها قبل المدغم، فأول المِثلين ساكن والثاني متحرّك فيلتقي ساكنان، قال:" فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم، فحينئذٍ ما ينهضون بـ(الألف) بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها، عِوضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين... وذلك نحو شابّة ودابّة... فكلما رسَخَ الحرفُ في المدّ حينئذٍ محفوظاً بتمامهِ، تمادي الصوت به"[٥]

وهناك مَنْ يُبدل من هذه الألف همزة، فيحمّلها الحركة التي كان كلِفاً بها، ومُصانعاً بطول المدّة، فيقول:" شأبة ودأبة"[٦].

وزاد قائلاً:" وهذا الهمزُ الذي تراه أمرٌ يخصُّ الألف دون أختيها، وعلّته في اختصاصه بها دونهما... إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبِها همزة، تطرُّفاً إلى الحركة وتطاولاً إليها، إذا لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلاً"[٧]، فتعليل ابن جِنّي في همزة الألف وهو كثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم، فحاولوا بهمزها أن يحمّلوها حركة معينة كي لا يلتقي ساكنان.

قال المُبرّد(ت:٢٨٦ هـ):"وأما الألف فإن الإدغام فيها مُحال وهب تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بَيْنَ بَيْن كما احتملت الساكن المدغم في قولك دابّة وشابّة لأن المَدّة قد صارت خَلَفاً من

---

(١) المقتضب:٢٢٩/١.

(٢) الخصائص :٤٩٨/٢.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن. :١٢٨/٣ وما بعدها.

(٥) م.ن.

(٦) م.ن:١٢٨/٣.

(٧) م.ن. :١٢٩/٣.

الحركة فساغ ذلك للقائل ولولا المدّ لكان جمع الساكنين مُمْتَنِعاً"[١]، وأمّا السّيرافي(ت:٣٦٨هـ) فقد قال:" وربّما تكلّم بعض العرب بمثل هذا فِراراً من التقاء الساكنين"[٢]، وعلل أبو البركات الأنباري(ت:٥٧٧هـ) بأنَّ الحرف المدغم بحرفين: الأول ساكن والثاني متحرك، إلا أنّهُ لما نبا اللسان بنبوة واحدة، وصارا بمنزلة حرف واحد فيهما حركة فقد رفع المدّ في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان"[٣]

وقد قرأ أبو أيوب السختياني–البصري–(ت:١٣١هـ): ولا الضألين، فهمز الألف وحرّكها بالفتح لأن الفتح أخفّ الحركات، والحال ذاته في النثر في قولهم: دأبّة وشأبّة.[٤]

وعبر ما تم بيانه من كلام ابن جِنّي وغيره من علماء اللغة من نحويين وقرّاء نلاحظ أنّه يُلمِّح بمطل حرف المد ومدِّهِ أكثر ولا سيّما في نداء النُدبة في قولهم:(وا زيداه، وواعُمراه)، وذكر سبب مطل هذه الحروف هو "قوّة الحاجة إلى إطالة الصوت"[٥]، إذ قال:"وذلك أنّ أصل المدّ وأقواه، وأعلاه وأنداه، انما هو الألف"[٦] وذهب إلى أنَّ الفتحة بعض الألف[٧] و" لمّا وقفْتَ ومطلتَ الحرف علم بذلك أنّك متطاول إلى كلامٍ تالٍ للأول ومنوط به"[٨] وعلل ذلك بقوله: "ووجه الدلالة من ذلك أنّ حروف اللين هذه الثلاثة إذا وُقِفَ عليهن ضَعُفْنَ، وتظاءلنَ ولم يفِ مدّهن، واذا وقعت بين الحرفين تمكّن، واعترضَ الصَّدى معهن، ويدلُّ على ذلك أنَّ العرب أرادت مطلهنَّ للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكون عليهن ينتقصهنَّ ولا يفي بهن، أتْبَعْتَهُنَّ الهاء في الوقف، توفية لهنَّ، وتطاولاً إلى إطالتهن"[٩]

وهذا الكلام ذكره ابن جِنّي كأنه يلمّح إلى جعل حروف المدّ متحركة وليست ساكنة. فهو بمطل حروف المدّ يقترب كثيراً دون غيره من عُلماء اللغة القدماء من وجهة نظر علم اللغة الحديث، فقد ذهب المحدثون إلى كون حروف العلة متحركة بذاتها وليست ساكنة، فالألف هي فتحة طويلة، والياء المدّيّة كسرة طويلة والواو المدّيّة هي ضمة طويلة فسمّوها بـ(المصوّتات)[١٠].

---

(١) المقتضب:١٦١/١.

(٢) ضرورة الشعر:١٣٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٤٧/٢،وينظر:البيان في غريب اعراب القرآن:٤١/١.

(٤) الممتع في التصريف:٣٢٠/١، وينظر: المحتسب: ٤٦/١ ، و شرح المراح:٤١،

(٥) الخصائص:١٣١/٣.

(٦) م.ن. :١٢٩/٣.

(٧) م.ن.

(٨) م.ن.:١٣٠/٣.

(٩) م.ن.

(١٠) المنهج الصوتي للبنية العربية:٣٢، وينظر العربية الفصحى، هنري فليش، تحقيق ودراسة عبدالصبور شاهين:٤٤ وما بعدها.

هـ- القول في " ثَرّة وثَرثارة "

قال ابن جِنّي:" كذلك قال في نحو ثرّة، وثرثارة: أن الأصل فيها ثَرّارة، فأبدل من الراء الثانية ثاءً، فقالوا: ثرثارة"[١] فهي عين أُبْدِلَتْ إلى لفظ الفاء، فهو بذلك ينفي ادّعاء ابن السّرّاج الذي يقول بتكرير الفاء. وعلل ذلك قائلاً:"فهذا طريق تزاحم الرُّباعي مع الثُلاثي"[٢] فقصد ابن جِنّي أن الأصل الثلاثي من ثرّة هو (ثَرَرَ) والأصل الرباعي من ثرّة أيضاً هو (ثرثر)، فقال ابن جِنّي بتزاحم الأصلين الثلاثي والرباعي "وهو كثير جداً فاعرفهُ، وتوّق حمله عليه أو خلّطهُ به ومِزْ كلَّ واحدٍ منهما على صاحبه"[٣] وقد ذكر أبو العباس المُبرّد أنَّ الثرّة عند النحويين البصريين ليست من لفظة الثرثارة، ولكنّها في معناها "ويجب أن يكون من الثرّة ثرّارة"[٤] كما نقل الرضي عن ابن السّرّاج أن العرب قد ذهبوا إلى أن هذه أصول تقاربت ألفاظها فتوافقت معانيها [٥]. وقيل عينٌ ثرة وثرثارة: أي كثيرة الماء[٦].

ويمكن أن نقول أنَّ ثرّة وثرثارة يرجعان في أصل اشتقاقهما إلى مادة (ثرر) لا غير؛ لاشتراكهما في معنى (الغزارة والكثرة والاتساع)، قال ابن فارس:"الثاء والراء قياس لا يُخْلِفُ، وهو غُزْرُ الشيء الغزير. يُقال سَحابٌ ثرٌّ أي غزير. وعينٌ ثرَّةٌ، وهي سحابةٌ تنشأُ من قِبَلِ القِبْلة. قال عنترة:

جـــادَتْ عليـــهِ كـــلُّ عـــينٍ ثـــرّةٍ فتـــركْنَ كُـــلَّ قـــرارةٍ كالّـــدِرْهَمِ[٧]

وبذلك يكون الفعل (ثَرْثَر) ملحقاً بالرباعي المُجرّد (فَعْلَلَ) وليس أصلاً قائما برأسه؛ فبذلك تكون (ثرثارة) على وزن (فعلالة) بتكرار لام (ثرر) ليكون على وِزانِ (فعلل)، وأمّا (ثرّارةٌ) فعلى وزن (فعّالة) فلكل بناءٍ دلالته الصرفية الخاصةِ به، فصيغة (فعّالة) تُفيد تأكيد المبالغة، فزيادة الثاء هو للمبالغة وتأكيدها،[٨] والثرثارة مشتقة من ثرثر الدال على المبالغة مع الاضطراب في الحركة والتدفّق.

---

(١) الخصائص:٢/٥٦-٥٧، وكلمة (قال) قصد بها أبو بكر ابن السّرّاج.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن. :٢/٧٥.

(٤) الكامل في اللغة والأدب: ١/٦.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب:٤/٤٢٠.

(٦) م.ن. :٢/٣٨٤ ، وينظر: جمهرة اللغة:١/٤٢٥،والصحاح للجوهري:٢/٦٠٤، وتهذيب اللغة:١٥/٤٣.

(٧) مقاييس اللغة:١/٨٩ (ثرر)، وينظر: ديوان عنترة: ١٩٦.

(٨) ينظر: شرح التصريح، الأزهري:٢/٢٨٨، شرح المفصل، ابن يعيش:٥/٩٨، والكامل، المُبرّد: ١/١٦٤، وهمع الهوامع:٢/١٧٠، و إعجاز القرآن والدلالات الصرفية، د.يوسف المرعشي: ٩٥.

المبحث الثالث

التعليل الصرفي لأبنية المقصور والمنقوص والممدود

١- الاسم المقصور:

عرّف علماء العربية القدماء والمحدثون الاسم المقصور بأنه اسم معرب آخره ألف لازمة، نحو: الهوى والهدى.

فقد ذكر ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) أن المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة[١]، وذكر أنّ ألف المقصور على ضربين:

الأول: تكون منقلبة، والآخر تكون زائدة، فالمنقلبة إما عن الواو أو الياء، نحو:(رجا) و (قفا)من الواو لأنهما عند التثنية: رجوان وقفوان، أما (فتىً) و(رحىً) من الياء لأنهما عند التثنية:فتيان ورحيان، وسبب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما[٢].

وذهب الرضي(ت:٦٨٦هـ) إلى تسمية المقصور مقصوراً لكونه لا مدّ في آخره، وذلك لأنه في مقابلة الممدود[٣]. وقال بعضهم "سمي مقصوراً لكونه محبوساً ممنوعاً من الحركات"[٤]

وذكر ابن سيدة في باب المقصور والممدود إلى أنهما على ضربين: قياسي وسماعي، والقياسي على ضربين: مقصورٌ فقط، وممدودٌ فقط، وليس فيه ما يُمَدُّ ويُقصر معاً، وأمّا السماعي: فعلى ثلاثة أضرب: مقصورٌ لا يُمدّ، وممدودٌ لا يُقصر، وضرب ثالثٌ يُمدُّ ويُقصر معاً[٥].

وذكر أحد المحدثين أن الألف المقصورة هي الفتحة الطويلة، وهي لام الكلمة.[٦]

وقد وضع الصرفيّون قاعدة للاسم المقصور بأنّه على قسمين: قياسي وسماعي،

أ-الاسم المقصور القياسي: يُشترط في قياسيّته أن يكون له نظائر على وزنه من الفعل الصحيح، ويأتي على الأوزان الأتية:

---

(١) شرح المفصل:٣٣/٤.

(٢) م.ن. :٣٤/٤.

(٣)شرح شافية ابن الحاجب :٣٢٦/٢.

(٤) م.ن.

(٥) المخصص: ٩٥/٤/١٥.

(٦) المنهج الصوتي: ١٢٥.

١-مصدر (فَعِلَ) اللازم المعتل الآخر، ويأتي وزن مصدره على (فَعَلَ)، نحو: هَوِي-هَوَى، فهو يقابل الصحيح من الأفعال من باب (فَرِحَ)، مصدرهُ (فَرَحاً).

٢- صيغة جمع التكسير على وزن (فِعَل) ومفرده على وزن (فِعْلَة) المعتلة اللام، نحو: حِلَى- ومفردها حِلْيَة، ولِحَى-ومفردها لِحْيَة، ونظيرها من الصحيح: قِرَب-ومفردها قِرْبَة، وعِبَر- ومفردها عِبْرَة، وفِكَر-ومفردها فِكْرة.

٣- صيغة جمع التكسير على وزن (فُعَل) ومفرده على وزن (فُعْلَة) المعتلة اللام، نحو:دُمَى- ومفردها دُمْيَة، ونظيرها من الصحيح: غُرَف-ومُفردها غُرْفَة.

وقد سُمع كسرُ الفاء وضمّها في بعض المفردات، نحو:رِشْوة ورُشوة، وبِنية وبُنية، وجمعُها يكون على رِشاً وبِنىً.

٤- صيغة الجمع على وزن(فُعَل) ومفرده على وزن (فُعْلَى)، نحو: القُصَى-ومفردها قُصْوَى، والدُنا-ومفردها الدُنْيَا، ونظيرها من الصحيح: الأُخَر-ومفردها الآخر.

٥-اسم الجنس الدال على الجمعية، مجرّداً من التاء ومفرده يكون بالتاء، نحو: حصاة-ومفردها حصىً، وقطاة-ومفردها قطاً، ونظيره من الصحيح: شجر-ومفردها شَجَرة، وثمر-ومفردها ثَمَرة.

٦- المصدر الميمي واسماء الزمان والمكان من الفعل المعتل، نحو: مسعى-من الفعل سعى-، وملهى-من الفعل لَهَا، ونظيره من الصحيح: ملعب-من الفعل لَعِب، ومسرح-من الفعل سَرَحَ.

٧- اسم المفعول من الفعل المعتل اللام من غير الثلاثي، نحو: أعطى-مُعْطَى، وأهدى-مُهدى، ونظيره من الصحيح: أكرم-مُكْرَم، استغفر مستغفر.

٨-أفعل التفضيل من الفعل المعتل اللام، نحو: أعلى وأقصى وأدنى، ونظيره من الصحيح: أحسن وأقرب وأبعد. ومما جاء لغير التفضيل، نحو: أعمى، وأحوى، وأعشى، ونظيره من الصحيح: أعرج.

٩- اسم الآلة من الثلاثي المعتل اللام على وزن(مِفْعَل)، نحو: مِرْمَى و مِكْوى، ونظيره من الصحيح:مِغْزَل ومِبْرَد.

١٠-(فُعلى) مؤنث (أفْعَل) التفضيل من الصحيح الآخر أو معتلّه، نحو: فُضْلى-مؤنث أفضل، وحُسْنى-مؤنث أحسن.

ب-الاسم المقصور السّماعي: وهو ما سُمِعَ عن العرب مقصوراً، وليس له نظير من الصحيح، نحو :الرّحى، والثرى، والسنا، والصبا، والضحى.[١]

- **التعليل الصرفي لـ(رحى) و(عصا)**

وذكر ابن جِنّي في باب حكم المعلول بعلتين في الاسمين المقصورين (رحى) و(عصا)، قال:"وهو على ضربين: أحدهما مما لا نظر فيه، والآخر محتاج إلى نظر؛ الأول منهما نحو قولك:هذهِ عِشْرِيّ، وهؤلاء مسلميّ، فقياس هذا على قولك عِشروك ومسلموك أن يكون أصله عِشْرويَ ومسلمويَ، فقلبت الواو ياءً لأمرين... أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبقت الأولى منهما بالسكون، والآخر أنَّ ياء المتكلم أبداً تُكسِر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، نحو هذا غلامي، ورأيت صاحبي" [٢]، ونخلص من كلامه أنَّ الاسم اذا كان جمعَ مذكر سالم فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو، ومنصوب ومجرور وعلامة نصبه وجرّه الياء، فذكر من هذا الجمع عشرون ومسلمون، وعند إضافة هذا الجمع إلى الضمير، تُحذف النون، وان أضيف إلى الضمير الذي هو (ياء المتكلم)، فيُجمع مع واو الجمع في حالة الرفع فتصير عشرويَ ومسلمويَ، فذكر أن الواو تُقلب إلى ياء، لعلتين هما: الأول: اجتماع الواو مع الياء والواو ساكنة، فقُلِبَت ياء وأدغمت مع ياء المتكلم فصارت عِشْريَّ ومسلمِيَّ، والآخر:أنّ ياء المتكلم تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحاً، وضرب مثالين على ذلك وهما: غلامِي وصاحبِي.

أما إذا كان الحرف الذي يسبق (ياء المتكلم) معتلّاً، فقد ذكر من الأسماء الخمسة:(فوك)، فذكر علة استكراه إظهار الواو ساكنة قبل الياء، قال:"إنّهم لم يقولوا: رأيتُ فايَ، وإنّما يقولون:رأيتُ فِيَّ" وعلل حذف الألف من (فاي) قبل ياء المتكلم (فِيَّ) ليس لأجل الاستخفاف أو الاستثقال بل لأنّهُ شبَّهَ حذف الألف بحذف الحركات الإعرابية قبل الياء في الاسم الصحيح الآخر، نحو:غُلامِي وداري واستبدالها بالكسرة بسبب (ياء المتكلم)، إذ قال:"فدَلَّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريق الاستخفاف والاستثقال، وانما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها، كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء في الصحيح؛ نحو غلامي وداري"[٣]

---

(١) ينظر: المهذب في علم التصريف:١٥٨ ومابعدها، الصرف الكافي:١٩٩، والتطبيق الصرفي:٨٦-٨٨، والصرف، د.حاتم صالح الضامن :٢٣٣-٢٣٤.

(٢) الخصائص:١/١٧٥-١٧٦.

(٣) م.ن. :١/١٧٦.

أما:رحايَ وعصايَ، فلا تحذف، وعلة بقائها وعدم حذفها "لخفتها"

وعزز قوله هذا بالآية القرآنية الكريمة وذلك في قوله تعالى:﴿**قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ**﴾ (سورة يوسف:١٩) وقُرِئت [يا بُشراي] وقُرِأت يا بُشْرَيَّ، وذكر أن هذه لغة فاشية بينهم، وقيل:أنَّ قلب هذه الألف لوقوع الياء بعدها ياء، كأنّهُ عوض مما كان يجب فيها من كسر لياء الإضافة بعدها.(١) وقُرِئَت (يا بشرايَ) بنصب الياء، وهي لغة في بعض قيس.(٢)

وذهب الزجاج(ت:٣١١هـ)أنَّ بُشرى في قوله تعالى:{قال يا بشراي} انما قُرئت (يا بشرَيَّ) وتفسيرها أنَّ ياء الإضافة تُغيّر ما قبلها ولا يبين معها. وقُرِئت (يا بشرى) بغير ياء.(٣)

وقوله:(يا بشراي) قال:" قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة وأمال ألف فعلى الأخوان، وأمالها ورش بين بين على أصله، وعن أبي عمرو الوجهان. ولكن الأشهر عندهم عدم الإمالة، وليس ذلك من أصله على ما قُرِّر في علم القراءات، وقرأ الباقون:"يا بشراي" مضافة إلى ياء المتكلم".(٤)

قال أبو عمرو الداني(ت:٤٤٤ هـ):"[يا بشرى] على وزن فعلى وأمال فتحة الراء حمزة والكسائي، والباقون بألف بعد الراء وفتح الياء وقرأ ورش الراء بين اللفظين والباقون باخلاص فتحها وبذلك يأخُذُ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو وهو قول ابن مجاهد"(٥)

ونخلص من ذلك أن ألف المقصور إذا أضيفت إلى ياء المتكلم يجوز فيها قلب الألف إلى الياء ومن ثم إدغامها مع ياء المتكلم، أو إبقاؤها قبل ياء المتكلم لخفتها.

- **القول في (أرطى ومغزى)**

ذهب ابن جِنّي في باب اصلاح اللفظ إلى امتناع العرب الإلحاق بالالف إلا أن تقع آخراً، وعلل بأنها إذا وقعت طرفاً وقعت موضع حرف متحرك وهذا يدلُّ على قوّتها، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فتكون ضعيفة، قال:"ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً؛ نحو أرطى ومِغزى... وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرفٍ متحرّك. فدلَّ ذلك على قوتها عندهم، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الحرف الساكن فتُضعّف لذلك فلم تقوَ، فيعلم بذلك

---

(١) المحتسب في وجوه القراءات:٣٣٦/١.

(٢) معاني القرآن للفراء:٣٩/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٩٧/٣.

(٤) م.ن. الهامش (١).

(٥) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني:١٢٨/١.

إلحاقها بما هي على سمتٍ متحرّكة"[١]، وقال في موضع آخر:"فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء، فقلت: أرطيان"[٢] وذهب المُبرّد إلى أنَ الواو أو الياء بعد فتحة وكانت في موضع حركة انقلبت ألفاً، نحو: غزا و رمى، ولمّا كانت على وزن (مَفْعَل) صارت مغزى ومرمى.[٣]

وقال ابن سيدة: "فإن زاد على الثلاثة رُدَّت تثنيته إلى الياء"[٤]، أمّا ألف مَغزى ومَدعى؛ فذهب ابن جِنّي إلى أن هذه الألف منقلبة عن ياء ثم منقلبة عن واو، أي أصلها واو من غزوتُ، فهي تختلف عن ألف (أرطى)[٥]، قال ابن جِنّي:"و ليست كذلك الألف المنقلبة؛ كألف مَغزى ومَدعى؛ لأن هذه منقلبة عن ياءٍ أو عن واو في غزوتُ ودعوتُ وأصلها مَغزوٌ ومَدعوٌ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قُلبت ياء، فصارت مَغزِيٌ ومَدعيٌ، ثم قُلبت الياء ألفاً فصارت مَدعىً ومغزىً، فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف...الأقرب وهو الياء، فصارتا ياء في قولك: مغزيان ومدعيان"[٦]، كما عدَّ ابن سيدة ألف مغزى ومدعى للإلحاق في لغةِ مَنْ نوَّن.[٧]

- **التعليل الصرفي لأبنية الاسم المنقوص:**

الاسم المنقوص: هو اسم معرب آخره ياء لازمة غير مشددة مكسور ما قبلها، نحو: القاضي، والهادي، والراعي، والمحامي.

ويُقاس الاسم المنقوص من كل فعل معتل اللام، وله نظير في الصحيح، كاسم الفاعل، نحو: القاصي، والداعي، ونظيره من العابد والراكع والساجد... إلخ.

-حكم ياء المنقوص:

المنقوص إما أن يكون معرفةً أو نكرة، فإذا كان معرفاً سواء بـ(أل) أو (الإضافة) تُثبت ياؤه مطلقاً، أي في حالات الرفع والنصب والجر.

---

(١) الخصائص:١/٣٢٠.

(٢) م.ن:٢/٣٤٧.

(٣) ينظر: المقتضب:٣/٧٩.

(٤) المخصص: مج ٤ /١٥/١٠٢.

(٥) الأرطى: الشجرة، يُنظر: مقاييس اللغة:٥٢، وقيل: شجر يُدبغ فيه، وينظر: سر صناعة الإعراب:١/١٤٦، الهامش(١٦).

(٦) الخصائص:٢/٣٤٨.

(٧) المخصص: مج٤/١٥/١٠٢.

وإن كان نكرة فله حالتان: تُثبت ياؤه في حالة النصب، وتُحذف في حالتي الرفع والجر[١]، أما المحدثون فقد عرفوا المنقوص بأنه: الاسم الذي ينتهي بياء مدية أو كسرة طويلة وهي لام الكلمة، نحو: القاضي والمنادي.[٢]

أ- القول في (قاضٍ ومعطٍ):

ذكر ابن جِنّي من الاسماء المنقوصة (قاضٍ ومعطٍ) وقد حُذفت الياء منهما، وعلل حذف الياء بقوله:" أمّا إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه، نحو قولهم: هذا قاضٍ ومعطٍ، ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتنوين، إذا كان ذا معنى"[٣]

فتعليل ابن جِنّي في حذف الياء التي هي أصل أو هي لام الكلمة من (قضى يقضي- وأعطى يُعطي) فاسم الفاعل منها (قاضٍ) و(معطٍ) فالألف في (قاضي) هي زائدة لتدل على اسم الفاعل من الثلاثي، وكذلك الميم في (مُعطٍ) هي زائدة لتدل على اسم الفاعل من غير الثلاثي. فبقي الزائد وحُذف الأصل وهو الياء.

ذكر ابن جِنّي في جمع المقصور اذا كان اسم تفضيل (الأعلون) وجمع المقصور إذا كان عَلَماً كـ(المصطفون) وكانت ألفها رابعة فما فوق، ففي جمعهما جمع مذكر سالم تُحذفُ ألفهُ لالتقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة، وواو الجمع وياءَهُ ساكنتان، فعند حذف الألف تبقى الفتحة قبل كل من الواو والياء، لتدل على الألف المحذوفة، كما في قوله تعالى:{وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين}[سورة آل عمران:١٣٩] وقوله: {وإنهم عندنا من المصطفين الأخيار}[سورة ص:٤٧][٤] أصلهما الاعلوون[٥]، والمصطفوين، قُلبت الواو في كل منهما ألفاً؛ لتحركها وافتاح ما قبلها؛ ثم حُذفت لالتقاء الساكنين، وبقي فتحُ ما قبلها ليدل عليها، كما قال ابن مالك:

والفـــتحَ أبْـــقِ مُشـــعِراً بمـــا حُـــذِف وإن جمعْتَـــــهُ بتـــــاءٍ وألـــــف [٦]

فالمقصور يُجمع بحذف آخره " ووليت علامة الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر لتدل على المحذوف فيقال جاء المُصطفون ورأيتُ المصطفين والأصل المُصطفان والمصطفاين

---

(١) ينظر: الصرف الكافي:٢٠٠-٢٠١، وشذا العرف:١٠٣، والتطبيق الصرفي:٩٣ وما بعدها ، الصرف:٢٣٩.

(٢) المنهج الصوتي:١٢٥.

(٣) الخصائص:٤٧٩/٢.

(٤) م. ن:٣٠٥/٢-٣٠٦.

(٥) الأعلون: من علا يعلو بمعنى العالي، يُنظر: اللسان:٣٧٧/٩-٣٧٩.

(٦) شرح ألفية ابن مالك،ابن الناظم:٣٠٠.

حُذِفتْ الألف لالتقاء الساكنين ووليت الواو والياء الفتحة التي كانت قبل الألف ولم يُبدِلوا الفتحة في نحو هذا بمجانس العلامة كما فعلوا في المنقوص لخِفّة الفتحة"[١]

وذهب النحاس في قوله تعالى: {وإنهم عندنا لمن المصطفين}[سورة ص:٤٧] إلى أن مصطفين جمع مصطفى زِدْتَ عليه ياء ساكنة ونوناً، والألف من مصطفى أولى بالحذف لأن قبلها فتحة[٢]، ويُقال مثل ذلك في (الأعلون)[٣].

ب- القول في (جوارٍ وغواشٍ)

نقل ابن جِنّي رأي سيبويه والمازني في صرف (جوارٍ وغواشٍ) إذ إنهم عدّوها اسم علم في حالتي الرفع والجر، أمّا يونس بن حبيب فلا يصرفهما ويجريهما مجرى الصحيح في ترك الصرف[٤]، إذ قال ابن جِنّي:"وكان أبو عثمان أيضاً يرى رأي سيبويه في صرف جوارٍ علماً وإجرائه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها. فيقول في رجل أو امرأة اسمها جوارٍ أو غواشٍ بالصرف في الرفع والجر على حاله قبل نقلهِ، ويونس لايصرف ذلك ونحوه علماً، ويجريه مجرى الصحيح في ترك الصرف"[٥]

والمقصود إذا سُمّيَ علمٌ بمسمى (جوارٍ وغواشٍ)، أي: الاسم المجموع على (فواعل) الذي مفرده (فاعلة)، والفعل المشتق فعلٌ ناقص، نحو:(جرى يجري، وغشا يغشو)، فإنَّ فيه حالتان: أولهما: إجراؤه على ماكان عليه؛ أي: معاملته معاملة الاسم المنقوص، رفعاً ونصباً وجرّاً؛ فنقول: هذه غواشٍ وجوارٍ، ومررتُ بغواشٍ وجوارٍ، ورأيتُ غواشياً وجوارياً.

وثانيهما: إجراؤه مجرى الممنوع من الصرف رفعاً ونصباً وجراً، قياساً على الاسم العلم الصحيح؛ فنقول: هذه غواشيُ وجواريُ ومررتُ بغواشيَ وجواريَ، ورأيتُ غواشيَ وجواريَ.

وأشار ابن جِنّي في كتابه (سر صناعة الإعراب) إلى أنك "لمّا حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل، وصار "جَوَارٍ وغَوَاشٍ " بوزن جَنَاح، فدخله التنوين لنقصانه على مثال مفاعل، فقلتَ: جوارٍ وغواشٍ ومجارٍ. يدلك على أنه لمّا نقص في حالتي الرفع والجر عن مثال مفاعل

---

(١) شرح ألفية ابن مالك:٣٠٠.

(٢) إعراب القرآن، النحاس :٨٦٩.

(٣) (الأعلى) وهو اسم مقصور قال به القرطبي: وهذه اللفظة مشتقة من اسمه(الأعلى) فهو سبحانه العلي، وقال للمؤمنين:{وأنتم الأعلون}، يُنظر: الجامع لأحكام القرآن:١٥/٣٣٤، و ينظر:م.ن. :١٨/٢٢٤ ، وينظر: الشاهد القرآني عند ابن جِنّي :٢٣١-٣٢٣.

(٤) يريد بالصرف التنوين. ومعروف أنه تنوين عوض لا تنوين صرف ، يُنظر:الخصائص:٣/٧٤،الهامش(٥).

(٥) الخصائص:٣/٧٤.

لحقه التنوين لنقصانه أنك إذا صرت إلى حال النصب، فجرى مجرى الصحيح كما من عادة المنقوص إذا نُصِبَ فأتممته، فقلت: رأيتُ جوازي وغواشي وعوالي، ونحو ذلك"[١]

وجاء في شرح الكافية الشافية أنَّ المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير منصرف إن كان غير علم كـ"جوارٍ" فلا خلاف أنه في الرفع والجر جارٍ مجرى "قاضٍ" في اللفظ[٢].

ومن شواهد الشافية التي شرحها البغدادي(ت:١٠٩٣هـ) صاحب خزانة الأدب الشاهد:

١٨٨- كجواري يلعبْنَ بالصحراء

قيل:"على أنَّ قوماً من العرب يجرون الياء مجرى الحرف الصحيح في الاختيار فيحركونها بالجر والرفع، وقال في شرح الكافية إنَّ هذا ضرورة، وهو المشهور، قال ابن عصفور في كتابه الضرائر:" فيه ضرورتان: احداهما اثبات الياء وتحريكها وكان حقه أن يحذفها فيقول: كجوارٍ، والثانية أنَّه حرفٌ ما لا ينصرف، وكان الوجه لمّا أثبت الياء إجراءً لها مجرى الصحيح أن يمنع الصرف، فيقول: كجواري"[٣]

كما وذهب ابن عصفور إلى أنَّ الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة يكون غير منصرفٍ، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب لخفّتها، وتحذف حركتها في حالتي الرفع والخفض فينقص البناء، مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف، فيدخل التنوين ويصير عوضاً من الياء المحذوفة، فتقول هذه جوارٍ ومررتُ بجوارٍ[٤].

٣. التعليل الصرفي لأبنية الاسم الممدود

الاسم الممدود: هو اسم معرب آخره همزة مسبوقة بألف زائدة، نحو: سماء، ورضاء، وسمراء، وشيماء، وخضراء، وحسناء... إلخ.

- **قياس الاسم الممدود:**

١- مصدر الفعل المعتل الآخر المبدوء بهمزة وصل، نحو: اهتداء من اهتدى، واستسقاء من استسقى، واستشفاء من استشفى، ونظيرها من الصحيح، نحو:انفصال-استخراج، من انفصل واستخرج.

٢- مصدر الفعل المعتل على وزن (أفعل)، نحو: ابداء واعطاء من أبدى وأعطى.

---

(١) سر صناعة الإعراب:١٧٠/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبدالله الطائي الجياني:١٥٠٦/٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤٠٣/٤-٤٠٤، وصدر البيت: ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدّتي كجواري...

(٤) الممتع في التصريف:٣٥٢/١.

٣- مفرد (أفعلة)، نحو: دعاء-أدعية، ورداء-أردية، وكساء-أكسية، وبناء-أبنية[١].

ومن الممدود السماعي نحو: الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والحِذاء بالكسر: للنعل، والفُتاء بالضم:لحداثة السن[٢].

أ- القول في (كساء وقضاء):

ذكر ابن جِنّي من الأسماء الممدودة، كساء وقضاء، فقال: "ومن ذلك قولهم: كِساء، وقضاء، ونحوه؛ أعْلَلْتَ اللام لأنَّك لم تعتدّ بالألف حاجزاً لسكونها، وسكون الألف قبلها؛ فاعْتَدَدْتَها من وجه ولم تَعْتَدِدْها من آخر"[٣]، فقصد ابن جِنّي أنَّ (كِساء) من الفعل كسا-يكسو، فأصل الهمزة واو، التي تقابل لام (فَعَلَ) ولمّا زيدت الألف قبل لام الكلمة (كحاجز)، وعدّها ابن جِنّي ساكنة، فقلبت لام الكلمة التي هي (الواو) إلى همزة، تخلّصاً من التقاء الساكنين، وكذلك قضاء من (قضى-يقضي)، وهمزتها غير أصلية بل ياء منقلبة عن (واو) في كِساء، ومنقلبة عن ياء في قضاء بدليل قول ابن جِنّي في تصغير (كِساء وقضاء):"ألا تراك تقول في التحقير:كُسَيّ، وقُضَيّ"[٤]، وعند جمعهما جمع تكسير قال: "وذلك قولك: أكسية وأقضية"[٥] أمّا ما كانت همزته أصلية من الأسماء الممدودة، فتُغيَّر وتبقى سواء عند التصغير أو عند الجمع، نحو: تصغير سِلاء وخِلاء: سُلَيّ وخُلَيّ، وعند جمعهما: أسلئة وأخلِئة[٦].

أمّا قُسَاء[٧]، فقد ذكر ابن جِنّي أنَّ القياس يقتضي اعتقاد كونها أصلية، اللهمَّ إلا أن يكون (قُساء) هو قسىً، فإن كان كذلك وجَبَ أن يحكم بكون همزة (قُسَاء) أنها بدل من حرف العلة الذي أبدلت منه ألف (قسيّ). وأن يكون ياءً أولى من أن يكون واواً[٨].

فنراه في هذا القول قد عبَّر عن كون همزة (قُساء) أهي أصلية أم منقلبة، فإذا قُصِدَ بـ(قُساء) (قسىً) فالهمزة هي بدل من حرف العلة الألف التي أصلها ياء، فلو أردنا التأكد من كون الهمزة واواً أو ياءً، عن طريق تصريف الكلمة في فعلها الماضي والمضارع (قسا-يقسو)

---

(١) الصرف الكافي:٢٠٢، التطبيق الصرفي:٨٩ ومابعدها.

(٢) شذا العرف:١٠٥.

(٣) الخصائص:٣٤٨/١.

(٤) م.ن. : ٣٥٤/١.

(٥) م.ن.

(٦) م.ن.

(٧) وهو اسم جبل، ينظر: الخصائص:٣٥٤/١ ، الهامش (٣)، وينظر: معجم البلدان :٣٤٥/٤.

(٨) م.ن.:٢٥٥/١.

نرى أنَّ أصل الألف واواً، فآثر أن يكون الأصل ياء أولى من الواو، وعلل في ابدال حرف العلة همزة بقوله:"لأنَّ ابدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَفاً بعد ألفٍ زائدة هو الباب"[١].

أمّا من ظن أن همزة (قُساء) أصلية فلا تبدل بل تبقى، ومَنْ أبدلها قال:"هذا حمل على الشذوذ، لأن ابدال الهمز شاذ"[٢].

ب- القول في صحراء (وصفراء وشقراء).

قال ابن جِنّي:"وقد يكون الحرفُ منقلباً فَيُضْطَرّ إلى قلبه، فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباً عنه. وذلك قولك في حمراء: حمراويّ، وحمراوات. وكذلك صفراويّ، وصفراوات. فتُقلب الهمزة واواً إن كانت منقلبة عن ألف التأنيث؛ كالتي في بُشرى وسَكرى. وكذلك أيضاً إذا نسبتَ إلى شقاوة فقلت: شقاويّ. فهذه الواو في (شقاويّ) بدل من همزة مقدَّرة، كأنك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة، فصارت في التقدير إلى شقاء، فأبدلت الهمزة واواً، فصار (شقاويّ) فالواو إذاً في (شقاويّ) غير الواو في (شقاوة). ولهذا نظائر في العربية كثيرة"[٣].

---

(١) الخصائص:١/٢٥٦.

(٢)م. ن:١/٢٥٦.

(٣) م.ن. : ٢/٣٤٨.

المبحث الرابع

التعليل الصرفي لأبنية الجموع:

الجمعُ: هو ضم شيءٍ إلى أكثر منه، والغرض منه الإيجاز والاختصار، وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير، فجمع الصحة ما سَلِمَ فيه لفظُ واحدهُ من التغيير،[١] ويسمى جمع السالم، ويكون على نوعين: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، أما النوع الثاني فهو جمع التكسير.

وقيل: هو لفظ دلَّ على أكثر من اثنين، فإذا كان مذكراً زيْدَ في حروفه واو ونون أو ياء ونون، مثل: الزيدون والزيدين.[٢]

أما إذا كان سالماً مؤنثاً زيْدَ على حروف مفرده ألف وتاء، مثل: زينبات وطالبات

أمّا جمع التكسير: فهو ما يدل على أكثر من اثنين مع تغيير صورة المفرد عند الجمع، ويكون على قسمين:

أ-جمع القلة: ما دلَّ على العدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، أو هو الذي تصدق على ثلاثة إلى عشرة، وأوزانها أربعة وهي: أفعُل، وأفعال، وأفعِلة، وفِعْلة،[٣] كأكلُبٍ وأقفالٍ وأرغفةٍ وفتيةٍ.

ب- جمع الكثرة: ولهذا الجمع أوزان كثيرة[٤]، وقد حُدِّدَت بثلاثة وعشرين وزناً،[٥] وعلل اللغويون القُدامى هذه الكثرة باختلاف اللغات، وعللها المحدثون باختلاف اللهجات الإقليمية،[٦] أو الضرورة الشعرية، أو السجع، أو اختلاف المعنى،[٧] ويُطالعنا الدكتور عبدالصبور شاهين

---

(١) ينظر:شرح المفصّل لابن يعيش:٢١٣/٣، وشرح ابن عقيل:٦٠/١-٧٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٠١،

(٢) ينظر:شذا العرف:١٠٦-١٠٧، المهذب في علم التصريف:١٧٨ ومابعدها.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٠٣-٢٠٤،وقد ذهب الفرّاء إلى أكثر من ذلك فقد ذكر أبنية أخرى للقلة، نحو(فُعَل) مثل:ظلمة وظُلَم، و(فِعَل) مثل:نعمة ونِعَم، و(فِعَلَة) مثل:دُرْج ودِرَجَة، و(فَعَلَة) مثل: أكلة، وزاد أبو زيد الأنصاري بناءً آخر نقلهُ التبريزيّ(أفْعِلاء) مثل: أصدقاء، غير أن الجمهور من النحاة والتصريفيين اتفقوا على الأربعة أبنية فقط، يُنظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:٩٤.

(٤) ينظر: الصرف الكافي:٢١٤ ومابعدها، وينظر:جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية:٧ وما بعدها ، والفيصل في ألوان الجموع:٩ وما بعدها.

(٥) ينظر: شذا العرف:١٠٩.

(٦) ينظر: فقه اللغة المقارن، د.ابراهيم السّامرّائي:٢٢-٢٦.

(٧) ينظر: معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي:١٢٩ وما بعدها.

بتفسيره للعلاقات الصوتية بين هذه الأبنية، فذهب يصنّفها إلى مجموعات متجانسة صوتياً.[١]

المطلب الأول

التعليل الصرفي لأبنية جمع المذكر السالم:

هناك ألفاظ تلحق بجمع المذكر السالم منها: أولو، وبنون، وأهلون، وأرضون، وسنون، ومئون، وعالمون، وغضون، وعزون، وأبون، وأخون، وألفاظ العقود.[٢]

أما شواذ الجمع فقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي من هذه الجموع التي ذكرها سيبويه، إذ ذهب إلى أنَّ مجيء بناء الجمع على غير بناء واحِدِهِ المستعمل في الكلام، منها: قالوا: أراهِط في رَهْط، فجمعوا "فَعْل" على "أفاعِل" والقياس يقتضي كونه جمع "أفْعُل" نحو: أرْهُط، وقالوا في أهلٍ وأرضٍ، أهالٍ وأراضٍ، فجمعوا "فَعْلَل" على "فعالي"، أما القياس هو أن يكون جمعاً لـ"فَعْلاة" كأهلاة وأرضاة.[٣]

وذكر ابن سيدة من شواذ الجمع، نحو: عروض وأعاريض، وحديث وأحاديث، سور وسُوَار وأساور، وأسقية وأساقٍ وأسْوِرة وغيرها.[٤]

قال ابن جِنّي في كتابه اللمع في العربية: "اعلم أن الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف وهو على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير فجمع التصحيح ما سلم منه نظم الواحد وبناؤه وهو على ضربين جمع تذكير وجمع تأنيث ... وجمع التكسير وهو كل جمع تغير نظم الواحد وبناؤه وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد"[٥]

أما ما ذكره ابن جِنّي في جمع التذكير: أنّه يرفع بالواو والنون، وينصب ويُجر بالياء والنون، فتكون الواو علامة الجمع وعلامة الرفع، وفُتِحَتْ نون الجمع لسكون الواو قبلها، وكذلك الياء تكون علامة النصب والجر والجمع أيضاً، فإذا أضيف هذا الجمع أُسقِطت نونه للإضافة، تقول: هؤلاء مسلمو زيدٍ ومررتُ بمسلمي زيدٍ ورأيتُ مسلمي زيدٍ.[٦] وقال أيضاً في مسألة حركة

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:١٣٤ وما بعدها، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:٩٤.

(٢) ينظر: الصرف:٢٤٦.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٢٣ نقلاً عن كتاب سيبويه:٤/٢٦٩-٢٧٠.

(٤) ينظر: المخصّص: مج:٤/١٤/١١٤-١١٥.

(٥) اللمع في العربية: ٢٠-٢٢.

(٦) ينظر: م.ن. : ٢٠.

نوني التثنية والجمع في كتابه علل التثنية: "وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع...فتحة وكلتاهما متحركة بالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع"[١]

وذهب علماء اللغة إلى تعليلات مختلفة في جمع المذكر السالم بما فيه زيادة الواو والنون رفعاً والياء والنون في حالتي النصب والجر.

منهم سيبويه، قال: وإذا جمعت ... لحقتها زائدتان: الأولى منهما، حرف المد واللين،والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو ومضموم ما قبلها في الرافع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الإثنين"[٢] أي أنَّ تعليل سيبويه كان للتفريق بين نوني المثنى والجمع.

وعلل المُبرّد أنهم إنما حرّكوا نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحُرِّكت نون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيهما، وذلك انها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ولا يستقيم توالي الكسرات أو الضمات مع الياء أو الواو.[٣]

أما عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى اختيار الفتح في نون الجمع لأمرين:

الأول: هو للفرق بينه وبين المثنى؛ والثاني: أنَّ الكسرة لم تنتقل في المثنى لوجود قبلها ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، أما فتحها مع الجمع فليتعادل خفة الفتحة ثِقَل الواو المضموم ما قبلها أو الياء المكسور ما قبلها.[٤]

ووضَّح أبو البركات الأنباري علّة جعل إعراب المثنى والجمع بالحروف دون الحركات وذلك "لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل كذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع".[٥]

وقال ابن جني في (أجمعون): "وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، وقيل:"أكانت العرب تُطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفكانت توجِز؟ قال: نعم ليُحْفَظ عنها"[٦]، وأضاف قائلاً:"واعلم أنَّ العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الاكثار أبعد. ألا ترى

---

(١) علل التثنية: ٨٥.

(٢) الكتاب:١٧/١.

(٣) المقتضب:٦/١.

(٤) التعليل النحوي في كتاب (المقتصد) لعبدالقاهر الجرجاني، شهير عبدالغني محمد صالح ،رسالة ماجستير:٣٩.

(٥) أسرار العربية،أبو البركات الأنباري: ٦٢.

(٦) الخصائص:٨٤/١.

أنها في حال إطالتها وتكريرها مُؤْذِنَةً باستكراه تلك الحال وملالها"،[1] فعلّلَ ابن جِنّي مع مجيئها ضرورة للتوكيد، فقال:"ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة –مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها– أنهم لمّا أكَّدوا فقالوا: أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، لم يعيدوا أجمعون البتّة، فيكرروها فيقولون: أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض"،[2] فمذهبه في التحليل هنا أنها للتوكيد وأنها لإيجاز الكلام[3]، وهذا التحليل راجح، لما فيه من اتباع لواقع اللغة، فلا كلام بلا قانون يحكمه ومعنى يقصده.

وقال ابن جِنّي:"فأمّا الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان في أجمع لحذفها" [4] وذهب إلى أنَّ "أجمُع" المضمومة العين إلى كونها جمع تكسير، فإذا كان كذلك فما هو مفرده؟، فاستدلّ بكونه جمع "جَمْع" من قوله تعالى:﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [سورة القمر:٤٥] فقال:"ويجوز عندي أيضاً أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة؛ وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ﴾ [سورة يوسف:٢٢] أنَّه جمعُ أشَدّ، على حذف الزيادة، قال: وربما استُكْرِهوا على حذف هذه الزيادة في الواحد،[5] وأنشد بيت عنترة:

عهدي بِهِ مَدَّ النَّهار...[6]

أي أشدّ النهار، يعني أعلاه وأمتعه، وذهب سيبويه في أشُدّ هذه إلى أنها جمع شِدَّة، كنعمة وأنْعُم"[7]. وذهب أبو عثمان إلى أنّه جمع لا واحد لهُ.[8]

قيل:"أشدُّ في قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ﴾ [سورة الأنعام:١٥٢] أي قوته، وهو ما بين ثماني عشرة إلى ثلاثين، وهو ما جاء على بناء الجمع، وقيل هو جمع لا واحد له من لفظه مثل أبابيل، وعباديد، وقال سيبويه واحدة من شِدة بالكسر، وهو حسن في المعنى، لأنَّهُ يُقال:بلغ الغلام شدته، ولكن لا تُجمع فِعلة على أفعُل، وأمّا أنعُم فإنما هو جمع نُعُم من قولهم يوم بؤسٌ ويوم نُعُم، وقيل واحده شّد بالفتح مثل كلب وأكلُب، وقيل واحده شِد بالكسر مثل ذئب وأذوب"[9]

---

(١) الخصائص:٨٤/١.

(٢) م.ن.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب، محمد عبدالمنعم الجرجوي: ٧٦٥/٢-٧٦٦.

(٤) الخصائص :٨٥/١.

(٥) م.ن. :٨٦/١-٨٧.

(٦) عهدي به مدَّ النّهار كأنّما خُضِبَ اللبان ورأسه بالعظلمِ، ينظر: ديوانه: ١٨.

(٧) الخصائص:٨٧/١.

(٨) م.ن.

(٩) الفيصل في ألوان الجموع:٢٣٧.

المطلب الثاني

التعليل الصرفي لأبنية جمع المؤنث السالم:

أراد ابن جِنّي أن يصوغ قاعدة عامة لجمع المؤنث السالم بإلحاقها زيادة على بنيتها (الألف والتاء) من دون أي تغيير أو تحريف في أصولها، نحو:هِند–هِندات، وزينب–زينبات، وهكذا.

ومن وجهة نظر علم اللغة الحديث تكون طريقة الجمع بإلحاق فتحة طويلة وتاء في آخره، والأسماء التي تُجمع هذا الجمع هي:

١–كل ما خُتم بتاء التأنيث، حتى لو كان عَلَماً لمذكّر، مثل طلحة، وحمزة و...، عدا بعض الكلمات وهي: امرأة، وشاة، وقلة، وأمة، وشفة.

٢– كل ما سُمّيَ به مؤنث، حتى لو خلا من التاء، مثل: زينب وسعاد.

٣–كل ما خُتم بألف التأنيث المقصورة والممدودة، مثل: ليلى، وصحراء.

٤–ماكان وصفاً لغير العاقل، مثل: فارِهْ، وشامِخ، وشموس.

٥–ما كان اسماً لغير العاقل مصغّراً، مثل:قُلَيْم، ودُرَيْهِم.

٦–الخماسي الذي لم يُسمع له جمعٌ مُكسّر، مثل: سُرادِق، واصطبل.(١)

قال ابن جِنّي: "إن علم التأنيث يلحق الكلمة (نيّفاً عليها وزيادة موصولة بها) وصورة الاسم قبلها قائمة برأسها؛ وذلك نحو قائمة وعاقلة وظريفة، وكذلك حال ياءي الإضافة؛ نحو زيديّ وبكريّ ومحمديّ؛ وكذلك ما فيه الألف والتاء؛ نحو هندات وزينبات؛ انما يلحقان ما يدخلان عليه من عجزه وبعد تمام صيغته، فإذا أنت حذفت شيئاً من ذلك فإنك لم تعرض لنفس الصيغة بتحريف، وإنّما اخترمت زيادة عليها واردة بعد الفراغ من بنيتها"(٢).

وقد علّل أبو البركات الأنباري زيادة الألف والتاء في آخر الجمع نحو مسلمات وصالحات، قال:"قيل:لأن أولى ما يُزاد حروف المد واللين وهي الألف، والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنها أخف منها"(٣)، وتُحذف تاء المؤنث من المفرد؛ لأنّ التاء في الجمع تعوّض عنها فقال: "والأصل في مسلمات وصالحات: مسلمتات وصالحتات، الا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة"(٤) فحذفُ التاء الأولى الدالة على التأنيث وبقاء الثانية الدالة على الجمع والتأنيث.

---

(١) ينظر:المنهج الصوتي للبنية العربية:١٣١.

(٢) الخصائص:٣/٦٥–٦٦.

(٣) أسرار العربية:١/٦٨.

(٤) م.ن: ١/٦٨.

أما ابن يعيش فقد ذكر اختلاف اللغويين في هذه الألف والتاء فقال:"فقد اختلفوا في هذه الألف والتاء فقال بعض المتقدمين التاء للجمع والتأنيث ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد، وقال قوم التاء للتأنيث والألف للجمع؛ والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث... والذي يدل على ذلك أمران:(أحدهما) اسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك مسلمات فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع... (والأمر الثاني)... إنما زادوا حرفين لأن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم... اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها... واختيرت التاء معها لوجهين(أحدهما) أنها تشبه الواو ولذلك أبدلت منها في مواضع كثيرة نحو تكأة وتخمة... (والوجه الثاني) أنها تدل على التأنيث"[١]

وإذا دلَّ جمع السالم بنوعيه عند النحاة على أكثر من اثنين أي عدد قليل لا يتجاوز العشرة، فمنها لجموع القلة التي هي للتكسير وأخرون كان رأيهم–أنهما صالحان للكثرة والقلة ما لم توجد قرينة تعين أحد الأمرين، نحو قوله تعالى:﴿ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾[سورة البقرة:٢٠٣] فالمرجو بالأيام "أيام التشريق" وهي قلة، وقوله تعالى:﴿ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾[سورة سبأ:٣٧] فلا يجوز أن تكون الغرف كلّها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر.[٢]

- **القول في الجمع على صيغتي فُعلة وفِعلة:**

إن ممّا علَّله ابن جِنّي في هذا الجمع هو جمع فُعلة وفِعلة على وزن (فُعُلات) بضم العين نحو غُرُفات، و على وزن (فِعِلات) بكسر العين نحو كِسِرات، قال ابن جِنّي:"كان مثال فَعْل أعدل الأبنية، حتى كَثُرَ وشاع وانتشر. وذلك أنَّ فتحة الفاء، وسكون العين، وإسكان اللام، أحوالٌ مع اختلافها متقاربة؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء. منها أنَّ كل واحدٍ منها يُهْرَب إليه ممّا هو أثقل منه؛ نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة: فُعُلات، بضم العين نحو غُرُفات، وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات، ثم يُستثقل توالي الضمتين والكسرتين، فيُهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرَفات، وكِسَرات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات، وكِسْرات، أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة، والكسرة إليهما"[٣]

وفسّر هذه الظاهرة علماء اللغة القدماء بأنها ظاهرة الإتباع الحركي، فقد ذكر المُبرّد أن ما كان على وزن فِعلة فيه وجوه، أحدهما: (فِعِلات) تتبع الكسرة الكسرة،[٤]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش:٦/٥.

(٢) ينظر:جموع التصحيح والتكسير:٩/٨.

(٣) الخصائص :٦٠/١.

(٤) المقتضب:١٩٠/١.

وأمّا ما كان على وزن (فُعلة) ففيه أوجه منها: تتبع الفتحة الضمة في (فَعُلات)، نحو :ظُلُمات وظَلَمات.[١]

وذكر سيبويه أن من العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء.[٢]

المطلب الثالث

التعليل الصرفي لأبنية جموع التكسير

عرف علماء اللغة جمع التكسير بأنه: ما يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه، وفي أصوله مع تغيير حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع.[٣] واستعمال العرب للجموع اذا أرادوا عدداً محدوداً لا يقل عن الثلاثة ولا يزيد على العشرة، صيغاً معينة لهذا العدد واذا أرادوا أكثر من عشرة بأن يكون: أحد عشر، أو اثني عشر أو أكثر فهم يستعملون صيغاً أخرى دالة على الكثرة، فالنوعان متشابهان في المبدأ ومختلفان في النهاية. واشهر الصيغ الدالة على القلة: أربع صيغ هي: أفعِلة، وإفعال، وأفعُل، وفِعْلة، وتسمى الصيغ الأخرى (صيغ جموع الكثرة) الدالة على الكثرة، نحو: فُعْل –وفواعل، ومفاعل، وفُعُل، وغيرها.[٤]

وقد عبَّر ابن جِنّي عن **جمع القلة**، بقوله في باب(في اللغة المأخوذة قياساً):"ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إنَّ ماكان على فَعْلٍ فتكسيره على أفعُل، ككلب وأكلُب، وكعب وأكعُب، وفرخ وأفرُخ. وما كان على غير ذلك أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال؛ نحو جَبَل وأجبال، وعنق وأعناق، وابل وآبال... كنت تحمله عليه للوصية التي تقدّمت لك في بابه. وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرِجْز الذي هو العذاب فكنت قائلاً لا محالة: أرجاز؛ قياساً على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى... وكذلك لو احتجت إلى تكسير دمثر لقلت: دماثر، قياساً على سِبَطْر وسباطر"[٥]

وكلام ابن جِنّي هذا في أقيسته جمع القلة الذي يأتي على أوزان محددة وهي: أفعُل– وأفعالٌ، نحو: أذرع، وأقفال، يُضاف إليها: أفعِلة نحو أجنحة، وفِعْلة، نحو: فتية وصِبية، وهذه الأوزان يُقاس عليها وإن لم يُسمع بها؛ لأنه ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب؛ أي: يمكن جمع (بَنْد) على (أَبْنُدٍ) مثلما جرى جمع كَعْب على أكعب.

---

(١) المقتضب:١٨٩/٢.

(٢) التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد، انتصار الخزاعي، رسالة ماجستير :٢٦٧–٢٦٨.

(٣) جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، عبدالمنعم عبدالعال، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٧٧ :٢٧.

(٤) م.ن. :٢٩–٣٠، وينظر: جهود ابن جِنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، د.غنيم غانم الينبعاوي:٢١٩.

(٥) الخصائص :٤٢/٢–٤٣.

- **القول في مجيء (فَعَل) على (أفعال)**

ورد في الخصائص في باب (في ترافع الأحكام):"من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من (فَعَل) على (أفعال) نحو عَلَمٍ وأعلام وقدمٍ وأقدام ورَسَنٍ وأرسان... قال سيبويه:فإن كان على (فَعَلَة) كسّروه على (أفْعُلٍ)؛ نحو أَكَمَة وآكُم ولأجل ذلك ما حُمِل أَمَةٌ على أنّها (فَعَلَة) لقولهم في تكسيرها:(آمٍ)"،[1] وذكر ابن جِنّي أنَّ سيبويه لم يُعلِّلهُ. فعلّله بقوله:"والقول فيه عندي أنَّ حركة العين قد عاقبتْ في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رَمِثَ رَمَثاً، وحَبِطَ حَبَطاً... فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين؛ فقالوا حَقِل حَقْلَةً... فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث، ومن ذلك قولهم: جَفْنَة وجَفَنات، وقَصْعَة وقَصَعات"[2]

وأشار ابن جِنّي إلى جمع القلة (فَعَل – أفعال) نحو: عَلَم–أعلام وغيرها، أمّا الجمع الذي ذكره سيبويه (فَعَلَة–أفْعُل) من دون تعليل، ولقد علّله ابن جِنّي أنَّ حركة العين تَبِعَت حركة تاء التأنيث في: أكَمَة–آكام، ومثله: رَقَبَة–أرقب، وناقة وأينُق، وشبّه ذلك بِجَفْنَة وجَفَنَات الذي هو جمع مؤنث سالم، أ]: أي: أنّ العلة في ذلك ترافع الأحكام، فالقياس على فَعَل على أفعالٍ، مثلما القياس في جمع فَعْلٍ على أفعُلٍ، فلا يستوجب جمع أكَمَةٍ على آكام، وليس على آكم؛ إلّا أنّ الذي يسوّغ جمعها على أفْعُلٍ أن حركة العين تتعاقب بين فتح وسكون تبعاً لتاء التأنيث على نحو تحرّكها حين جمع فَعْلةٍ على فَعَلان، مثل: قَصْعة تجمع على قَصَعات فترافعتا الأحكام أي تبادلتا الحكم بين الحركة والسكون، ومثلها جَفَنات،

قال الشاعر:[3]

لنـــا الجَفَنـــاتُ الغُـــرُّ يَلْمَعْـــنَ بالضُّـــحى وأســـيافُنا يَقْطُـــرْنَ مـــن نَجْـــدةٍ دَمـــا

وذكر سيبويه أنَّ ما كان على (فَعلة) إذا أردت في العدد جمتعه بالتاء وفتحت العين، نحو: جمرة–جمرات وجفنة–جفنات، فالجفنات جمعها على الكثرة جِفان.[4]

ويعلل المُبرّد ذلك بأن هذا يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات.[5]

---

(١) الخصائص :٢/١١٠.

(٢) م.ن. :٢/١١٠–١١١، والحقلة: من أدوات الإبل، يصيبها من أكل التراب مع البقل، ينظر: الهامش(١).

(٣) ديوان حسان بن ثابت: ٢٣٩.

(٤) الكتاب:٢/١٨١.

(٥) المتقتضب:٢/١٨٩، وينظر: التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد :٢٦٨–٢٦٩.

- **القول في (أرواح) على وزن (أفعال)**

قال ابن جِنّي:"وكذلك عين رِيْح قُلبت للكسرة ياء، ثم لمّا زالت الكسرة عادت واواً فقيل: أرواح و رُويحة، وكذلك قولهم: موسِر وموقِن، فلمّا زالت الضمة عادت الياء قالوا: مياسر، ومياقن، فقد ترى أن انقلاب حرف اللين إلى مثله لايستقرّ ولا يستعصِم؛ لأنَّه بعد القلب وقبله كأنه صاحبهُ"(١)

نستنتج من قول ابن جِنّي قاعدة صرفية وهي أنَّ حرف اللين الواو أو الياء يُقلب إلى جنس الحركة التي تسبقه أو تليه، فعين (ريح) أصلها واو قُلبت ياء بسبب الكسرة التي في فاء الكلمة، والياء تناسب الحركة التي مثلها وهي الكسرة، وكذلك موقِن وموسِر، حين كانت الكسرة بعد الواو قُلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة بعدهُ فصارت مياسر ومياقن.

والريحُ جمعُها القلة أرواح وأرياح، وجمعها في الكثرة رِياح بالكسر.(٢)

وأشار ابن عصفور إلى جمع (ريح) (أرواح) بالواو معللاً ذلك لزوال موْجِب قلبها ياء في ريح وهو سكونها وانكسار ما قبلها.(٣)

- **القول في ثَوْر وثِوَرَة**

أكد ابن جِنّي في الجمع على ضرورة مراعاة مفرده وحاله، لكونه أسبق من الجمع، فقال:"ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد، لأنّه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لمّا أعلّت الواو في الواحد، أعلّوها أيضاً في الجمع، في نحو قيمةٌ وقِيَمٌ، وديمةٌ ودِيَمٌ، ولمّا صحَّت في الواحد صحّحوها في الجمع، فقالوا:زَوْج وزِوَجَة، وثوْر وثِوَرة"(٤)

أمَّا مجيء جمع ثور على ثِيرة ففيها أقوال، إذ أضاف قائلاً:"فأمّا ثِيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال: أما صاحبُ الكتاب فحملَهُ على الشذوذ"،(٥) أمّا المُبرّد فقال بإعلاله؛ ليفصلوا بذلك بالثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقِط،(٦) لأنَّهم يصحّحون واوه لا غير فيقولون (ثِوَرة)(٧) ويُريد أن أصله (ثِيَرة) فانقلبت الواو لسكونها ثم حُرّكت الياء فأُقِرَّت بحالها؛ لأنَّ أصلها من

---

(١) الخصائص:١٥/٣، وينظر: المقتضب:٢٨٢/٢.

(٢) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع:٢٢٠.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف:١٥٩/١.

(٤) الخصائص:١١٣/١.

(٥) م.ن. وينظر: الكتاب:٣٦١/٤، الأصول في النحو:٢٦٤/٣، المنصف:٣٤٥/١، الممتع في التصريف:٣٠٦/١، شرح شافية ابن الحاجب:١٣٧/٣.

(٦) الأقط: يُتَّخذ من اللبن المخيض، يُطبخ ثم يُترك حتى يَمْصُل، والقطعة فيه أَقِطَة، ينظر: تهذيب اللغة: ١٨٩/٩.

(٧) ينظر: الأصول في النحو:٣٦٤/٣-٣٦٥.

السكون، وقيل: إن أصله مقصورٌ من (فِعالة) كأنه في الأصل (ثيارة) ثم قُصِرت الكلمة بحذف الألف فبقي القلب بحاله، ومذهب ابن جِنّي جواز القول في أصول غير ملفوظ بها –إلا أنها مع ذلك مقدَّرة وهذا كثيرٌ في كلام العرب "ألا تراهم أنهم قد أجمعوا على أنّ أصل (قامَ:قَوَمَ)وهم مع ذلك لم يقولوا قط: (قَوَمَ)".[١] أي: أنه مثلما صحّ وجود أصل مفترض لقام الفعل الأجوف المعتل الذي كان أصله المفترض (قَوَمَ) إلّا أنه أُعِلَّ بقلب واوه المتحركة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ صحَّ كذلك افتراض (ثِيارة) لتحذف الألف على سبيل القصر فتكون (ثِيرة) بالقياس على النظائر.

وقيل: الثور: بفتح وسكون:ذكر البقرة والأنثى:ثورة، والجمع ثيرة.[٢]

وقيل:سُمِعَ جمعه على ثِوَرة، وثِيَرة.[٣]

- **التعليل الصرفي لأبنية جموع الكثرة**

ويأتي على أبنية كثيرة دالة على أكثر من عشرة، وأشهر جموع الكثرة ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً، منها: فُعْلٌ وفُعَلٌ وفِعَلٌ وفُعَلةٌ، وفَعَلةٌ، وفُعْلى، وفِعْلةٌ وفُعّلٌ، وفُعّالٌ، وفِعالٌ، وفُعُولٌ، وفِعلانٌ وفُعلانٌ وفُعَلاءٌ وأفعِلاءٌ، وفواعلٌ وفعائلٌ، وفَعاليٌ، وفَعَالى، وفَعاليّ، وفَعاللٌ، وفعاليلٌ.[٤]

وقد ورد في الخصائص **جمع تكسير (فُعْل) ومفردها (فُعْل) كالفُلْك:**

قال ابن جِنّي:"ما جاء عنهم من تكسير فُعْل على فُعْل؛ كالفُلْك في قول سيبويه لمّا كسّرته على الفُلْك فأنت إنَّما غيّرت اعتقادك في الصفة، فزعمت أنَّ ضمة فاء الفُلْك في الواحد كضمّة دال دُرْج وباء بُرْج، وضمّها في الجمع كضمّة همزة أُسْد وأُثن جمعُ أسَد ووَثَن؛ إلا أن صورة فُلك في الواحد هي صورته في الجمع، لم تنقص منها رسماً، وإنَّما استحدثتَ لها اعتقاداً وتَوَهّماً"[٥]

ولقد بيّن أن هذه الصيغة لجمع التكسير هي نفسها في المفرد ولم تتغير بِنيتها عند جمعها؛ وانما الذي تغيّر هو الاعتقاد أو ما نسميه دلالة السياق هي التي تحدّد كون هذه الصيغة مفرداً أو جمعاً. ومما يُعزِّز قول ابن جِنّي ما ورد من القرآن الكريم من مواضع الافراد ومواضع الجمع[٦] و(فُلك) على صيغة (فُعْل) تدل على الجمع من ذلك قوله تعالى:﴿ **وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى**

---

(١) المنصف:١/٣٤٧-٣٤٨.

(٢) الفيصل في ألوان الجموع:١٣٩

(٣) م.ن: ٢٣٠.

(٤) ينظر:جموع التصحيح والتكسير:٤٤ ومابعدها.

(٥) الخصائص:٣/٦٦-٦٧.

(٦) وردت لفظة (فلك) في ثلاثة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبدالباقي:٥٢٦.

﴿ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ﴾ [سورة البقرة:١٦٤]، قال القرطبي:"الفُلك: السُّفُن وإفراده وجمعهُ بلفظٍ واحدٍ، ويُذكّر ويُؤنَّث"[١] وقال:"ووجه الآية في الفُلك: تسخير اللهُ إيّاها حتى تجري على وجه الماء ووقوفها فوقه مع ثِقَلِها"[٢] وسُمِّيَت السفينة (فُلك) لأنّها تُدارُ في الماء، ويُقال أنَّ الواحدَ والجمعَ في هذا الاسم سواء،[٣] وقد وردت (الفلك) والمقصود بها الأفراد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ (سورة هود:٣٧)، أي: السفينة المأمور بصنعها سيدنا نوح(عليه السلام)[٤].

وذكر في موضع آخر:"ومثل قول العرب في جمع الفُلْك: الفُلْك؛ كسَّروا فُعْلاً على فُعْلٍ، من حيث كانت فُعْل تُعاقِب فَعَلاً على المعنى الواحد؛ نحو الشُغْل، والشَغَل، والبُخْل، والبَخَل، والعُجْم، والعَجَم. العُرْب والعَرَب"[٥]

وذكر أنَّ فُعْل وفَعَل أختين مُعتقبتان على المعنى الواحد، وقال:"وبابُهُ جاز أيضاً أن يُكسَّر فُعْل على فُعْل؛ كما ذهب إليه صاحب الكتاب في الفُلك إذ كُسِّر على الفُلك؛ ألا ترى أن قوله عزَّ اسمه:﴿ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ﴾ [سورة الشعراء:١١٩] يدلُّ على أنَّه واحد، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾ [سورة يونس:٢٢] فهذا يدلُّ على الجمع. فالفلك إذن في الواحد بمنزلة القُفْل، والخُرْج، والفُلْك في الجميع بمنزلة الحُمْرِ والصُّفْر"[٦] والفلك المشحون بمعنى السفينة.[٧]

ومثله (هِجان) و (دِلاص) للمفرد والجمع، قيل: ناقةٌ هِجانٌ ونوقٌ هِجانٌ، ودِرعٌ دِلاصٌ ودوروعٌ دِلاص، والهِجان الكريم من الإبل، والدِلاص: الدروع البرّاقة، يُقال: دِلاص ودُلاص وهي بمعنى واحد.[٨]

---

(١) تفسير القرطبي:١٩٤/٢، وينظر: أسرار اللغة لأبي البركات الأنباري:٧١/١.

(٢) تفسير القرطبي:١٩٤/٢.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة:٧٩٨.

(٤) ينظر:تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد بن الفراء البغوي : ٤٤٧/٢

(٥) الخصائص:١٠٢/٢.

(٦) م.ن :١٠٣/٢.

(٧) ينظر: تفسير النسفي:٥٧٤/٢، تفسير ابن كثير:٢٨٤/٤،أسرار العربية:٧١/١.

(٨) ينظر: أسرار العربية:٧١/١.

- **القول في تكسير اسم الفاعل على (فَعَلة وفُعَلة)**

لاسم الفاعل في جمعهِ عدّة أوزان منها وزنا: (فَعَلة وفُعَلة) وقد تطرَّق ابن جِنّي إلى هذين الوزنين مُشيراً إلى أنَّ لام الكلمة أضعف من العين ودليلُهُ في ذلك تكسير (فاعل) مما أعتلَّت لامه يأتي على (فُعَلَة)، نحو: قاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة أصلهما: قُضَية وغُزَوة،[١] على وزن (فُعَلةٍ) وذلك لأنَّ الواو والياء إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلها قُلبتا ألفاً،[٢] وقابله أو وازنه ابن جِنّي باسم الفاعل الصحيح اللام أي ممّا كانت لامُهُ حرفاً صحيحاً غير معتل، نحو: كافر وكَفَرَة، وبارّ وبَرَرَة، فجمع التكسير يكون على (فَعَلَة)،[٣] وقيل: إنَّ (فُعَلَة) أصله (فَعَلَة)، وأن فتحة الفاء حُوِّلَت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها.[٤]

أمّا اذا كان اسم الفاعل معتل العين على ما ذكر ابن جِنّي فإن جمعُ التكسير له يأتي على ما يأتي به الصحيح على (فَعَلَةٍ)، نحو: حائكٌ وحَوَكةٌ، وخائنٌ وخَوَنةٌ، وبائعٌ وباعةٌ، وسائدٌ وسادةٌ.[٥] وكان تعليله لذلك بقوله: "أفلا ترى كيف أعتُدَّ اعتلال اللام، فجاء مخالفاً للصحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين؛ لأنَّها لقوَّتها بالتقدم لحقت بالصحيح"[٦] ولعلَّ الأظهر أنَّ لحوقها بالصحيح ليس بمجرَّد التقدُّم، بل لتحرّكها ولم تُقلب ألفاً (حَوَكَة) مع انفتاح ما قبلها خروجاً من اللبس في قلبها إلى (حاكة) حينئذٍ لا يُعرف أهو منقلبٌ عن واو أم عن ياء، وقد عُلِمَ أنَّ الجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها، ولهذا صرَّح الأشموني بشذوذ تصحيح الواو في حَوَكَة وخَوَنة لأنّها خرجت عن قاعدة قلب الواو ألفاً إذا تحرَّكت وانفتح ما قبلها.[٧]

ومن ذلك ما شذَّ مما لامه معتلَّة نحو سَرِيّ جاء جمعه على سَراة أي على (فَعَلة) محالفاً للقاعدة أو القياس، وقياسه (فُعَلة) واستدل على ذلك بقوله:"وحكى النَضِر سُراة"[٨] أي: على القياس.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل:١/٧٣-٧٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣/١٠٠-١٠١.

(٣) الخصائص:٢/٤٨٦.

(٤) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع: ٥٤-٥٥.

(٥) ينظر: الخصائص:٢/٤٨٦-٤٨٧.

(٦) الخصائص:٢/٤٨٧.

(٧) ينظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك:٤/١١٩.

(٨) ينظر:الخصائص:٢/٤٨٧.

- **أما القول في جمع (الحَوَكة والخَوَنة)**

قال ابن جِنّي:"وممّا ورد شاذّاً عن القياس ومُطَّرِداً في الاستعمال قولهم: الحَوَكة، والخَوَنة، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأبّ، ولا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمة ولا في صائم:ؤصَوَمة، ولو جاء على فَعَلة ما كان إلا مُعلّاً. وقد قالوا على القياس: خانة"[١] وأضاف:"ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء: لم يأتِ عنهم في نحو بائع، وسائرٍ بَيَعة ولا سَيَرة"[٢]

وقد جرى تعليله على الشذوذ قال:"وإنَّما شذَّ ما شذَّ من هذا ممّا عينه واو لا ياء، نحو الحوكة، والخونة والخَوَل، والدَوَل"،[٣] أراد أن الماضي من الحوكة والخونة، حاكَ، وخانَ ومضارعهما، يَحولُ ويخون، ممّا أصل عينهِ حرف علة أي (معتل الواو)، والقاعدة في اشتقاق اسم الفاعل تنصُّ على أن يكون مهموزاً نحو حائك، وخائن كبائع وسائر،[٤] أمّا عند الجمع فألف الفاعل هي أقرب إلى الياء وأبعد عن الواو، لذا بقيت الواو دون قلبها ياء، علماً أنَّ المصدر منها (حياكة وخيانة)، لذا عدَّه شاذاً، وقد بيَّن ابن جِنّي ذلك قائلاً: "وعلّته عندي قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صحَّحْت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البَيَعَة، وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوَغ من إنقلاب الواو إليها، لبعد الواو عنها، ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفاً استحساناً ووجوباً، نحو قولهم في طيء: طائي، وفي الحيرة:حاريّ"[٥]

أمّا حَوَكة فهي جمع حائك: وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحيكه، وقيل: يحوكه حوكاً وحياكةً: إذا أنسجه، وقد جاء حاكه على القياس،[٦] أمَّا سيبويه وابن عصفور فقد ذكرا بأنَّ الحَوَكة والخَوَنة جاءا على الأصل.[٧]

أمّا ما يراه علم اللغة الحديث من أنّ الواو والياء –إذا وقعتا مصوّتين، تكونا ضعيفتين، وقد يحدث هذا في صيغتين شائعتين، مشتملة إحداهما على الصامت الضعيف، على حين خَلَت

---

(١) الخصائص :١/١٢٤.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن :١/١٢٤.

(٤) ينظر: قاعدة اسم الفاعل من الصرف الكافي:١٢٧.

(٥) الخصائص:١٢٤-١٢٥.

(٦) ينظر: الصحاح للجوهري:٤/١٥٨٢،وشرح شافية ابن الحاجب:٣/١٠٦، إيجاز التعريف في فن التصريف لابن مالك:١٧٦.

(٧) ينظر:الكتاب:٤/٣٥٨، الممتع في التصريف:٢/٤٦٥.

الأخرى منه، وذلك نحو (خَوَنة) و (خانة)، والذي نريد توضيحه في هذا المثال هو: أن الواو حين وقعت بين مصوّتين في (خَوَنَة) اختفت وأصبحت (خانة) فاجتمع مصوتان قصيران تحوَّلا إلى مصوِّتٍ طويل، قيل:"والحالة هنا بسيطة لأنَّ المصوّتين القصيرين كانا من جنس واحد"[١]

- **القول في تكسير (ثياب وحياض)**

ذهب ابن جِنّي إلى أنَّ هذا الجمع هو جمع تكسير، إذ قال: "ومنها أنَّهم يقولون في تكسير ما كان من فَعْل ساكن العين وهي واو على فِعال، بقلب الواو ياء؛ نحو: حوْض وحِياض، وثوب وثياب. فإذا كانت واو واحِدِه متحركة صحّت في هذا المثال من التكسير؛ نحو طويل وطِوال"[٢] فركَّز على عين المفرد فإذا كانت ساكنة فهي حرف علّة، وعند الجمع قُلبتْ ياء، لأنَّ الياء أخف من الواو ولأنَّ قبلها كسرة، فالياء مجانسة الكسرة فصارت حِياض وثِياب وطِوال.

أمّا إذا كانت عين المفرد متحرِّكة لا سيّما إذا كانت مفتوحة فحالها حال واو ثوب، نحو جواد وجياد، بقوله:"فَجَرَتْ واو جواد مجرى واو ثوب، فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان المسكّن أشبه"[٣] فتعليله أنَّ الساكن أشبه بالمفتوح، أي الفتحة خفيفة وهي أقرب إلى السكون في خِفَّتها. فضلاً عن ذلك كون بناء (فَعْلٍ) "أخفُّ وأكثر من غيره؛ لأنَّه كان مع تقارب أحواله مختلفاً، كان أمثل من التقارب بغير خلاف أو الاتفاق البتة والإشتباه"[٤] ويرى بعض النحويين أنَّ جياداً جمع جيِّد ليخرج من الشذود[٥].

قيل: وقد بنوا (فَعَالاً) على (فِعال) على غير قياس، فجمعوا (جواداً) على (جياد)،[٦] وجاء في معاجم اللغة، الجوادُ: السَّخيّ والسَّخيَّة(ذكراً أو أنثى) ويُجمع على أجواد، وقالوا فرسٌ جوادٌ للذكر والأنثى، أي رائع، وجمعهُ (جياد).[٧]

ويظهر أمن اللبس بيّناً في هذه المسألة، إذ ميَّزوا بين جمع جواد ضمن ما يُعقل(أجواد) وجمع ما لا يُعقل (جياد) فخصّوا كل دلالة منها ببناء في الجمع.[٨] أي: جواد للعاقل يُجمع على أجواد، ولغير العاقل يُجمع على (جِياد).

---

(١) العربية الفصحى، هنري فليش، تعريب وتحقيق د.عبد الصبور شاهين: ٤١.

(٢) الخصائص:١/٦٠-٦١، وينظر: مقدمة في أصول التصريف، طاهر بن أحمد بن بابشاذ :٦٥.

(٣) الخصائص :١/٦١.

(٤) م.ن. :١/٦١.

(٥) م.ن. :الهامش:(١).

(٦) الفيصل في ألوان الجموع:٦٤.

(٧) ينظر: تاج العروس للزبيدي:٧/٥٢٧، القاموس المحيط:١/٢٧٥.

(٨) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:١٤٣.

وذكر ابن جِنّي أنَّ حياض ورياض وثياب، قُلبت الواو فيها ياءً لانكسار ما قبلها، في الجمع ولسكون الواو في المفرد، نحو: ثوْب وحوْض، وروْض وكذلك أنَّ لام الفعل فيها صحيح، فقال: "وأمّا حياض ورياض وثياب ونحو ذلك فإنَّما قُلبت واوهُ ياءً لسكونها الواحد ومجيئها في الجمع بعد كسرة، وقبل ألف، ولام الفعل فيها صحيح، لا بدَّ في هذا الموضع من ذكر الأربعة الأشياء وإلا فسدت العلة ونقضت".(١)

- **القول في (خطايا و رزايا)**

ذكر ابن جِنّي في باب حفظ المراتب، جمع خطايا فقال: "إنَّ ضمن ذلك قولهم في خطايا: أصله كان خطائئ؛ ثم التقت الهمزتان غير عينين فأُبدِلَتْ الثانية على حركة الأولى، فصارت ياء: خطائي، ثم أُبدِلتْ الياء ألفاً؛ لأنَّ الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة. فصارت خطاءا، فأبدلتْ الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء، فصارت خطايا. فتلك أربع مراتب: خطائئ، ثم خطائي، ثم خطاءا ثم خطايا"(٢)

وأضاف قائلاً:"إلّا أنَّهم قد أخلّوا من الرُّتب اثنتين: أمّا إحداهما فإنَّ أصل هذه الكلمة قبل أن تُبدَل ياؤها همزة خطايئ بوزن خطايع، ثم أُبدلتْ الياء همزة فصارت خطائئ بوزن خطائع. والثانية أنك لما صرت إلى خطائي فأثرت ابدال الياء ألفاً لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتنقلب الياء ألفاً، فصرت من خطائي إلى خطاءَى بوزن خطاعَى، ثم أبدلتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، على حدّ ما تقول في إبدال لام رحىً وعصاً، فصارت خطاءا بوزن خطاعى، ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى، فصارت خطايا. فالمراتب إذاً سِت لا أربع، وهي خطايئ، ثم خطائئ، ثم خطائي، ثم خطاءى، ثم خطاءا، ثم خطايا. فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تُضِع موضعاً منها قَوِيَتْ دُرْبتك بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها"(٣)

قال سيبويه: "وأمّا خطايا فكأنَّهم قلبوا ياءً أُبدلت من آخر خطايا ألفاً: لأنَّ ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياءَ مطايا ونحوها ألفاً، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً وفتحت للألف، كما فتحوا راء مَدارَى، فرَّقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف... فلمّا أبدلوا من الحرف الآخر ألفاً استثقلوا همزةً بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة... فلمّا كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً، ولم يجعلوها بين بين، لأنّها والألفين في كلمة

---

(١) سر صناعة الإعراب:٢/٢٣٦.

(٢) الخصائص:٣/٧.

(٣) م.ن:٣/٧-٨.

واحدة، ففعلوا هذا إذا كان من كلامهم، ليفرّقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من الزائدة، لأنَّها أضعف–يعني همزة خطايا– وبين مافيه همزتان إحداهما بدل من مما هو من نفس الحرف"[١]

وقد حدَّد سيبويه أربع مراتب وهي: خطائئ–خطائي–خطاءا–خطايا، وكذلك المُبرّد، إذ قال:"وذلك قولك خطيئة فإن جمعتها قلت (خطايا) وكان أصلها أن تلتقي همزتان فتقول خطائئ فاعلم فأبدلت إحدى الهمزتين ياء لئلا تلتقي همزتان فلمّا اجتمعت همزة وياء خرجت إلى باب مطية وما أشبهها... ويختار في الجمع التخفيف (خطايا).[٢]

وقال ابن السّرّاج:"فتقدير خطيئة: فعيلة... وخطيئة مثل:صحيفة كان القياس على ذلك أن يُقال فيها: خطائي [خطاعي] مثل صحائف فكان يجتمع همزتان فتنكبوا "فعائِل" إلى "فعائَل" كما قالوا في مداري: مفاعِل فجعلوه "مفاعَل" والنحويون يقولون: إنه لما نُقِلَ وقعت الهمزة بين ألفيت فأُبدلت ياءً".[٣]

وذهب الكوفيون إلى أنَّ "خطايا" جمع خطيئة على وزن فعالي وإليه ذهب الخليل بن أحمد وذهب البصريون إلى أنَّ (خطايا) على وزن "فعائل". أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن وزنه فعالي، وذلك لأن الأصل أن يُقال في جمع خطيئة "خطايئ" مثل خطايع، إلا أنه قدمت الهمزة على البناء؛ لئلا يؤدي الإبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف...لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنَّهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايئ لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة... فدلَّ على أنَّ خطايا على وزن فعالي"[٤]

وأمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ خطايا على وزن فعائل، وعللوا ذلك، بأنَّ خطايا جمع خطيئة وهي على وزن فعيلة تجمع على فعائل؛ والأصل فيه أن يُقال (خطايئ) مثل:خطايع، ثم أبدلوا من الياء همزة كما أبدلوها في صحيفة وصحائف؛ فصار خطائي مثل خطاعع، وحُكي عن بعض العرب أنَّهُ قال:"اللهم اغفر لي خطائئيه"، فاجتمع فيه همزتان فقلبت الهمزة الثانية ياءً لكسرة ما قبلها، فصار خطائي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياءً فصار خطايا. وكأن الذي رغّبهم في إبدال

---

(١) الكتاب:٣/٥٣٥.

(٢) المقتضب:١/١٣٩ ، ١٤١ ، ١٥٩.

(٣) الأصول في النحو:٢/٢٤٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٦٦٣-٦٦٤.

الفتحة من الكسرة والعَوْدُ من خطائي إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها؛ لأن الهمزة الأولى من خطائي منقلبة عن ياء في خطيئة والياء زائدة.[١]

على الرغم من اختلاف الآراء فإنها جميعها متقاربة من حيث الإبدال الحاصل فيها وما نراه أن خطايا أقرب إلى وزن (فعائل) وما ذكره ابن جِنّي ففيه نوع من التفصيل حيث أثبت بأن مراتب خطايا هي ستة فقط، وكلها ترجع إلى أصل واحد وهو تخفيف الهمز. وبذلك خالف علماء اللغة لأنَّهم عدّوا المراتب أربع لكنَّه انفرد بالست وهذا يدلُّ على إحاطته بدقائق اللغة وعقليته الفذّة وذكائه المتوقّد، فبدا ذلك واضحاً في مؤلفاته لا سيما في كتاب الخصائص.

- **القول في جمع التكسير على حذف الزائد (كَرَوَان)**

قال ابن جِنّي:"ومن ذلك جميع ما كسّرتْهُ العرب على حذف زائده؛ لقولهم في كروان:كِرْوان. وذلك أنك لمّا حَذَفْتَ ألفهُ ونونه بقيَ معك كَرَوَ، فقلبت واوه ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها طرفاً، فصارت كرا، ثم كُسِّرَتْ (كرا) هذا على كِرْوان؛ كَشَبَث وشبْثان، وخَرَب وخِرْبان. وعليه قولهم في المثل: أطرق كرا؛ انما هو عندنا ترخيم كَرَوان على قولهم: يا حارُ"[٢] وأنشدنا لذي الرمة[٣]:

من آل أبي موسى ترى الناسَ حوْلَهُ كأنّهُمُ الكِرْوانُ أبصرْنَ بازيا

فعدَّ ابن جِنّي الواو في كِرْوان بدل من ألف كرا، المبدلة من واو كَرَوان.[٤]

وعدَّها ابن سيدة من الشاذ قولهم كَرَوان وكَرْوان انما حقّهُ كراوين[٥]، ومعنى كروان: طائر ويُدعى الجَمَل والقَبَج، والجمع: كَرَاوين، والأنثى: كَرَاونة[٦]، وجمعها سيبويه (كِرْوان)، وأضاف ابن جِنّي قائلاً:"كروان وكِرْوان لمّا كان الجمع مضارعاً للفِعْل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد، فقالوا:كَرَوان وكِرْوان فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنَّه صار إلى "فَعَل" فجرى مجرى: حَرَبٌ وحِرْبان، وبَرَقٌ وبِرْقان فجاء هذا على حذف

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٤/٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب:٧١٠/٢، والتعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد:٢٣١-٢٣٢.

(٢) الخصائص:١٢٠/٣.

(٣) ديوان ذي الرمة، أحمد حسن بسج :٢٩٠.

(٤) ينظر:الخصائص:١٢٠/٣.

(٥) ينظر: المخصص:مج١١٥/١٤/٤.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة:١٣٥/٧.

الزيادة"[1] وذهب المُبرّد إلى أنَّ الأصل (كَرَوُ) لكن تحرّك ما قبلها فقُلبَتْ الواو ألفاً والألف بعدها، فلو قُلِبَتْ ألفاً لاجتمع ساكنان وشبّه ذلك بـ(غَزَوا) وكذلك قالوا أرض منسيَّة والصحيح منسوّة ويذكر أنَّ الكسر أكثر خفَّة من الضم الذي هو الأصل، ويقول:"وقولي في هذا الجمع أوجب لأنَّ باب الانقلاب إنما أصله الجمع"،[2]،وأشار ابن السّرّاج إلى أنه من شواذ الجمع وسمّاه "باب ما جاء بناء جمعهِ على غير ما يكونُ في مثله"،[3] وقالوا كَرَوان والجمع كِرْوان، وقال سيبويه:"إنَّما جُمِعَ كَرَوان على كرىً"[4] وقيل كَرَوان على وزن فَعَلات، وقيل:"الكَرَوان بفتحتين: طائر طويل الرجلين أغير نحو الحمامة له صوت حسن، جمعه كراوين، ويُجمع أيضاً على كِروان بالكسر".[5]

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٣٥/٧..

(٢) المقتضب:١٨٩/١.

(٣) الأصول في النحو:٢٩/٣.

(٤) م.ن. :٣٠/٣

(٥) الفيصل في ألوان الجموع:١٨١.

المبحث الخامس

التعليل الصرفي لأبنية التصغير

التصغير: هو بناء الكلمة على هيئة معينة لغرض من الأغراض،[١] أو هو ظاهرة لغوية معروفة تحتاجها اللغات لأغراض معينة، كالتحقير وتقليل الحجم وتقليل الكمية والعدد وتقريب الزمان والمكان والتحبب، وقد يكون للتعظيم.[٢]

وهو لغة: التقليل، عكس الكبير، واصطلاحاً: تغيير مخصوص يلحق الأسماء المعربة فيغيرها إلى صيغة أخرى أو بناء آخر.[٣]

أمّا فوائدهُ وأغراضه فهي:

١-تحقير الشأن والقدر، كرُجَيل، وكُليب، وزُبيد.

٢- التقليل، كدريهمات (تقليلاً للعدد)

٣-الشفقة والتلطّف، نحو: يا بُنيَّ، ويا أُخيّ، وأنت صُديقيّ.

٤- التقريب، نحو: قُبيل، وبُعيد.

٥-التعظيم، نحو: دويهيّة[٤].

٦- تقريب المسافة المكانية، نحو: قُريب، وفويق.[٥]

٧-معانٍ متضادّة، هي (التحقير والتعظيم) و (الكراهية والتحبب) كقول لبيد:

وكــلُّ أنــاسٍ ســوفَ تــدخُلُ بيــنهم دويهيّــةٌ تصــفرُّ منهــا الأنامــلُ [٦]

نقل الشاعر التعبير من داهية إلى دويهية وغرضهُ نقل رؤيته الخاصة لهذه الظاهرة، فيجد في عبارة التصغير خير ما يُعبّر عن هول هذه الداهية وكِبَرِها،[٧] وقصد العربُ بالتصغير:الاختصار،[٨] لأنَّك عندما تقول كُتيّب أخصر من قولك كتابٌ صغير.[٩]

---

(١) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٣١.

(٢) ينظر: التطبيق الصرفي:١٠٩.

(٣) ينظر: شذا العرف:١٢٨،الصرف الكافي:٢٢٧.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:٤/٨٥، همع الهوامع:٢/١٨٥، أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٣١.

(٥) ينظر: الصرف الكافي: ٢٢٧.

(٦) ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر الحتّي : ١٤٥.

(٧) ينظر: الصرف،حاتم صالح الضامن:٢٨٦.

(٨) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٣١.

(٩) ينظر: الصرف الكافي:٢٢٧.

ومن شروط التصغير ما يأتي:

١-أن يكون اسماً، فلا يُصغّر الفعل ولا الحرف.

٢- أن لا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تُصغّر المضمرات ولا المبهمات ولا مَنْ ولا كيف ونحوها، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذٌّ.

٣-أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يُصغّر نحو كُميت وشُعيب لأن كلاً منهما على صيغته.

٤- أن يكون قابلاً للتصغير، فلا تُصغّر الأسماء المقدّسة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته ولا أسماء كتبه والأماكن المقدّسة ونحوها، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه.(١)

- **أبنية التصغير:**

للتصغير ثلاثة أبنية هي:

١-فُعيلٌ

٢-فُعَيْعِلٌ

٣-فُعَيْعِيْلٌ

١- أما فُعيل: فإن الاسم الثلاثي يُصغّر على النحو الآتي:

أ- يُصغّر على صيغة (فُعيل) وذلك بأن نظم الحرف الأول، ونفتح الحرف الثاني، ثم نزيده ياء ساكنة، وهي تُسمى ياء التصغير، ثم يأتي الحرف الثالث دون تغيير، فنقول: رجلٌ-رُجَيل، نهر-نُهَير

ب-إن كان بعده تاء تأنيث فإنها لا تؤثر على التصغير، فنقول: بقرة- بُقيرة، وشجرة-شُجيرة

جـ- ان كان الاسم مؤنثاً دون أن تكون به تاء تأنيث وجب أن نلحقها به بعد التصغير، على أن يُفتح الحرف الذي قبلها مباشرة، فكلمة (دار) تدل على مؤنث، فعند تصغيرها لا بُدَّ من إلحاق هذه التاء بها مع فتح ما قبلها، فلا تقول: (دُوَير، وإنما تقول:دويرة)، نحو:نار-نويرة، وأذن-أذينة.

وإن كان الاسم قد حُذف أحد أصوله وبقي على حرفين وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير، فنقول: دم-دُميّ، ويد -يُدَيّة، وكذلك (بنت وأخت)، فتصير بُنيّوة وأخيوة، ثم تُدغم فتصير: بُنيّة وأخيّة.(٢)

---

(١) ينظر: شذا العرف:١٢٩،الصرف الكافي:٢٢٧-٢٢٨.

(٢) ينظر: التطبيق الصرفي:١١٠-١١١.

وكذلك الحال مع كلمتي (ابن) و(اسم) اللتين حُذف منهما حرفٌ وجيءَ بحرف الوصل؛ لتيسير نطق الحرف الأول الساكن، فعند التصغير يُردّ الحرف المحذوف لتصير الكلمتان: بُنيٌّ وسُمَيٌّ.

٢-أما إذا كان الاسم رباعيّاً فتصغيره يكون على (فُعيعِل):

وذلك بضم الحرف الأول ونفتح الحرف الثاني، ثم نُزيد ياء التصغير الساكنة، ثم نكسر الحرف الذي بعدها، فنقول في: جعفر- جُعيفر، وكُتُب-مُكيتبٌ.

أما إذا كان الحرف الثالث حرف مد فيجب قلبه ياءً، ثم ندغمها مع ياء التصغير السابقة عليه فنقول في: كتاب: كُتّيب، ورغيف: رُغَيِّف.

٣- أما إذا كان الاسم خماسياً فتصغيره يكون على (فعيعيل)

إذا كان الاسم على خمسة أحرف فأكثر يُصغّر على (فعيعِل) كالرباعي، ومعنى ذلك أنه لا بدَّ من حذف بعض حروفه، أي حذف ما يزيد على أربعة، فنقول: سفرجل-سُفيرِجٌ(حذفنا اللام)، وفرزدقٌ -فُريزِدٌ أو فُريزِقٌ (حذفنا الدال أو القاف)، ومستكشفٌ-مُكيشِفٌ ومكيشيف.[١]

وقد ذكرت الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي أمثلة كثيرة على التصغير في كتب المتقدمين وعلى هذه الأبنية الثلاثة المذكورة آنفاً [٢].

كما وذكر الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن أمثلة كثيرة على شواذ التصغير منها: "قال العرب في تصغير إنسان أنيسيان،وفي تصغير عشية عُشيشية، وفي تصغير غلمة أُغليمة... أمّا "انسان" فلا يخلو أن يكون اشتقاقه من النسيان أو من الأنس، فإن كان من الأول كان أصله: انسيان، ثم حُذفت الياء لكثرة الاستعمال، فصار لفظها إنسان، وفي التصغير تعود الياء المحذوفة فيصير: أنيسيان وعلى هذا يكون التصغير قياساً غير شاذ، أمّا إن كان الاشتقاق من الأنس، فإن تصغيره القياسي: أُنيسيان، وزيدت الياء شذوذاً"[٣]

أما تصغيره في عشيّة فرُسِمَتْ بخطوات ثلاث، الأولى منها: تصغيرها على عشيّوة، وثانيها قلب الواو ياء، فبذلك تجتمع ثلاث ياءات، فتُحذف احدى الياءات للتخفيف، فتصير:عشيّة، أما الخطوة الثالثة فهي تصغير عشيّة على عشيشية، وهو على الشذوذ لا القياس.[٤]

---

(١) ينظر: التطبيق الصرفي:١١٢ ومابعدها.

(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٣٢ وما بعدها.

(٣) الصرف، د.حاتم صالح الضامن :٢٩٥.

(٤) ينظر : م.ن.

- **التعليل الصرفي في ياء التصغير بكونها حشواً في دراهم وقماطر:**

بين ابن جِنّي في باب(في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) أن حروف المعاني تأتي متقدمة كحروف المضارعة، كما وتأتي حروف الإلحاق في آخر الكلمة، ومنها ما تكون حشواً مثل ياء التصغير في دراهم وقماطر، على دريهم وقميطر على وزن (فُعيعِل) والياء في هذا البناء يدل على التصغير كألف التكسير عندما تقول درهم– دراهم، فهي من حروف المعاني جاءت حشواً، قال: "وعلى هذا حشواً بحروف المعاني فحصّنوها بكونها حشواً، وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرّضة للحذف والإجحاف. وذلك كألف التكسير وياء التصغير؛ نحو دراهم، دُريهم، وقماطر، وقُميطِر، فجرت في ذلك لكونها حشواً مجرى عين الفعل المحصّنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف"[١]

وهذا يدلُّ على عناية العرب بحروف المعاني وعدم إغفالها، لأنَّها هي التي توجّه دلالة الألفاظ وتعبِّر عن ظواهر وأساليب عدّة كالتصغير والجمع وتوجيه الخطاب إلى جهة معينة وغير ذلك، لذا جاء اهتمام العرب وعنايتهم بها واضحاً، ولا سيّما إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها، إذ قال: "حتى قدّموها عنايةً بها، ووسّطوها تحصيناً لها"[٢] وذكر أنَّ ألف التكسير وياء التصغير تُغيِّران صيغة المفرد؛ لأنهما حشوٌ لا آخرٌ، ومن أمثلته على ذلك هو تصغير دفاتر على دُفيتر[٣].

ويرى ابن جِنّي أنَّ التصغير لا يُغيّر من المفرد كثيراً موازنةً بجمع التكسير.

وأورد أمثلة على ذلك في تصغير حُبلى: حُبيلى، من المقصور، أمّا من الممدود، نحو: صحراء، صُحيراء، فتثبت ألف التأنيث، أما عند تكسيرهما، فتصير حُبالى، وصحارى، وأشارَ إلى أصل حُبالى حُبالٍ وشبهها بـ دعاوٍ جمعُ دعوى، فتغيّر عَلَم التأنيث، أمّا في التصغير فلا يخرج الاسم المصغّر عن مفرده، لأن أكثر حروف مفرده باقية لم تتغير، والجمع يبعده عن مفرده الذي هو الأصل، قال: "أمّا التحقير فإنَّهُ أحفظ للصورة من التكسير، ألا تراك تقول في تحقير حُبلى: حُبيلى، وفي صحراء: صُحيراء، فتُقرُّ ألف التأنيث بحالها، فإذا كُسِّرت قلت حبالى، وصحارى، وأصل حُبالى حبالٍ،؛ كدعاوٍ تكسير دعوى، فتغير علم التأنيث"[٤]، وعلل تغيير علامات التأنيث في المقصور والمنقوص والممدود المذكورة آنفاً، لأنّها مقترنة بتغيّر معاني الجمع، فاختلاف

---

(١) الخصائص:١/٢٢٦.

(٢) م.ن. :١/٢٢٧.

(٣) ينظر: م.ن. :١/٢٢٨.

(٤) م.ن:١/٢٢٨

المعاني يتبعه اختلاف الصيغ، قال: "وأمّا التكسير فيبعّده عن الواحد الذي هو الأصل، فيحتمل التغيير، ولاسيّما مع اختلاف معاني الجمع، فوجب اختلاف اللفظ".[١]

وأضاف قائلاً:"وأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأتيث"[٢]

أمّا سيبويه فقد ميَّز بين التصغير وجمع التكسير وإن عدَّهما بمنزلة واحدة، فقال:"تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حالٍ مكسّرة للجمع في التحرّك والسكون، ويكون ثالثه حرف الين، كما أنك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثه حرف الين، إلّا أنَّ ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح"[٣] ثم زاد قائلاً:"وإنَّما فعل ذلك لأنَّك تكسر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع".[٤]

أما الرضي فقد شرح أو بيَّن المراد من قول ابن الحاجب:"ولا يُزاد على أربعة" انه لا يُحقّر الخماسي أي: لا يرتقي إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير، وإذا صُغِّر الخماسي وجب حذف الحرف الخامس لثقله.[٥]

-القول في تصغير سَيّد على سُييد

قال ابن جِنّي في باب (في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المُراد غيره"[٦]:"ألا ترى أنَّ سيبويه حمل سيّداً على أنَّه ما عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيْد، كديك ودُيِيكٌ، وفيل وفُييلٌ"[٧]

وعلل ذلك بقوله:"وذلك أنَّ عين الفِعْل لا ينكر أن تكون ياءً، وقد وُجِدَت في سيّد ياء، فهي في ظاهر أمرها، إلى أن يَرِد ما يستنزل عن بادي حالها"[٨]

وقد ناقش ابن جِنّي قول سيبويه في تركيب (سَ يَ دَ) وهو جذر (سِيْد)، وذكر أنَّه من المحتمل أن يكون من السواد مما عينه واواً، قال: "فإنَّ سيْداً يمكن أن يكون من باب ريحٍ وديمةٍ، فهلّا توقف عن الحكم بكون عينه ياءً؛ لأنّه لا يأمن أن تكون واواً؟... وأمّا الظاهر فهو ما تراهُ،

---

(١) الخصائص: ٢٢٨/١.

(٢) م.ن.

(٣) الكتاب:٤١٦/٣.

(٤) م.ن. : ٤١٧/٣.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب:٢٠٢/١، وينظر: الدرس الصرفي بين ابن الحاجب والرضي، سناء طاهر محمد، رسالة ماجستير :١٨٩.

(٦) الخصائص:٢٥٢/١.

(٧) م.ن. ،والسيّد: الأسد والذئب.

(٨) م.ن.

ولسنا ندع حاضراً له وجه من القياس لغائبٍ مُجَوَّزٍ ليس عليه دليل"[١] وهنا طرح ابن جِنّي احتمالاً آخر لقول سيبويه بأنَّ من المحتمل أن تكون (سيداً) من باب ريح وديمة، فإذا ثبت ذلك توقف سيبويه عن الحكم على الظاهر، ولكن إذا كان الأمر مُجَوَّزاً وليس عليه دليل، حكم على الظاهر وله وجه من القياس، لقوله:"وأمَّا الظاهر فهو ما تراه".[٢]

وأضاف ابن جِنّي قائلاً:"فإن قيل: كثرة عين الفعل واواً تقود إلى الحكم بذلك، قيل: إنّما يُحكم بذلك مع عدم الظاهر...إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر"[٣]

وقد اتَّخذ وغيره من علماء اللغة المتقدمين ضابط الكثرة في الاستعمال بالحكم بصحَّته وثباته، وإن لم يتوفر الظاهر.

وممّا يؤكد قوة الأخذ بالظاهر ما حمله سيبويه في بناء (عيّنٍ)[٤] على بناء (فَيْعَل) ممّا عينهُ ياء، فعقَّب على ذلك بأنَّ من المحتمل أن يكون بناؤه على (فَوْعَل) و (فَعْوَل) فيضع ابن جِنّي هذه الاحتمالات، ولو حَكم سيبويه بأحد هذين المثالين لحملَ على المألوف والظاهر والأكثر غير المذكور، قال: "وعَدَلَ عن أنْ يحملَهُ على أحدِ المثالين اللذين كل واحدٍ منهما لا مانع له من كونه معتل العين كونَهُ في الصحيحها. وهذا أيضاً مما يُبصِّرُك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم، وأنَّهُ مكين القَدَم راسيها في أنفسهم"[٥]

والنكتة –فيما يبدو– التي دعت إلى تصغير الاسم على ظاهر استعماله دون التدقيق في أصل اشتقاقه؛ أن إرادة التصغير مركوزة إلى اللفظ المستعمل لغرض من أغراض التصغير؛ فكأن البحث في الأصل الاشتقاقي لإجراء التصغير عليه ينفي الغرض الذي أساسه كان لمقصود المتكلم منه، فلو صغّرت سيّد إلى سُوَيْدٍ، لأشكل على المتلقي المصغر، وليس الأمر كذلك لو أجريته على الظاهر فقلت: سُيَيْدٌ.

---

(١) الخصائص:٢٥٣/١.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن. :١/ ٢٥٣–٢٥٤.

(٤) يُقال: سقاء عيَّن وعيّن –بفتح الياء المشددة وكسرها–إذا رقَّ فلم يُمسك الماء، يُنظر:م.ن. : ١ / ٢٥٤ ، الهامش:(٧).

(٥) م.ن. :٢٥٥/١.

- **القول في تصغير أسود وجدول**

قال ابن جِنّي: "ألا تراك تقول في تحقير أسود وجدول: أُسيد وجُديل بالقلب، وتجيز من بعد الإظهار وأن تقول: أسيود وجديول"[١] فقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير، تصير: أسيّد وجُديّل على بناء (فُعيعِل).

أمّا في مقام وعجوز، فقال في تصغيرهما: "فإذا صربتَ إلى مقام وعجوز اختصرت على إعلال البتّة فقلت:مُقَيَّم وعُجيّز، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما، وكذلك نظائره"،[٢] وذكر في موضع آخر في باب وجوب الجائز أنَّ الكلام على ضربين:أحدهما: توجبه الصنعة، والآخر: أن تعتزمه العرب فتوجبه، وإن كان القياس يبيح غيره.

الأول: في تصغير أسود: أُسيّد، قال ابن جِنّي: "وإن شئت صححت فقلت: أسيود. والإعلال فيه أقوى؛ لاجتماع الياء والواو وسَبْق الأولى منهما بالسكون. وكذلك جدول؛ تقول فيه: جُديّل. وإن شئت صحّحتَ، فقلت: جُديول" [٣] أشار في تعليله إلى أن القياس في تصغير أسود، أُسيّد، وأصلها أسيود فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت مع ياء التصغير فصارت أُسيّد على بناء (فُعيعِل)؛ وذلك لاجتماع الياء والواو مسبوقة بالسكون، وأضاف (إن شئت) إلى إرجاع الواو وعدم قلبها فتصير جُديوِل وهذا جائز، علماً بأن القياس تصغيره على بناء (فُعيعِل)، وعلل بالجواز بظهور الواو في الجمع، نحو: أساود وجداول.[٤]

وقد نقل ما قاله أستاذه أبو علي-رحمه الله- في صحة الواو في نحو أسيود، وجُديول:"مما أعان على ذلك وسوّغه أنه في معنى جَدول صغير، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أنِسَ بصحة الواو في جُديول. وليس كذلك الجمع لأنه رُتبةٌ غير رتبة الاحاد، فهو شيء آخر، فلذلك سقطت من الجمع حرمة الواحد"[٥]

وأمّا تصغير (عجوز) على (عُجيّز) فلا تظهر الواو في جمع التكسير، فنقول:عجائز ولا يجوز أن نقول:عجاوز.[٦]

وقياس تصغير كل من أسود وجدول وعجوز هو: أسيّد وجُديّل وعُجيّز على بناء (فُعيعِل) وهذا ما توجبه الصنعة.

---

(١) الخصائص:٢/٢٢٦.
(٢) م.ن.
(٣) م.ن. :٣/٨٦.
(٤) م.ن. :٣/٨٧.
(٥) م.ن. :١/٣٥٥.
(٦) م.ن. :٣/٨٧.

أما النوع الآخر وهو في واو عجوز – لا تظهر عند جمعه (عجائز) ولا يجوز عجاوز، وهذا ما توجبه العرب وإن كان القياس يبيح غيره.

- **القول في تصغير "قائم وبائع":**

ذكر ابن جِنّي من باب التدريج في اللغة: جعل الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة (الواو والياء) إذا كانا عيناً في الكلمة كالهمزة الأصلية، قال:"ومن التدريج في اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عيناً مجرى الهمزة الأصلية وذلك نحو قولهم في تحقير قائم، وبائع: قويئم وبُويئع؛ فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائل وثائر؛ من سأل وثأر، إذا قلت: سويئل وثويئر"[1] أشار في ذلك إلى مسألة الهمزة والتصغير، فذكر أمثلة، نحو:قائم وبائع وسائل وثائر، وكُلّها على بناء(اسم الفاعل) المشتق من الثلاثي، نحو: يقوم، ويبيع، ويسأل، ويثأر، فالهمزة اذا كانت غير ثابتة في تصريفات الكلمة، سُمِّيَت غير أصلية أو منقلبة –كقام وباعَ – وسُمّيَ الفعل بالأجوف، وصياغته على بناء (اسم الفاعل) يكون: قائماً وبائعاً؛ لأن القاعدة تنصّ على أنَّ الفعل الثلاثي الأجوف الذي كانت عينه ألفاً قُلبت همزة في اسم الفاعل، نحو: قائم وبائع[2]. وعند التصغير تصير: قويئم وبويئع، أمّا سائل وثائر فهي من الفعل سأل وثأر، فالهمزة أصلية بدليل وجودها في تصاريف الكلمة ومنها اسم الفاعل: سائل وثائر وعند التصغير تصير:سويئل وثويئر.

وخلاصة القول: إنَّ الهمزة الأصلية وغير الأصلية –أي المنقلبة– تظهر في التصغير، لذا قال ابن جِنّي بإجراء الهمزة المنقلبة مجرى الأصلية، وسمّاه:التدريج في اللغة، والبادي أن المقصود بالتدريج؛ الإدراج بأن يأخذ غير الأصل حكم الأصل بإدراجه على حكم الأصل وقانونه، فلقد جرى تصغير قائم وبائع على قويئم وبويئع بإظهار الهمزة، على الرغم من أنّهما مشتقّان من يقوم ويبيع، إدراجاً لها على تصغير: سائل وثائر اللذان يُصغّران على سويئل وبويئع، وهما مشتقان من يسأل ويثأر المهموزان بهمزة أصلية.

أما إذا كان الاسم ممدوداً وهمزته منقلبة عن واو أو ياء وكانت لاماً في الاسم، نحو: كِساء وقضاء، فعند التصغير نقول: كُسَيٌّ وقُضَيّ؛ فيرد حرف العلة في كِساء، من كسا يكسو، فتقلب الهمزة واواً فتصير كِساو، وعند التصغير تُقلب الواو ياء والألف ياء ثم تُدغم مع ياء التصغير فتصبح ثلاث ياءات، فتُحذف الياء التي من الواو لاجتماع الياءات، فتصغّر على

---

(١) الخصائص :٣٥٤/١.

(٢) ينظر:التطبيق الصرفي:٦٦.

كُسَيّ، على وزن (فُعيل)، أمّا قضاء فأصل الهمزة ياء وتُقلب الألف ياءً أيضاً مع ياء التصغير، فتتوالى ثلاث ياءات، فتُحذف الياء التي هي حرف علة ثم تُدغم الياءين فتُصغَّر على قُضَيّ.[١]

أما إذا كانت همزة الممدود أصلية فقد أقرّها ابن جِنّي، إذ قال:"ألا تراك تقول في تحقير سِلاءٍ وخِلاءٍ بإقرار الهمزة لكونها أصلية وذلك سُلَيء وخُليء"[٢]

وزاد على ذلك في جمعهما جمع تكسير، فقال في تكسير كِساء وقضاء: أكسيةً، وأقضية، بترك الهمزة، وقال في تكسير سلاء وخلاء: أسلئة وأخلئة، بإقرار الهمزة.[٣]

- **القول في باب "في فكّ الصِّيَغ"**

قال ابن جِنّي في هذا الباب:"أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، إمّا ضرورة أو إيثاراً، فإنَّها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجّه لخروجه عنها؛ سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلُهم أقرّوه عليه، وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاعُ كلمتها نَقِضَ عن تلك الصورة وأُصيرَ إلى إحتذاء رسومها"[٤]

فلقد وضّح في هذا القول أنَّ العرب إذا حذفت حرفاً من الكلمة وبقيَ منها ما تقبلهُ مُثُلُهم، أخذوا به وأقرّوه، أمّا إذا لم تقبله مُثُلُهم ونفروا منه نَقِضَ منها وبقي على صورتها الأصلية.

وساق على ذلك أمثلة منها: كلمة (منطلق) فإذا عُزِمَ على تصغيرها أو جمعها جمعُ تكسير، فلا بُدَّ من حذف نونه، فيصير اللفظ (مُطَلِق) وبناؤه (مُفَعِل)، وهذا البناء غير مستعمل في كلام العرب، فلا بُدَّ من نقله إلى بناءٍ من أمثلتهم، عن طريق تسكين الفاء، فتصير (مُطْلِقْ)؛ قال: "لأنّه أقرب إلى مُطَلِقْ من غيره"[٥]

أي قصد أنَّ السكون أقرب إلى الفتح من فاء الكلمة، وعند تصغيرها نقول: (مُطَيلِق) وعند جمعه جمع تكسير نقول: (مَطالِق) ومثله كثير فأورد أمثلة على ذلك، نحو: (مُكْرِم) وتصغيره (مُكيْرِم) وجمعهُ (مكارِم)[٦]، حتى قال: "فهذا بابٌ قد استقرَّ ووضح"[٧]، ثم قال: "وسنذكر العلة التي لها ومن أجلها وجب عندنا اعتقاد هذا فيه بإذن الله. فإن كان حُذِفَ ما حُذِفَ من الكلمة

---

(١) ينظر :الخصائص:١/٣٥٤.

(٢) م.ن:١/٣٥٤.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن. :٣/١١٤.

(٥) م.ن.

(٦) م.ن.

(٧) م.ن.

ويُبَقّي منها بعده مثالاً مقبولاً لم يكن لك بدٌّ من الاعتزام عليه وإقراره على صورته تلك البتّة"[١]، والحذف للزائد الذي لا يخلُّ بمعنى الكلمة، أما الزائد الذي له مزيّة على البناء لفظاً ومعنى، فلا يجوز حذفه، وإنَّما إبقاؤه كميم(منطلق–ومطالق) لما لهذه الميم من دلالة على معنى يختصُّ بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسم الفاعل واسم المفعول.[٢]

أمّا الحرف الذي يمكن حذفه سواء كان مزيداً أم أصلياً الذي لا يخلّ بالمعنى، هو ترخيم (حارث) فحذف ألفهِ يبقى على (حَرِث) وعند تصغيره لم يُعرض له تغيير، فقيل: (حُريث)، وعلّل ذلك بأنّه يشبه نَمِر وسَبِط وحَذِر، قال: "لأنّه كنَمِر وسَبِط وحَذِر"[٣]

أمّا (جَحَنْفَل) فعند تصغيره أو جمعه فلا بُدَّ من حذف نونه، فيبقى (جَحَفَل)، فلا بُدَّ من إسكان عينه ليصير: (جَحْفَل)، ثم عند تصغيره نقول: (جُحَيفِل) وجمعهُ: (جَحَافِل)[٤]

أما تصغير (سَفَرْجَل) على رأي ابن جِنّي فلا بُدَّ من حذف لامه، فيبقى: (سَفَرَج). وذكر أنه ليس من أمثلتهم، وعليك نقله إلى أقرب ما يجاوره، وهو: (سَفْرَج) كجعفر، فتقول عند تصغيره: (سُفَيرِج) وكذلك إن استكرهته على التكسير، فقلت: سفارج.[٥]

وقد تعددت الآراء في تصغير الخماسي المُجرّد، فثمّة رأي يذهب إلى حذف الحرف الخامس لثقله، نحو (سَفَرْجَل) فيُقال في تصغيره (سُفَيْرِج)[٦]، ويقول ابن الحاجب "إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرفٍ أصلي منه، ولا شك في كراهته فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم، لكن اذا سئلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا"[٧]، وآخر يذهب إلى بقاء الحروف كلها لاستكراه الحذف وذلك نحو ما سُمِعَ عن الأخفش (سُفَيْرِجَل) بتحريك الجيم،[٨] وزعم الخليل في "باب تحقير بنات الخمسة"[٩] أنَّه عند تصغير سَفَرْجَل: سُفَيْرِج "حتى يصيرُ على مثال (فُعَيْعِل)، وإن شِئتَ قُلتَ: سُفَيْرِيْج، وإنّما

---

(١) الخصائص: ٣/١١٤.

(٢) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع:٩٢.

(٣) الخصائص:٣/١١٥.

(٤) م.ن.

(٥) ينظر: الخصائص:٣/١١٥.

(٦) الكتاب:٣/٤٤٨.

(٧) شرح الشافية: ٢/١٩٢–١٩٣.

(٨) شرح المفصّل لابن يعيش:٥/١١٧.

(٩) الكتاب:٣/٤٤٨.

تُحذف آخر الاسم لأنَّ التحقير يَسلَم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يُحَقِّرون من الأربعة"[١]

وذكر الخليل في موضع آخر:"وقال الخليل: لو كُنْتُ مُحَقِّراً هذه الأسماء لا أحذفُ منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقُلتُ: (سُفَيْرِجُلُ)، كما ترى حتى يصير بزنة "دُنينير فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"[٢]

والقانون والقاعدة تنص على حذف الحرف الخامس هو الأخفُّ والأيسر في النطق لأن الثقل ناشيء منه، وما ذكره الخليل في تصغير سفرجل: سُفيرِج أو سُفيريج هو الأصوب والأسلم.[٣]

وأما تصغير (ابراهيم) و(اسماعيل) تُحذف الهمزة لشبهها بالزائد، فتصير:بُـرَيْهِيم، وسُميعِيل.[٤]

قال ابن جِنّي:"ومن فك الصيغة أن تريد البناء من أصلٍ ذي زيادة، فَتُلقيها عنهُ، ثم ترتجل البناء منه مُجرَّداً عنها وذلك أن تبني من ساعدٍ أو كاهلٍ مثل جعفر أو غيره من الأمثلة فنفك عنه زائده وهو الألف فيبقى (ك هـ ل) و (س ع د) لا عليك على أي صورك بقيَ بعد حذف زائدة –لأنه إنَّما غرضك البناء من هذه المادة مرتبة نت تقديم حروفها وتأخيرها على هذا الوضع– أفَعْلاً كانت أن فُعْلاً أم غير ذلك؛ لأنه على أيها بقي في البناء منه سَعْدَدْ وكَهْلَلْ".[٥]

---

(١) م.ن، وينظر: التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمُبرّد، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث :١٣٣.

(٢) الكتاب.:٣/ ٤١٨.

(٣) ينظر: الدرس الصرفي بين ابن الحاجب والرضي:١٩٠.

(٤) الخصائص:١١٨/٣.

(٥) م.ن. :١١٩/٣.

المبحث السادس

التعليل الصرفي لأبنية النسب

النسب لغةً: مصدر للفعل نَسَبَ دال على اتصال شيء بشيء، والنسيب: الطريق المستقيم، لاتصال بعضه من بعض،[١] وسمّاه سيبويه وابن جِنّي بـ(الإضافة)،[٢] لدلالة إضافة الشيء إلى الشيء حين النسبة.

والنسب اصطلاحاً: إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم مكسورٌ ما قبلها ليدلّ على نسبته إلى المُجرّد منها، فالاسم بالياء (منسوب) والمُجرّد منها (منسوب إليه)، والياء تُسمّى ياء النسب[٣] كقولنا: زيدٌ عراقيّ، ويُفيدُ النسب الدلالة على الوصف مع الإيجاز، إذ قولنا: هذا عراقيّ، أخصر من قولنا هذا رجلٌ منسوبٌ إلى العراق، وهكذا، وعلامته هي الياء المشدّدة، المكسور ما قبلها،[٤]

ويُشترط أن تتوفر في البنية المراد النسبة إليه حتماً ثلاثة أحرف، قبل ياء النسب، حتى لو كان الثالث من هذه البنية حرف لين، وكذلك لا يُستساغ مع الاسم المنسوب إليه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أي حال، وإن كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً، وجب قلب أولاها وهي الياء الأصلية–واو، على سبيل المغايرة، ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب.[٥]

ويفيد النسب؛ الدلالة على:

–الدين، نحو: إسلاميّ، نصرانيّ، يهوديّ،

– الموطن، نحو: عراقيّ، سوريّ، مصريّ،

– الجنس، نحو: عربيّ، هنديّ، فرنسيّ،

–الحرفة،نحو: زراعيّ، تجاري، صناعيّ،

– الصفة، نحو: فضيّ، ذهبيّ،[٦]

فضلاً عن الدلالة على الصفة فنقول: بطوليّ، رجوليّ، حييّ، إنساني.

---

(١) مقاييس اللغة:٩٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب:٣/٥٨٣،الهامش:(٤)،الخصائص:١/٢١٤،الهامش:(٣).

(٣) ينظر: المهذب في علم التصريف:٣٧٦،الصرف الكافي:٢٤٦.

(٤) ينظر: الصرف الكافي:٢٤٦.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي:١٦٠.

(٦) ينظر: الصرف الكافي:٢٤٦–٢٤٧.

وحين إجراء واقع النسبة في الاسم المُجرّد، فإنّه يطرأ عليه تغييرات ثلاثة، وهي:

١- التغيير اللفظي: وهو بعد إلحاق الياء وكسر الحرف الذي قبلها، ونقل حركة الإعراب إلى الياء، نحو: إسلاميّ.(١)

٢-التغيير المعنوي: وهو جعل المنسوب إليه اسماً منسوباً، نحو: عراقيّ.

٣-التغيير الحكمي: وهو معاملة الاسم المنسوب معاملة اسم المفعول من حيث رفعه لضمير أو اسم ظاهر على أنه نائب فاعل؛ لأنَّه تضمّن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول، نحو: جاء المصريُّ أبوه.(٢)

مع ما يلحق الاسم من تغييرات خاصة على وفق واقع كل اسم، فالاسم المختوم بتاء التأنيث مثلاً: نحو: مكة، فحين النسب إليها، لا بدَّ من حذف التاء، وإضافة ياء النسب إليها، فالنسبة إلى مكة: مكّيّ، وليس مكتيّ.

- النسب إلى ما آخره تاء تأنيث: عند النسب يوجب حذفها، نحو: مكة-مكيّ.

وهناك ثمة قواعد في النسبة إلى الاسم المقصور، يُمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ) إذا كانت ألف المقصور ثالثة قُلبت واواً عند النسب سواء أصلها واو أو ياء، نحو: عصا-عصويّ، فتى-فتويّ.(٣)

ب) إذا كانت ألف المقصور رابعة، فيُنظر إلى الحرف الثاني وهو عين الاسم، إذا كان متحرّكاً حُذِف، نحو: بَرَدَى-بَرَدِيّ.

- وإذا كان ساكناً جاز في الكلمة ثلاثة أوجه، هي:

١-حذف الألف، نحو:طنطا- طنطيّ.

٢-جاز قلبها واواً، نحو:طنطا- طنطويّ.

٣-جاز قلبها واواً مع زيادة ألفٍ قبل الواو، نحو:طنطا-طنطاويّ.

جـ) إذا كانت ألف المقصور خامسة فأكثر، تُحذفُ في النسب، نحو: فرنسا-فرنسيّ، إيطاليا-إيطاليّ.

والنسب إلى المنقوص يكون على وفق ما يأتي:

١- إذا كانت الياء ثالثة قُلبت واواً وفُتِحَ ما قبلها، نحو: الشجيّ-الشجويّ، النديّ-الندويّ.

---

(١) ينظر:الصرف الكافي:٢٤٧.

(٢) م.ن. ، ينظر:شذا العرف:١٣٨.

(٣)الصرف الكافي:٢٤٨.

٢- إذا كانت الياء رابعة جاز حذفها، نحو: القاضي-القاضيّ، الداعي-الداعيّ. وجاز قلبها واواً، نحو: القاضي-القاضويّ، والداعويّ.

٣- إذا كانت الياء خامسة فأكثر حُذِفَتْ في النسب مع زيادة ياء النسب، نحو:المهتدي-المهتديّ، المرتجيّ.(١)

- والنسب إلى الممدود يكون على حسب واقع الهمزة فيه:

والاسم الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، فعند النسب إليها يُنظر إلى نوع الهمزة: أصلية أو زائدة للتأنيث، أو منقبلة عن أصل.

أ- إذا كانت الهمزة أصلية بقيت كما هي مع زيادة ياء النسب، نحو: إنشاء-إنشائيّ، ابتداء-ابتدائيّ.

ب-إذا كانت الهمزة زائدة للتأنيث قُلبت واواً مع زيادة ياء النسب، نحو: حمراء-حمراويّ، سمراء-سمرائيّ.

جـ-إذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل (واو أو ياء) جاز قلبها واواً، أو بقاؤها كما هي مع زيادة ياء النسب في الحالتين، نحو: سماء-سماويّ أو سمائي، كِساء-كِساويّ أو كِسائيّ.

-أمّا اذا كان الاسم مختوماً بهمزة قبلها ألف غير زائدة وجب بقاؤها عند النسب، نحو: ماء-مائيّ.(٢)

---

(١) ينظر: الصرف الكافي:٢٥٠-٢٥١.

(٢) م.ن :٢٥١.

"**التعليل الصرفي للاسم المنسوب**"

- **النسب إلى حمراء وصفراء وعشراء:**

ذهب ابن جِنّي في باب(حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم)[١]، إلى أن همزة الممدود تكون على ثلاثة أنواع، الزائدة للتأنيث والمنقلبة (عن واو أو ياء) والأصلية، وهمزة حمراء وصفراء وعشراء هي همزة التأنيث، وهي إحدى علامات الاسم المؤنث،[٢] والقاعدة تنصّ على الاسم المنتهي بهمزة التأنيث وجب قلب همزتها واواً[٣] وإذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل(أي زائدة)، جاز بقاؤها أو قلبها واواً.[٤]

وعند النسب إلى حمراء وصفراء وعشراء وهمزاتها للتأنيث وجب قلبهن واواً، نحو: حمراويّ وصفراويّ وعشراويّ، وعلل عدم بقائها كي لا تقع حشواً وحَمَل عليها أو شبّه عِلباء عند النسب(عِلباويّ) وحِرباء(حِرباويّ) وهمزة عِلباء وحِرباء لم تكن للتأنيث بل أنَّها زائدة وُحمِلَت جميعاً على اتّفاقها بالزيادة وحَمَل أو شبّة همزة كِساء وقضاء بهمزة عِلباء وإن كانت جميعها لغير التأنيث، فعند النسب صارت همزة كِساء وقضاء(كِساويّ وقضاويّ) وسمّاه ابن جِنّي بالشبه اللفظي،[٥] لذا قال:"اعلم أنَّ هذا بابٌ طريقهُ الشبه اللفظي؛ وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو؛ وذلك نحو حمراويّ، وصفراويّ، وعُشراويّ. وإنَّما قُلِبَتْ الهمزة فيه ولم تُقَر بحالها لِئلّا تقع علامة التأنيث حشواً"[٦] وأضاف مشبّهاً عِلباء وحِرباء بحمراء وصفراء أو حَمَل هذه على تلك، علماً بأنَّ همزة عِلباء وحِرباء زائدة للإلحاق و ليست للتأنيث، فقال:"ثم أنَّهم قالوا في الإضافة إلى عِلباء:عِلباويّ، وإلى حِرباء:حِرباويّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنَّها لمّا شابهت همزة حمراء وبابها الزيادة حملوا عليها همزة عِلباء... لكن لمّا اتفقتا في الزيادة حُمِلَتْ همزة عِلباء على همزة حمراء"،[٧] ولم يَقِف ابن جِنّي وغيره من علماء العربية عند هذا الحد بل تجاوزه إلى همزة كِساء وقَضاء، قال: "ثم إنَّهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِساءٍ، وقَضاءٍ: كِساويّ وقضاويّ؛ فأبدلوا الهمزة واواً، حملاً لها على همزة عِلباء؛ من حيث كانت همزة

---

(١) الخصائص:١/٢١٤.

(٢) ينظر:شذا العرف:١٠٠.

(٣) ينظر:التطبيق الصرفي:١٢٠.

(٤) م.ن.

(٥) ينظر:الخصائص:١/٢١٤-٢١٥.

(٦) م.ن. ،وقصد بالإضافة: النسب، وقصد بعلامة التأنيث: الهمزة.

(٧) م.ن. :٢١٥.

كِساءٍ، وقضاءٍ مُبدلة من حرف ليس للتأنيث؛ عِلة غير الأولى... فتُحمل عليها"،[١] ويستمر في حديثه عن شيء بآخر حتى عدَّ الاسم الممدود الذي همزته أصلية جعلها واواً اتباعاً لغيره أو تشبيهاً بالهمزة المنقلبة، وذكر (قُرّاء) فقُلِبَت الهمزةُ واواً عند النسب في قُرّاء: قُرّاويّ، فشبَّه همزة قرّاء بهمزة كِساء، وعلل ذلك بقوله:"لكن هذه أشباه لفظية يُحملُ أحدها على ما قبله، تَشَبُّثاً به وتصوُّراً له"[٢]

وقدَّم سيبويه تعليلاً عاماً يشمل ظواهر اللغة جميعها بإيماءَةٍ مختصرة، فقال:"وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٣]

وأوضح ابن جِنّي تعليلاً عاماً بيَّن فيه سبب هذه الحمولات والإضافات والإلحاقات، وهو: سعة هذه اللغة وحاجة العرب إلى التصرف فيها، فقال:" وسبب هذا الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركّح في أثنائها؛ لِما يُلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور؛ والشعر الموزون، والخُطَبِ والسُّجوع، ولقوّة إحساسهم في كلِّ شيء شيئاً، وتخيّلِهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذهبهم"[٤]

أما المُبرّد فيجوِّز بقاء الهمزة وإبدالها واواً، فذكر أن بقاءها أو إقرارها أجود، وإبدالها بالواو ليس بالجيد، إذ قال: "واعلم أنَّ كل ممدود تثنيه وكان منصرفاً– فإن إقرار الهمزة فيه أجود، نحو: كساءان ورداءان، وقد يجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول: كساوان، ورداوان، وليس بالجيد فإن قلت: قراوان فهو أقبح؛ لأنّ الهمزةَ أصل"[٥] أما إذا كانت الهمزة ملحقة تقلب واواً، نحو: عِلباوان وحرباوان، وكذلك النسب نحو: كساوي، وان كانت الهمزة للتأنيث "لم يكن إلا بالواو:نحو: حمراوان وحمراوي".[٦]

وذهب ابن السّرّاج إلى إقرار همزة الممدود المنقلبة فقال: "كِساءان وهو الأجود"،[٧] وعلل بأنَّ الممدود بمنزلة غير المعتل، أما الرضي فقد عدَّها منقلبة عن واو، فقال: "فهو في كساء واو"[٨] وعدَّ همزة قرّاء أصلية، كما عدَّ همزة (كِساء و عِلباء وحِرباء) منقلبة عن واو، فيجوز فيها

---

(١) الخصائص:١/ ٢١٥.

(٢) م.ن.

(٣) الكتاب:١/٣٢، وينظر:الخصائص:١/٢١٥.

(٤) الخصائص:١/٢١٦، والتركُّح: التصرُّف، ينظر: الهامش:(١).

(٥) المقتضب:٣/٨٧.

(٦)م.ن. ، وينظر:٤/٦.

(٧)الأصول في النحو:٢/٤١٨.

(٨)ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:٢/٥٧–الهامش:(٨٤).

الوجهان إما قلبها واواً أو إبقاؤها، لأن (كساء) همزتها منقلبة عن حرف أصليّ، و (علباء وحرباء) همزاتها ملحقة بحرف أصلي.[1]

وما ذكره في كتابه (اللمع في العربية) بإقرار همزة كِساء وسماء إذا كان منصرفاً، قال:"فإن نسبتَ إلى الممدود لم تحذف منه شيئاً فإن كان منصرفاً أقررتَ همزته بحالها فقلت في كساء كِسائي وفي سماء سمائي وفي قضاء قضائي وإن كان غير منصرف أبدلتَ من همزته واواً تقول في حمراء حمراوي وفي صحراء صحراوي...وقد قلبوا في المنصرف أيضاً فقالوا في علباء علباوي وفي كساء كساوي وفي قرّاء قراوي والقول الأول أجود"[2]

وكأنه يريد أن يقر بجواز الوجهين لكن (قرّاء) همزته أصلية ولا تنقلب؛ لأنها في جميع تصاريفها باقية على حالها.

فنخلص من ذلك أنَّ ابن جِنّي كانت غايته الإدراك والفهم الصحيح لكل ظاهرة لغوية دون لبس يعتريها أو غموض، ولكن عندما ذكر الهمزة الأصلية فلا بُدَّ أن نَقِفَ هنا هُنيهة لكي نُفرّق بين الهمزة الأصلية من المنقلبة، فالرجوع إلى أصل اللفظة وهو الفعل أو المصدر لترى ما إذا كانت الهمزة أصلية أو منقلبة، من هنا ترى أنَّ الهمزة الأصلية تبقى وتُقرّ، ولا يُمكن قلبها أو ابدالها، إلا إذا أُريد بها من باب تخفيف الهمز.

ولا يكاد ينفكّ ما علّله عن النظر إلى الهمزة، فإذا كانت أصلية، فالقياس إقرارها، وإذا كانت منقلبة فيجوز فيها الوجهان: القلب والإبقاء من دون ترجيح بينهما، وإذا كانت الهمزة للتأنيث قُلِبتْ وجوباً، وهذا لا خلاف فيه على حسب أقيسة العربية.

أمّا إذا كانت الهمزة في الاسم الممدود للإلحاق على نحو الهمزة في عِلباء وحِرباء فحينها يجوز فيها الوجهان: القلب والابقاء مع رُجحان قلب الهمزة فيه على إبقائها؛ وذلك بسبب مُشابهة الهمزة في الاسم الممدود الملحق للهمزة في الاسم الممدود المؤنث.

وقالوا بقلب الهمزة الأصلية في الاسم الممدود مقايسة على عِلّة المشابهة على نحو النسبة إلى قرّاء: قرّاويّ؛ يُحيل إلى شجاعة العربية في الخروج عن القياس لوجه آخر يرجع إلى السعة والاتساع والتصرّف في كلام العرب.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب :٢/٥٤-٥٥.

(٢) اللمع في العربية:١/٢٠٩

- **القول في نسب حنيفة وبجيلة:**

ذكر ابن جِنّي في (باب ترافع الأحكام)[١] في تعاقب تاء التأنيث مع ياء المد، أي أنَّ الحكم في حذف ياء المد يجري على حذف تاء التأنيث أيضاً، وساق مثالاً على ذلك في نسب حنيفة وبجيلة، فلمّا حذفوا الياء حذفوا التاء أيضاً فصارت حَنِفَ وبَجِل، تشبيهاً أو مجرى شَقِر ونَمِر، وعند النسب أُضيفت ياء النسب المشدّدة إليها فصارت شَقَرِيّ ونَمَرِيّ، وكذلك في حنيفة وبجيلة: حنفيّ وبَجليّ، قال:"فلمّا نسبوا إلى نحو حنيفة، وبجيلة...فترافعت التاء والياء أحكامهما، فصارت حنيفة وبجيلة، إلى أنهما كأنهما حَنِفَ وبَجِل، فجريا مجرى شَقِر ونَمِر؛ فكما تقول فيهما:شَقَرِيّ ونَمَرِيّ، كذلك قلت أيضاً في حنيفة:حنفيّ، وفي بجيلة:بجليّ"[٢]

أمّا إذا لم تكن هناك تاء تأنيث في الاسم المراد نسبه وكانت ياء المد فيه، كان القياس إقرار الياء وإبقائها، وذكر مثالاً على ذلك وهو :حنيف، وعند النسب حنيفيّ، وكذلك سعيد:تصير سعيديّ،[٣] أما ثقيف فالنسب إليه: ثقيفيّ، فعدَّه سيبويه شاذّاً على حدّ قول ابن جِنّي، لأن القياس: ثقفيّ، وعلل ذلك بأنَّهُ شُبِّه بحنفيّ وبجليّ، قال: "وإذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء؛ كقولهم في حنيف: حنيفيّ، وفي سعيد: سعيديّ، أمّا ثقفيّ فشاذٌّ عنده، وشُبِّهَ بحنفيّ. فهذا طريقٌ آخر من الحِجاج في باب حنفيّ وبجليّ، مضاف إلى ما يَحتجُّ به أصحابنا في حذف تلك الياء"،[٤] ومن ذلك قول سيبويه: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيل: هُذليّ... وفي ما ثقيفٍ: ثقفيّ"[٥]

والعدول ظاهرة لغوية يلجأ إليها العرب لأسباب عدَّة منها كثرة الاستعمال، أو من باب الشهرة إطلاق هذا النسب إلى مَنْ ينتمي إلى هذه القبيلة العربية المشهورة، وقيل(ثقيف) اسم علم لرجل وهو ثقيف وهو أبو قبيلة من هوازن، وكثرة الاستعمال للنسب(ثقفيّ) فَحَذْفُ الياء هو أخفّ من (ثقيفيّ) بإقرار الياء، والعدول على ما نراه جاء لأجل الخفة وكثرة الاستعمال، قال الخليل:

---

(١) الخصائص:١١٠/٢، ويريد أنّه قد يجتمع في الكلمة أمرين، يُفضي كل واحد منهما إذا انفرد بحكم اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون في ذلك داعياً إلى إلغاء تأثيرهما.

(٢) م.ن:١١١/٢-١١٢، وشقر هو شقائق النعمان: الهامش(٨).

(٣) ينظر: م.ن. :١١٢/٢.

(٤) م.ن. ،وقال: "عنده" يقصد سيبويه، ينظر:الكتاب:٣٣٥/٣ ،وجعله المُبرّد قياساً، ينظر: المقتضب:١٣٣/٣،وثقيف هو أبو قبيلة من هوازن، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:١١/٦.

(٥) الكتاب:٣٣٥/٣.

"كلُّ شيءٍ من ذلك عَدَلَتْهُ العربُ تركْتَهُ على ما عَدَلَتْهُ عليه، وما جاء تاماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهو على القياس"[١]

أما ما ذكره أحد المحدثين من أمن اللبس بين (ثقيف) علماً على قبيلة، وعلماً على شخص، فعند النسب ينصرف الذهن إلى المشهور،[٢] قيل: "ثقفي لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرِب منها وقد كَثُرَ عنهم حتى كاد يكون قياساً.[٣] لذا عدّه المُبرّد غير شاذ أي قياساً.[٤] وعلل ذلك بقوله:"واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز، لأنها حرفٌ ميت، وآخر الاسم ينكسر لياءات الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة"[٥]

وقول المُبرّد أن الياء ساكنة وجائز حذفها؛ لأنها حرفٌ ميت، وفي ذلك مجانبة للصواب؛ لأن علماء اللغة القدامى عدّوا حروف العلة (الألف والواو والياء) ساكنة لكنها عاملة ومؤثرة في بناء الكلمة وتصاريفها، أما تعليله بكثرة الياءات مع الكسرة فنعدُّه ثقلاً فحذفت إحدى الياءات للتخفيف.

والمقْصَدُ في التعليل في حذف التاء والياء في النسب إلى (حنيفة وبجيلة) فقالوا: حَنَفِيٌّ وبَجَلِيٌّ؛ ترافع الأحكام، أي: رفع الياء والتاء حين النسب، وذلك بالعودة إلى الأصل: (حنف وبجل)، ثم انسحب هذا الحكم على الاسم الذي على بناء (فَعيل وفُعيل) نحو: ثَقيف وهُذيل، فجرت النسبة إليها بحذف الياء، والنسب إلى أصلها الثلاثي (ثقف وهذل): ثَقفيّ وهُذليّ خلافاً للقياس؛ إذ القياس: ثقيفيّ وهُذيليّ؛ والعلّة في العدول عن القياس طلبٌ للخفة، ولا سيّما أنَّ اللاحقة المخصوصة بالنسب ياءٌ مشدَّدة، فالاعتيادُ في الأبنية كراهة اجتماع الياءات، والدليل أنَّ النسبة إلى الاسم الذي ثانيه واو؛ وكان على (فعيل) فلا تُحذف واوه، نحو: طويل: طويليّ؛ للمخالفة، فتتنوع بين واو وياء.

- **القول في النسب إلى اليمن والشأم وتهامة**

ذهب ابن جِنّي إلى أنَّ النسب إلى اليمن والشأم وتهامة يكون: يَمَانٍ وشآمٍ وتهامٍ، وهذه الألف التي أضافوها قبل الطرف أي قبل لام الكلمة هي عوضاً عن إحدى ياءَي النسب والياء الأخرى حُذِفَتْ أيضاً وجيء بالتنوين عوضاً عنها فصارت: يَمَن: يمانٍ، وشأم: شأمٍ، وتُهامة:

---

(١) الكتاب:٣/٣٣٥.

(٢) ينظر:ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:٢٥٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٦/١١.

(٤) المقتضب:٣/١٣٣.

(٥) م.ن.

تَهَامٍ، وأضاف قائلاً:"وهذا يدلُّك أنَّ الشيئين إذا اكتنفا الشيء من ناصيته فقاربت حالاهما(وحالاه) بهما، ولأجله وبسببه ما ذهب قوم إلى أنَّ حركة الحرف تُحذف قبله، وآخرون إلى أنها تحدث بعده، وآخرون إلى أنها تحدث معه"[١]

قال سيبويه:"ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفةً منه إحدى الياءين ياءَي الإضافة كقولك في الشَّأم: شآمٍ، وفي تهامة: تَهَامٍ، ومن كسر التاء قال: تُهاميّ، وفي اليَمَنِ يَمانيٌّ"[٢]، وزاد قائلاً:"وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين. وكأنَّ الذين حذفوا الياء من ثقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عِوضاً عنها... وكأن الذين قالوا تَهامٍ، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفَتْحَهُم التاء في تُهامة حيثُ قالوا: تهامٍ يدلّك على أنَّهم لم يَدَعوا الاسم على بنائه"[٣]

وعلل سيبويه إضافة الألف تشبيهاً ببحرانيّ، وجوّز حذفها، قال:"وإن شئت قلت: يمنيّ"[٤] وسُمِعَ من العرب من يقول:شأْمي،[٥] أي بدون ألف.

فرأي ابن جِنّي في إضافة الألف عوضاً عن إحدى الياءين عند النسب قد طابق رأي الخليل وسيبويه، فقد شبَّه الخليل إضافة الألفات من شآمٍ ويمانٍ، بحذف الياء في ثقيف، وجعلوا ياء النسب عوضاً عنها. وشبَّهها سيبويه ببحرانيّ، لكنَّه جوّز حذفها وبقاءها فذكر يمنيّ بدل من يمانيّ، كما ذكر المسموع من العرب مَنْ يقول: شأميّ.

وقد وقف ابن جِنّي عند "تُهامة" وتساءَل عن إضافة الألف عند النسب بوصفها عِوضاً عن إحدى الياءين، قال:"فإن قلت: فإن في تُهامة ألفاً، فَلِمَ ذهبتَ إلى أنَّ الألف في تهامٍ عوضٌ من إحدى الياءين للإضافة؟"[٦]، فذكر رأي الخليل بقوله:"قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعْلٍ، أو فَعَلٍ، وكأنهم فكّوا صيغة تِهامة: أصاروها إلى تَهَمٍ، ثم أضافوا إليه فقالوا: تَهامٍ"[٧]

أي أنَّهم أرجعوا الكلمة إلى أصلها وهو المصدر (تَهَمٌ أو تَهْمٌ) والفتحة والسكون في عين الكلمة متقاربة ثم نسبوها فصارت تَهامٍ.

---

(١) الخصائص:١١٢/٢

(٢) الكتاب:٣٣٧/٣.

(٣) م.ن. :٣٣٧/٣-٣٣٨، وينظر:شرح شافية ابن الحاجب:٢٠/٢.

(٤) م.ن.:٣٣٨/٣.

(٥) م.ن. : وينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي:٢٦٨.

(٦) الخصائص:١١٣/٢.

(٧) م.ن.

فعلَّل ابن جِنّي قول الخليل هذا بأنَّه ميَّل أو افترض السكون أو الفتح في (فَعَل وفَعْل) ولم يفضّل أحدهما على الآخر؛ لأنَّه جاء بمثلين وهما الشأْم واليمن، إذ قال ابن جِنّي:"وإنَّما ميَّل الخليل بين فَعْل وفَعَل، ولم يقطع بأحدهما، لأنّه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهما الشأم واليمن. وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً، قد جاء به السماعُ نصَّاً"(١)، وأنشد أحمد بن يحيى:

أرّقَنـــــي اللَّيلـــــة بَـــــرْقٌ بـــــالتَهَم يـــا لـــكَ بَرْقـــاً مـــن يَشُـــقْهُ لا يَـــنَم

و(التَهَم) في البيت جاءت بالفتح، لذا قال ابن جِنّي:"فانظر إلى قوّة تصوّر الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين"،(٢) أي: أن تصوّر الخليل وظنه وحدسه كان في مكانه، أي صار يقيناً وواقعاً؛ لتوفّر الدليل وهو سماع البيت الشعري المذكور آنفاً.

- **القول في النسب إلى شنوءة**

ذكر ابن جِنّي أنَّ النسب إلى شنوءة: شنئيّ بحذف الواو والتاء المربوطة وعليه قاس قَتوبة: قَتَبيّ، ورَكوبة: رَكَبيّ، وحَلوبة: حلبيّ، فهو بهذا أشار في باب (جواز القياس على ما يقلّ، ورفضه فيما هو أكثر فيه)، أي أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنّه ليس بقياس، فقال: "الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئيّ؛ فلك–من بعدُ– أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قَتَبيّ، وإلى ركوبة: رَكَبيّ، وإلى حلوبة: حلبيّ، قياساً على شنئيّ"(٣) وعلل ذلك بقوله:"وذلك أنَّهم أجروا فَعولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إيّاها في عدّة أوجه: أحدهما أنَّ كل واحدة من فَعولة وفعيلة ثلاثيّ؛ ثم إنَّ ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء مع امتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، وإلى غير ذلك، ومنها أن كل واحدة من فَعولة وفعيلة تاء التأنيث"(٤) فقاس شَنوءة على حنيفة، فعند النسب ومن باب ترافع الأحكام جرى حذف حرف العلة مع التاء، فصارت حنفيّ فجرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فصارت شَنَئيّ، قال:"فلمّا استمرَّت حال فعيلة وفَعولة هذا الاستمرار، جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فلمّا قالوا: حنفيّ قياساً، قالوا:شنئيّ أيضاً قياساً"(٥)

---

(١) الخصائص:١١٣/٢، و(ميّل)بمعنى تردّدَ فيهما، ينظر: الهامش:(٤)، والترجيم: هو القول بالظن والحدس، ينظر: الهامش:(٦).

(٢) م.ن. :١١٤/٢.

(٣) م.ن:١١٦/١.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن:١١٦/١.

وعليه قاس قتوبة وركوبة وحلوبة على قَتبيّ وركَبيّ وحَلبيّ.

أما إذا كان من الأسماء ما هو مضعّفاً أي وجود حرفين في الكلمة في جنس واحد، نحو النسب إلى حرورة وصرورة وقُوولة، فلا يجوز أن نقول: حَرَري ولا صَرَريّ ولا قَوَليّ؛ وعلل ذلك بأنَّ فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة، ولا يجوز حذف حرف العلة أو تغيير الاسم، بل يجوز النسب بالإتمام مع تصحيح حرف العلّة، نحو قولنا: شديد– شديديّ، وطويلة– طويليّ، وذلك للخفة، ولو حذفنا الياء لصارت: شَدَديّ وطَوَليّ وهذا ثقيل، قال:"واعلم أنَّ من قال في حلوبة: حلبيّ قياساً على قولك في حنيفة: حنفيّ، فإنَّهُ لايجوز في النسب إلى حرورة حَرَريّ، ولا صرورة صَرَريّ، ولا قَوولة قَوَليّ"،[١] وعلل ذلك استثقالاً، قال:"وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعَّفة أو معتلَّة العين إلا بالتصحيح؛ نحو قولك في شديد: شديديّ، وفي طويلة: طويليّ، استثقالاً لقولك:شَدَديّ وطَوَليّ"،[٢] وثم زاد قائلاً:"فإذا كانت فَعولة محمولة على فعيلة، وفعيلة لاتقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام"،[٣] أي: النسبة إلى شديد: شديديّ، وطويلة: طويليّ على الإتمام.

وحين سأل سيبويه أستاذه الخليل عن (شديدةٍ) فأجاب بعدم الحذف، قال: "وسألته عن شديدةٍ فقال: لا أحذفُ، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف"،[٤] وقال سيبويه: "قلتُ: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذفُ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أنَّ فعَل من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مبدلةً فيُكرهُ هذا كما يُكرهُ التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حويزيّ".[٥]

فقد أجراها سيبويه مجرى (فعيلة) في حذف واوها بعد حذف تاء التأنيث، فيبقى شَنُؤَ كعضُدَ، فيفتح عين الفعل المضمومة، كما يفتح العين المكسورة، فتقول: شَنَئِيّ.[٦]

وقد خالف المُبرّد سيبويه في حذف الواو وتاء التأنيث من شنوءة، وعند النسب: شَنَئِيّ، وقد عدّه شاذاً لا يؤخذ به، فإنه يُثْبت واو فعولة، ويقتصر على حذف تاء التأنيث، وعلل ذلك

---

(١) الخصائص :١/١١٧–١١٨.

(٢) م.ن. :١/١١٨.

(٣) م.ن.

(٤) الكتاب:٣/٣٣٩.

(٥) م.ن.

(٦) ينظر: مجموعة الشافية، ابن جماعة، في حواشي الجاربردي:١/١٠٤.

بقوله: "إذ الواو لا يكره في النسب كراهة أختها وهي الياء ألا يُرى أنهم قالوا في عَدِيّ – عَدَوِيّ وفي عدوّ:عدويّ فيغيروا الياء ولا يغيروا الواو"(١)

وقال ابن جماعة: "والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح، للسماع فإنَّ العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا: شَنَئِيّ، فإن قيل: شَنَئِيّ شاذ، أجيب بأنّهُ لو وَرَدَ نحوُهُ مخالفاً له صحَّ ذلك، ولكن لم يُسمع في فعولة غيره ولم يُسمع إلا كذلك، فهو جميع المسموع منها، فصار أصلاً يُقاسُ عليه"(٢)

أما السيوطي فقد قال: "أن يكون فرداً، بمعنى لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يُقبل ويُحتجُّ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في (شَنوءَة):(شَنَئِيّ)، مع أنه لم يُسمع غيره؛ لأنه لم يُسمع ما يُخالفه، وقد أطبقوا على النطق به"(٣)

- **أما إذا كان الاسم منتهياً بياء مشدَّدة نحو عدِيٌّ وأُمّيٌّ**

قال ابن جِنّي: "ألا ترى عَدِيّاً لمّا جرى مجرى الصحيح في اعتقاب حركات الإعراب عليه نحو عَدِيٌّ وعَدِيّاً، وعَدِي– جرى مجرى حنيف، فقالوا عِذْيِيّ، كما قالوا:حنيفيّ. وكذلك أُمَيِّيٌّ أجروه مجرى نميريّ وعُقيليّ. ومع هذا فليس أُمَيِّيٌّ وعِدِيِّيٌّ بأكثر في كلامهم. وإنما يقولها بعضهم"(٤) فجمعوا أربع ياءات علماً بأنَّ ياء (عَدِيّ) لم يَعدّها ابن جِنّي حرف علّة بل هي من الأحرف الصحيحة فيما إذا حُرِّكتْ بحركة إعراب مخالفة لصوت الياء باعتبارها ساكنة على رأي القدماء، ومنهم ابن جِنّي، فقالوا: عديٌّ وعَدِيَّاً وعَدِيّ– فلمّا نُسِبَ أجروه مجرى حنيف، فقالوا عَدِيّيّ، وكذلك أُمَيّيّ أجروه مجرى نُميريّ وعُقيليّ، لكن ابن جِنّي يرى أنَّ هذا قليل في كلام العرب، وهو لا يرى في القليل قياس بقوله:"وإنما يقولها بعضهم"(٥)

أمّا سيبويه فقد أشار إلى إبدال إحدى الياءات إلى واو حين يستثقلون الياءات فذكر في باب الإضافة إلى فَعيل وفُعَيل من بنات الياء والواو، الواقعة لامات، قال:"وذلك قولهم في عَدِيّ: عدويّ، وفي غنيّ: غنويّ وفي قُصَيّ: قُصويّ، وفي أُميّة: أُمَويّ"، وعلل ذلك بقوله:"وذلك أنَّهم كَرِهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة... فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة"(٦)

---

(١) مجموعة الشافية، ابن جماعة:١/ ١٠٤، وينظر: شرح المفصل:١٤٩/٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب:٢٥/٢ ، نقلاً عن ابن جماعة في حواشي الجاربردي:١٠٤/١.

(٣) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي :٥٢.

(٤) الخصائص:٢٣٥/٢.

(٥) م.ن.

(٦) الكتاب:٣٤٤/٣.

وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب يقولون:أُمَيّيٌّ، فلا يُغيّرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يُعتل، فشبهوه به، كما قالوا: طيئيّ، وأمَا عَدِيّيٌّ فيقال وهذا أثقل؛ لأنَّه صارت مع الياء كسرة"[١]

- **القول في النسب إلى أسيّد:**

أمّا أُسيّد فعند النسب هناك فاصل بين الياءات وهو الدال، قال ابن جِنّي: "وكرهوا أيضاً أربع ياءات بينهما حرفٌ صحيح حتى حذفوا الثانية منها. وذلك قولهم في الإضافة إلى أُسَيّد: أُسيْدِيّ"[٢] وهناك من جمع بين خمس ياءات بينهما فاصل بحرف، قال: "ثم انهم جمعوا بين خمس ياءات مفعولاً بينهما بالحرف الواحد، وذلك قولهم في الإضافة إلى مُهَيَّم مُهَيّمِيّ. ولهذه الأشياء أخوات ونظائر كثيرة"[٣]

قال سيبويه في باب الإضافة إلى كل اسم وَلِيَ آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى: "وذلك نحو أُسيّدٍ، وحُمَيّرٍ، ولُبيّدٍ، فإذا أضفتَ إلى شيءٍ من هذا تركت الياء الساكنة وحذفتَ الياء المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلمّا كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يُخَفِّفُهُ عليهم، لأنَّهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى الثقل مثل: أُسيّد، لكراهيتهم هذه الحركات. فلم يكونوا ليفرّوا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله... وهو أُسيّديّ وحُمَيْريّ ولبيديّ وكذلك تقول العرب"[٤]

- **القول في نسب مُحيّا إلى مُحَويّ**

وضَّح ابن جِنّي هذا التغيير، بحذف الألف؛ لأنَّها خاصّة، (مُحَيّ) وشبهها بقُصيّ، وبحذف الياء الأولى التي هي عين (مُحيّا) وبَقِيَ (مُحَيٌّ) وقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (مُحاً) كهُدىً، وعند النسب قُلبت الألف واواً فصارت (مُحَويّ) كـ(هَدَويّ)[٥] وعند سيبويه جائز قلب الألف واو وجائز بقائها ياء، قال: "وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ: مُحَيّيّ، وأن شئت قلت: مُحَويٌّ".[٦]

---

(١) الكتاب :٣/٣٤٥.

(٢) الخصائص:٢/٢٣٤.

(٣) م.ن.

(٤) الكتاب:٣/٣٧٠-٣٧١.

(٥) الخصائص:٢/٩٣.

(٦) الكتاب:٣/٣٧٣.

- **القول لي نسب تحيّة إلى تَحَويّ**

قال ابن جِنّي: "وذلك أنَّ (تحيّة) تَفْعِلة، وأصلها (تحييـة) كالتسوية والتجزئـة، فلما نَسَبْتَ إليها حذفتَ أشبه حرفيها بالزائد وهو العين، أعني الأولى، فكما تقول في (عصيّة وقضيّة) عَضويّ وقَضويّ، قُلت في تحيّة (تَحَويّ)[1].

(١) الخصائص:٢/٩٤ ، وينظر:شرح شافية ابن الحاجب:٢/٣١.

ملحق بقواعد التعليل لدى ابن جِنّي

قواعد التعليل لدى ابن جِنّي

ت	أنواع العلل	الموضع	الصفحة
١	علّة صوتية	١- الباب الثالث (فعَل يفعل) ٢- صيغة (فعّل) ٣- صيغة (افتعل)	١٤-١٥ ٣٥ ٤١
٢	علّة دلالية	١- الباب الخامس(فعُل يفعُل) ٢- صرَّ صَرْصَرَ(دلالة صوتية)	١٦-١٧ ٥٠
٣	علّة الثقل	١- البـاب الأول والثـاني (فعَـل يفعُل) (فعَل يفعِل) ٢- (القنية والشكاية والجباية)	٢٠-٢٢
٤	علّة اللغة	(فعُل يفعُل) من المعتل الواو	٢٢-٢٣
٥	علّة كثرة الاستعمال	باب (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) و(فعِل يفعَل)	٢٤
٦	علّة الملاينة والاستحسان	لَويْتُ ليّاً وطويْتُ طيّاً، سيّد وهيّن	٥٨
٧	إيثار الأخف على الأثقل	لَياح	٦١
٨	علّة العدول	أُقِتّتْ- عامر وجاشم	٣٧-٨٤
٩	علّة العوض	ربى – تربية	٧٤
١٠	علّة قوة اللفظ لقوة المعنى	(فعيل وفُعّال)	٩٦
١١	علّة استكراه العرب الخروج من الكسر إلى الضم	بناء فِعْلُل	١٠٨
١٢	علّة الحكم مع عدم النظير	أنْدَلُس- شنوءة	١٠٩-١٦٧
١٣	علّة فساد القول في الأسماء كثيرة الاستعمال مع مخالفتها للقياس	سنة – وعضة	١١٢
١٤	علّة التقاء الساكنين	شابّة ودابّة	١١٤
١٥	علّة ترافع الأحكام (أي يتبادل الحكم بين الحركة والسكون)	فَعَلَة – أفعُل	١٣٤

١٦	علة أمن اللبس	جواد – أجواد وجياد	١٤
١٧	علّة حفظ المراتب	خطايا و رزايا	١٤١
١٨	علّة إجراء الشيء مجرى غيره	كَرَوان	١٤٣-١٤٤
١٩	علّة الصنعة	تصغير أسود وجدول وعجوز	١٥١
٢٠	علّة التدرج في اللغة	تصغير قائم وبائع	١٥٢
٢١	علّة فك الصيغ	تصغير (منطلِق)	١٥٣-١٥٥
٢٢	علّة المشابهة	همزة الممدود في النسب	١٦١
٢٣	علّة الفرار من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله	أُسيّديّ وحُمَيْريّ	١٦٨
٢٤	علّة الاستغناء	يَذرُ و يدعُ	٨٩
٢٥	علّة المعلول بعلتين(أي تعدد العلل)	(رحى) و(عصا)	١١٩

الخاتمة

الخاتمة

في الختام وبعد رحلتنا مع عالمنا الجليل ابن جِنّي (ت: ٣٩٢هـ) وفي مدة ليست بالقصيرة يمكن اجمال ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، فكانت على نوعين:

النوع الاول: النتائج الخاصة:

١- الناظر في الفعل الثلاثي المُجرّد نلحظ اختلاف حركة عين الفعل في ماضيه ومضارعه، في ثلاثة أبواب، فتختلف صيغة ماضيه عن صيغة مضارعه، وقد ربط ابن جِنّي هذا الاختلاف والدلالة على الزمن، فقال :"وكلّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان" فعدَّ باب (فعَلَ-يفعُل) وباب (فعَل-يفعِل) وباب (فعِل-يفعَل) من الدعائم، أي الأصول على أساس اختلاف حركة العين في الماضي والمضارع، وتأتي أكثر الأفعال عليها، أما الأبواب الثلاثة الأخرى فتأتي متفقة في عين ماضيها ومضارعها، في الفتح أو الضم أو الكسر، وعلّلها ابن جِنّي بالميل إلى الخفة، لأنها على الأغلب تكون العين فيها من حروف الحلق، وهذا ما وافق علم اللغة الحديث في اقتصاد الجهد النطقي، والسهولة، فكان ورود الأفعال على هذه الأبواب أقل من سابقها.

٢- الناظر في الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة أنّ بناءَه تحوّل من (فَعَل) الثلاثي المُجرّد إلى (أفعل) المزيد وهذا التحوّل جاء بزيادة من خارج بنيته، ولمّا كان الأمر كذلك صارت الهمزة طارئة، فضلاً عن كونها مزيدة، فكانت عُرضةً للتغيير، مع أنّها معرّضة للتغيير أساساً في أصلها في الواقع اللغوي، كونها أختاً للألف الذي هو من حروف العلّة، فطروء الحذف عليها في الفعل المزيد الذي على بناء (أفعل) متقبّل. فالطارئ على الأصل أدعى للتغيير سواء أكان بالحذف أم بالقلب.

٣-إن مطل الحركة عند ابن جِنّي وافق علم اللغة الحديث من مد الحركة لتصبح طويلة في صيغة(فاعل) أي زيادة الألف على (فَعَلَ)، فمطل حركة فاء الفعل صارت الفتحة ألفاً، وهذا يغيّر المعنى، لأن الصيغة تتغير من فَعَلَ إلى فاعل.

٤- تبين اتفاق الحركات في باب (فعُل- يفعُل) علة اللزوم فيه عند ابن جِنّي اضافة إلى اختصاص الباب بالنعوت والسجايا والغرائز، اختلاف حركات اصل في العربية ليؤدي تغايراً في المعنى، لذلك كانت الابواب: الاول والثاني والرابع من الدعائم؛ لانها جارية على الاصل وهو تغير المعنى بخلاف الباب الخامس خرج عن هذا الاصل فلم يكن من الدعائم.

٥- فرق ابن جِنّي بين الكلام العربي والشاذ والنادر في موضوع تركب اللغات وتداخلها، فقال: "تلاقى اصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما

ضمه إلى لغته فتركبت هنالك لغة ثالثة" اي اخذ العرب ماضي الفعل من باب ومضارعه من باب آخر وعدها ابن جِنّي من حكمة العرب، وهذا على عكس الشاذ الذي يكون وجوده كثيراً على خلاف القياس والقليل ماينحصر وجوده على القياس على وجه العلة، اما النادر ماقل وجوده وان لم يكن في خلاف القياس.

٦- يرى ابن جِنّي ان العرب يبقون الكثير بالاستعمال على اصله وان خرج عن القياس، وذلك نحو قولهم في مصدر الفعل (لغا) فيقولون: لغة ولايقولون: لغوًا على القياس.

٧- يرى ابن جِنّي ان انتقال المصدر من دلالته على الحدث المُجرّد من الزمن إلى الاسمية ليكون لفظاً دالاً على معين مجرد من الحدث، سوّغ مجيئه بلفظ واحد للدلالة على وصف المذكر والمؤنث فضلاً عن القصد الدلالي إلى معنى المبالغة في الوصف، عندما قال: امرأة رضاً او عدلٌ فكنها تتجسد فيها العدل والرضى على عكس ما لو جاء الوصف بعادلة وراضية.

٨- يرى ابن جِنّي أن الفعل إذا كان جذره مشتركاً بين بابين فإما ان يكون لغة في ولا يخالفه في المعنى، واما ان يكون له باب آخر له معنى آخر مستقل عن الباب الاول، ومثال ذلك: الجباية والقنية.

٩- كان ابن جِنّي يعامل مهموز اللام معاملة معتل اللام في المصدر، اي: على وزن(تفعلة)علما بأن القياس (تفعيل).

١٠- ذكر ابن جِنّي تعليلاً للمصادر على بناء (فعللت...) بقوله: "الدليل على ان فعللت وفيعلت وفوعلت وفعليت ملحقة لباب دحرجت مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجت، وذلك قولهم: الشمللة والبيطرة والحوقلة والدهورة فهذا ونحوه للدحرجة كالدحرجة والهملجة فلما جاءت مصادرها على مصادر رباعية والمصادر اصول للافعال حكم بإلحاقها بها".

١١- وضّح ابن جِنّي بان ليس كل ما جاء على وزن فاعل هو اسم فاعل لأن اسم الفاعل يفيد معنى الفاعلية وكونه يمثل صاحب الفعل، فكلما خرج اللفظ من معنى الفاعلية في هذا الوزن فهو ليس اسم فاعل، وإن طابق القاعدة الصرفية، نحو: الكاهل والغارب.

١٢- يرى ابن جِنّي جواز مجيء اسم الفاعل بمعنى المفعول مستدلاً بقوله تعالى ﴿من ماء دافق﴾ أي: إنه من ماء مدفوق غير ان طريق الصنعة فيه انه ذو دفق، وكذلك بقوله تعالى ﴿لاعاصم اليوم من أمر الله﴾ أي: لامعصوم.

١٣- عد ابن جِنّي زيادة الواو في (مصوون ومقوول) شاذة؛ ووجه الشذوذ عدم وجود داعٍ من زيادة الواو، واكتفى بنقل الضمة من العين إلى الفاء، فسكّنت واو مفعول بعدها ساكنة فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين.

١٤- مما طرحه ابن جِنّي علة الاستغناء، وتعني استغناء العرب عن (فَعَلَ) بـ (أَفْعَل) بقوله: "انما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وان لم يستعمل في الكلام، كما ان (يدع) على (ودعت) و (يذر) على (وذرت) وان لم يُستعملا استغنيى عنهما بتركت".

١٥- يجمع ابن جِنّي علاقة بين التعليل الصرفي والدلالة بقوله: "فعيل اخصر الباب من فُعال ألا تراه اشد انقياد منه تقول: جميل ولاتقول: جُمال وبطيء ولا تقول: بُطاء".

١٦- ذكر ابن جِنّي أن وزن (أَنْدَلُسْ) هو (أَنْفَعُلْ) على الرغم من أن هذه الكلمة لم يقم لها دليلٌ ولا نظيرٌ للتعلل به، فضلاً عن كون همزتها ونونها زائدتان؛ معلّلاً ذلك بأن ليس من ذوات الخمسة شيءٌ على (فَعْلُلٍ) لأن على هذا الوزن تكون النون أصلية لوقوعها موقع العين، وعلى ذلك حكم ابن جِنّي بزيادة الهمزة والنوم، فتكون بذلك بقية حروفها أصول، فكان وزن الكلمة (أَنْفَعُلْ) وإن كان هذا مثالاً لا نظير له.

١٧- ذكر ابن جِنّي أنَّ علامات التأنيث عندما تدخل على التذكير تكون طارئة عليه، وكذلك التعريف طارئ على التنكير.

١٨- نلحظ أن قياس الشاذ من الألفاظ عند ابن جِنّي هو قلة الإستعمال.

النوع الثانيً: النتائج العامة:

١- جرى الدرس اللغوي لدى ابن جِنّي ولا سيما في كتابه الخصائص على اساس محدد وواضح؛ وذلك باستقراء المسائل اللغوية المشكلة وتجريدها وتبويبها ثم تقصّدها بالدرس والتحليل والتعليل، ومن ذلك المسائل الصرفية المشلكة التي عمد إلى تعليلها على وفق أقيسة اللغة العربية وضوابطها وقوانينها في تشكّل ابنيتها وتشكيلها.

٢- انتقال الدرس اللغوي على يد ابن جِنّي واستاذه ابي علي الفارسي نقلة نوعية، كان بسبب النهج العقلي للتعاطي مع الظواهر اللغوية بمحاكمتها محاكمة عقيلة بالقياس والتعليل والتقعيد والتبويب، وعقلنة الدرس اللغوي وبرزت لما كان من اجواء ظهور التيارات الفكرية والمذاهب الكلامية القائمة على منح العقل الحرية في التفكير والاستنباط والمناقشة.

٣- القواعد اللغوية التي اجترحها ابن جِنّي واستنبطها، وكذلك تلك التي اعتمدها، ضبط على اساسها الكثير من مسائل اللغة وقضاياها وظواهرها، فكانت تلك القواعد بمثابة المقاييس الثابتة التي يحاكم المسألة اللغوية على وفقها في التعليل والتحليل والتوجيه.

٤- يذهب ابن جِنّي إلى القول بجواز تعدد العلل في الحكم الواحد اذ يقول: " قد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين"؛ وتعدد العلل يعني تعدد اوجه التعليل؛ مما يمنح الدرس اللغوي المزيد من المرونة؛ والتعليل يسوّغ للظاهرة اللغوية على اساس اقيستها وقوانينها.

٥- التعليلات الصرفية استغرقت الأبنية الصرفية جميعها من أفعال ومصادر ومشتقات واسماء على نحو عام؛ فضلاً عن استغراقها بعض من المسائل الصرفية في الموضوع الواحد بتفصيل دقيق، ومحاكمة علمية عميقة.

٦- يُعد كتاب الخصائص لابن جِنّي من أبرز كتب اللغة وأكثرها شهرة، إذ ضمَّ طائفة من مباحث اللغة والنحو والصرف، وكان لثقافتهِ المتميزة وعلميته الواسعة، وتذوقه للغة، وغوصه في أعماقها، الأثر الكبير في هذا المؤلف، مستمداً ذلك من مشاهير اللغويين، لا سيَّما شيخه أبا علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ) الذي يرد ذكره في هذا الكتاب مراراً، راوياً أو مناقشاً آراءه.

٧- لوحِظ أنَّ غرض ابن جِنّي الأول من كتاب الخصائص هو إظهار وجوه حكمة اللغة العربية وشرفها، لذا نراه يُشعر القارئ بأنَّه مشغوف بها، ويكنّ لها التعظيم وكانت نظرته للغة العربية على أنّها إبداع وأنها تتميز بخصائص تميّزها عن غيرها من اللغات الأخرى، في الدقة في اختيار الألفاظ والسعة والشجاعة في مخالفة القواعد الجارية، والعدول عن الأصل، والقابلية على صنعة الكلام، والغموض الذي يشد القارئ في الغوص في المعنى، وبيان المقصود.

٨- كانت طريقة ابن جِنّي في تعليل الظواهر الصرفية وتقوم على التحليل الدقيق بنظر العالم المتفحص، وكأنّه يُميط اللثام عن خبايا لغتنا، ويفتح الستار عن الغامض بسبره غور القواعد المقعدة وما مال عنها إلى الشذوذ في تموضع الكلمات تموضعاً يعدل عن الأصل، أو ما أُلحِق منها بغيرها عن طريق الصنعة أو قد يتعلّل بعلل أخرى كالمشابهة بالنظير أو كونها لغة أو لهجة قوم ينطقون بها، وغيرها.

٩- يفضل ابن جِنّي لغة على أخرى عند توجيهه مسألة معينة بسبب كونها لغة القرآن أو اللغة الأكثر استعمالاً.

١٠- يكاد ان يكون ابن جِنّي أول من ربط من القدماء بين التعبير اللغوي وأغراض أهل الصنعة ربطاً صريحاً واضحاً وذلك بتعريفه للغة أنها: " أصوات يعبّر بها كل قومٍ عن أغراضهم" ولم يقل غرضهم، لأنَّه يعلم أنَّ كل أمة من الأمم تتعدَّد أغراضها أو حاجاتها بارتقاء اللغة واحتياج ابنائها إلى التصرف بلغتهم لأسباب اجتماعية ونفسية وثقافية وغيرها، فتضيق صدورهم بالتعابير المعتادة، فيخرجون على المعتاد لأجل الوصول إلى المقصود، ومن هنا يحصل التطور في اللغة.

١١- مال ابن جِنّي إلى لغة البادية وابتعد عن لغة الحضر؛ لأنَّ البادية لم تخالط لغتهم الفصحى لغةً غيرها، في حين أنَّ الحضر يختلطون بغيرهم فتتأثر لغتهم، من ناحية الفصاحة.

١٢- لدى بان جِنّي قواعد خاصة يجري مسائل التعديل على أساسها؛ وتكاد أن تكون هذه القواعد الضوابط التي تحقق الظاهرة اللغوية وتوضّح أسرارها، لينقاس مثلها عليها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والاطاريح:

١. ابنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مهدي بن علي بن مهدي ال ملحان القريشي، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ-١٩٦٦م.
٢. الإتساع في اللغة عند ابن جِنّي رسالة تقدم بها حسن سليمان حسين بإشراف الاستاذ الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم إلى مجلس قسم اللغة العربية في كلية الاداب بجامعة الموصل ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
٣. بنية الوحدات الصرفية في العربية الفصيحة ضوء الدراسات اللغوية الحديثة مجلة المجتمع العلمي العراقي معياراً (المجلدات ١-٣٠) رسالة تقدم بها: لؤي حسن عبدالله إلى مجلس قسم اللغة العربية، كلية الاداب في جامعة الموصل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية بإشراف الدكتور طالب عبدالرحمن عبدالجبار، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٤. التعليل الصوتي في كتاب المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) رسالة تقدمت بها: انتصار عباس فارس الخزاعي إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية بجامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وادبها/ لغة بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور عادل نذير بيري الحساني ٢٠١١م ١٤٣٢هـ.
٥. التعليل النحوي في كتاب (المقتصد) لعبد القاهر الجرجاني، تقدمت بها الطالبة شهير عبدالغني محمد صالح، إلى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، بإشراف الدكتور لقمان أمين الحبار، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م
٦. التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جِنّي (٣٩٢هـ) رسالة تقدم بها عمر محمد عوني النعيمي إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل في اختصاص اللغة العربية هي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير بإشراف الدكتور حسن سليمان ايار ١٩٩٩م.
٧. الدرس الصرفي بين ابن الحاجب والرضي الاسترابادي من قبل: سناء طاهر محمد بإشراف الدكتور طارق عبد عون الجنابي إلى قسم اللغة العربية في كلية الاداب بجامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وادبها ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٨. الشاهد القرآني عند ابن جِنّي- دراسة تحليلية- اطروحة تقدمت بها لمياء احمد عبدالله الدباغ إلى مجلس كلية الاداب جامعة الموصل، وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه فلسفة في

اللغة العربية بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور رافع عبدالله مالو العبيدي شوال/١٤٢٨هـ تشرين الثاني/٢٠٠٧م.
٩. ظاهرة العدول بين البلاغة العربية والاسلوبية الحديثة اطروحة تقدم بها عبدالعزيز عبدالله محمد إلى مجلس كلية الاداب في جامعة الموصل في اختصاص اللغة العربية وهي جزء من متطلبات شهادة دكتوراه فلسفة/اللغة بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور احمد فتحي رمضان ذو الحجة/ ١٤١٩هـ نيسان/١٩٩٩م.
١٠. العدول الصرفي في القرآن الكريم- دراسة دلالية- اطروحة تقدم بها هلال علي محمود الجحيشي إلى مجلس كلية الاداب في جامعة الموصل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية بإشراف الاستاذ الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم رجب/١٤٢٦هـ اب٢٠٠٥م.

ثانياً: الكتب

١. أبنية الافعال المُجرّدة في القرآن الكريم ومعانيها دراسة صرفية دلالية، احلام ماهر محمد حميّد الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الاولى٢٠٠٩.
٢. ابنية الصرف في كتاب سيبويه الدكتورة خديجة الحديثي مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الاولى بيروت لبنان، ٢٠٠٣.
٣. أدب الكاتب ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية – مصر ، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣
٤. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٥. اسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦. إصلاح المنطق ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ) ، تحقيق: محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م
٧. الاصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان وزارة الثقافة والاعلام دار الشؤون (د.ط) الثقافية العامة بغداد ١٩٨٠.
٨. اصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الاطلسي، د.م، د.ط، د.ت.

٩. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السّرّاج (المتوفى: ٣١٦هـ) ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٠. اعجاز القرآن والدلالات الصرفية، د. يوسف المرعشي، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م.
١١. اعراب القرآن، ابو جعفر النحّاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢١هـ.
١٢. اعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد اسماعيل النحاس (المتوفى: ٣٨٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٢٩هـ -٢٠٠٨م.
١٣. الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه، عبدالحكيم عطية. راجعه وقدم له:علاء الدين عطية، دار البيروني، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١٤. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٥. أوزان الفعل ومعانيها، د.هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١.
١٦. ايجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك رحمه الله تحقيق ودراسة د. محمد المهدي عبدالحي عمار ساليم المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الجامعة الاسلامية بالمدينةالمنورة عمادة البحث العلمي رقم الاصدار(٣٨)١٤٢٢هـ.
١٧. الإيضاح في علل النحو،ابو قاسم الزجاجي، تحقيق:د.مازن المبارك،دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبدالرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم. الناشر: المكتبة العصرية/ لبنان- صيدا ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١٩.البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر ، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م
٢٠. البيان في غريب اعراب القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، تحقيق : طه عبدالحميد طه و مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

٢١. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، لمجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
٢٢. تاريخ العربية تأليف دكتور عبد الحسين محمد دكتور رشيد عبدالرحمن دكتور طارق عبد عون تصميم مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، د.م، د. ط، د.ت.
٢٣. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاءه، د.ت.
٢٤. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
٢٥. تصريف الاسماء، محمد طنطاوي، المملكة العربية السعودية، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤٠٨هـ.
٢٦. التصريف الملوكي صنعة ابي الفتح عثمان بن عبدالله بن جِنّي النحوي (ت٣٩٢هـ) كتاب في علم الفونولوجيا العربية وعلم تفاعل الاصوات ووظائفها تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور البدراوي زهران الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان- الطبعة الاولى الجيزة ٢٠٠١.
٢٧. التطبيق الصرفي، الدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٨. التعريفات، الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، ضبط حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
٢٩. التعليل الصوتي لتغيرات بنية الفعل الثلاثي خضر محمود السلطاني دار ماشكي للطباعة والنشر والتوزيع العراق- الموصل- المجموعة الثقافية، الطبعة الاولى٢٠٢١م.
٣٠. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة، عمّان-الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٣١. تفسير البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن العزاء البغوي الشافعي تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٢٠هـ.
٣٢. تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ .

٣٣. تفسير القرآن العظيم، ابو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامية، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٤. التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الثالثة – ١٤٢٠ هـ .
٣٥. تفسير النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي ، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
٣٦. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
٣٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م
٣٨. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمر الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: اوتور تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٩. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م
٤٠. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الاولى ، ١٩٨٧م .
٤١. جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، دكتور عبدالمنعم سيد عبد العال، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧.
٤٢. جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، د. غانم غنيم الينبعاوي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٤٣. الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) ، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ، راجعه ودققه: عبد العزيز

رباح – أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٤٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

٤٥. الخصائص صنعة ابي الفتح عثمان بن جِنّي ، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، طبعة مزيدة ومنقحة (ثلاثة اجزاء) دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٩٠.

٤٦. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الدكتور غانم قدوري الحمد، الجمهورية العراقية، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، احياء التراث الاسلامي، سلسلة الكتب الحديثة، الطبعة الاولى١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٤٧. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جِنّي الدكتور حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام– الجمهورية العراقية سلسلة ادراسات (٢٣٤) بغداد ١٩٨٠.

٤٨. دراسة الصوت اللغوي ، احمد مختار عمر ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤١٨ – ١٩٩٧م.

٤٩. دروس التصريف في المقدمات وتصريف الافعال تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة ٢٠٠٥م.

٥٠. دقائق التصريف ، ابو القاسم محمد بن سعيد المؤدب (المتوفى بعد ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، دبي – الامارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م .

٥١. دلالات الابنية الدكتور عبدالحق احمد محمد الحجي جمهرية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، سلسلة الدراسات الاسلامية المعاصرة (١٣٤) بغداد ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

٥٢. دلائل الاعجاز تأليف الشيخ الامام ابي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المتوفى سنة ٤٧١ او ٤٧٤ هجرية قرأة وعلق عليه ابو فهد محمود محمد شاكر الناشر مطبعة المدني دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٥٣. ديوان الاعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل (الجزء الاول) تحقيق: د. محمود ابراهيم محمد الرواني، الطبعة الاولى، وزارة الثقافة والفنون والتراث ادارة البحوث والدراسات الثقافية، الدوحة قطر، ٢٠١٠.

٥٤. ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الاصمعي وشرحه، تحقيق: الدكتور عزة حسين، دار المشرق العربي/ بيروت– لبنان ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٥٥. ديوان جرير ، كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٥٦. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الله ستره، دار المعرفة/ بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٥٧. ديوان ذي الرُّمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
٥٨. ديوان زهير بن ابي سلمى ، اعتنى به وشرحه حمدو طماس ، دار المعارف ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .
٥٩. ديوان عنترة بن شداد، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة/ بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
٦٠. ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق ودراسة: د.سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهظة– بغداد، مطبعة المعارف– بغداد، الطبعة الاولى، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.
٦١. ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور حنا نصر الحلي، دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
٦٢. سر صناعة الاعراب، ابن جِنّي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٦٣. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم (٣٧)، ١٣٣٤هـ–١٩٧٤م.
٦٤. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ) ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض
٦٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
٦٦. شرح ابن الناظم على ألفية بن مالك، ابن الناظم ابي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (المتوفى، ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٦٧. شرح الاشموني على الفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، ابو الحسن، نور الدين الاشملي الشافعي، دار الكتب العلمية/ بيروت– لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٩–١٩٩٨م.

٦٨. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري(ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٦٩. شرح الشاطبية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق : فرغلي سيد عرباوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٧١م .
٧٠. شرح المراح في التصريف للعلامة بدر الدين محمود بن احمد العيني المتوفي سنة ٨٥٥هـ حققه علق عليه د. عبد الستار جواد طبع بمطبعة الرشيد، بغداد ١٩٩٠.
٧١. شرح المعلقات السبع ، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ) ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م
٧٢. شرح المفصل الشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة٦٣٤ هجرية على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية (جزءان) الاول:(١-٥) الثاني (٦-١٠)، منشورات ذوي القربى، الطبعة الاولى، قم ١٣٩٣.
٧٣. شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) ، خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
٧٤. شرح ديوان الحماسة ، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ) ، الناشر: دار القلم – بيروت، د. ت.
٧٥. شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦هـ مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي في عام ١٠٩٣ من الهجرة حققهما وضبط عربيتهما وشرح مبهمهما، الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد (اربع مجلدات) دار الكتب العالمية بيروت–لبنان، د.ت.
٧٦. شرح شذور الذهب تأليف محمد بن عبدالمنعم الجوهري (ت ٨٨٩هـ) دراسة وتحقيق د. نواف بن جزاء الحارثي (جزءان)، المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي رقم(٥٦) الطبعة الاولى ١٤٢٤هـ.
٧٧. شرح كتاب سيبويه . أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
٧٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٧٩. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٨٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د.ت.
٨١. الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني ، مراجعة أ.د. عبده الراجحي ، وأ.د. رشدي طعيمة ، وأ.د. ابراهيم ابراهيم بركات، وأ.د. محمد علي سحلول، الدار التوفيقية للتراث – القاهرة ، الطبعة الخامسة ٢٠١٠.
٨٢. الصرف الكافي، أيمن أمين عبدالغني، مراجعة أ. د. عبده الراجحي أ.د. رشدي طعيمة. أ. د. ابراهيم ابراهيم بركات أ. د. محمد علي سحلول دار الصفوة، الطبعة الاولى، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
٨٣. الصرف، الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن منشورات كلية الدراسات الاسلامية والعربية دبي مطابع البيان التجارية دبي ومطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل. رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٨٦) لسنة ١٩٩١م.
٨٤. صيغة فعَّل في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية الدكتورة احلام ماهر محمد حميّد، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، بيروت- لبنان ٢٠٠٨.
٨٥. ضرورة الشعر أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : رمضان عبدالتواب ، دار النهضة العربية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
٨٦. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق:محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية ،دار المعارف-مصر ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.
٨٧. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة ، عبد الدائم الأزهري (المتوفى : ٨٧٠هـ) ، تحقيق : نزار خورشيد عقراوي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤-٢٠٠٢م .
٨٨. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي الدكتور حسين عباس الرفايعة دار جرير لنشر والتوزيع، الاردن-عمان، الطبعة الاولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٨٩. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق بيروت، د.ت.
٩٠. العلة النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الاولى،٢٠٠٩.

٩١. علل التثنية، ابو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر، د.ت.
٩٢. علم اللغة، الدكتور حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد بيت الحكمة طبع بمطابع التعليم العالي بالموصل ١٩٨٩م.
٩٣. فتح الاقفال وحل الاشكال في شرح لامية الأفعال، الشيخ جمال الدين محمد بن عمر المعروف بِبَحْرَق (ت ٩٣ هـ)، تحقيق: د.مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣.
٩٤. الفتح على ابي الفتح، محمد بن احمد بن فورجة المولود عام ٤٠٠هـ ١٠٠٩م، تحقيق عبدالكريم الدحيلي دار الشوؤن الثقافية العراقية، افاق عربية، الطبعة الثانية، سلسلة خزانة التراث بغداد، ١٩٨٧م.
٩٥. فقه اللغة العربية، الدكتور كاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى عمان– الاردن، ٢٠٠٥.
٩٦. فقه اللغة المقارن، الدكتور ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين / بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
٩٧. الفلاح في شرح المراح ، عبد الدائم الأزهري (المتوفى : ٨٧٠هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن بدر ، دار الصحابة للتراث – طنطا ، ٢٠٠٥م .
٩٨. الفيصل في الوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف – مصر، ١٩٧١م.
٩٩. القاموس المحيط، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب بن فيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم عرق سوسي، طبعة فنية منقحة ومفهرسة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٠٠. الكافي في علم الصرف، الاستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، الدكتور فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
١٠١. الكامل في اللغة والادب ابو العباس المُبرّد، تحقيق: جمعة الحسن (جزءان)، الطبعة الثالثة، دار المعرفة بيروت– لبنان، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
١٠٢. الكتاب ، عمرو بن عثمان، المعروف بسيبويه، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
١٠٣. كتاب الأفعال، أبو القاسم، علي بن جعفر بن علي السعدي ، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣.

١٠٤. كتاب العين لابي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي ١٠٠-١٧٥هـ تحقيق الدكتور مهدي المخزومي الدكتور ابراهيم السامرائي الجزء الاول. دار الرشيد للنشر ١٩٨٠ سلسلة المعاجم والفهارس (١٦)، وزارة الثقافة والاعلام الجمهوية العراقية.
١٠٥. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: وشرح عبدالسلام محمد هارون. الجزءان (الثالث والرابع) عالم الكتب بيروت مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.
١٠٦. كتاب شذا العرف في فن الصرف، الاستاذ احمد الحملاوي ضبطه- وشرحه- ووضع فهارسه د. محمد احمد قاسم مكتبة اللغة العربية بغداد- شارع المتنبي، د.ت.
١٠٧. الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق:عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٠٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٤ هـ .
١٠٩. اللمع في العربية، ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.
١١٠. المبدع في التصريف لابي حيان النحوي الاندلسي تحقيق وشرح وتعليق الدكتور عبدالحميد السيد طلب الناشر مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع- الكويت الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
١١١. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ البصريّ (المتوفى: ٢٠٩هـ) عرضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى – القاهرة: ١٣٨١ هـ..
١١٢. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان روبة بن العجاج اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت ، ١٩٩٦م .
١١٣. مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب وآخرون، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان، الطبعة الحادية عشر، ٢٠١٤م.
١١٤. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح (جزءان) عالم الكتب- بيروت (د.ت).
١١٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

١١٦. المحكم والمحيط الأعظم، ابي الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة المرسي المعروف بابن سيدة، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية/ بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١١٧. مختار الصحاح، زين الدين محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١١٨. مختار الصحاح، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت٦٦٦هـ) الناشر دار الرسالة كويت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١١٩. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي – القاهرة، د.ت.
١٢٠. المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، المحقق: خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
١٢١. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
١٢٢. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ، الطبعة السابعة، د.ت.
١٢٣. المدخل إلى علم الأصوات، د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار – عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
١٢٤. المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م
١٢٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
١٢٦. معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار اعمار، الطبعة الثانية/ عمان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٢٧. معاني الأبنية، فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٢٨. معاني القرآن واعرابه، ابراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٢٩. معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت- ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٣٠. معجم البلدان، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي المجموعة دار صادر– بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
١٣١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث – القاهرة، د.ت.
١٣٢. معجم مقاييس اللغة لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ. طبعة جديدة، مصححة وملونة دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعب، الانسة فاطمة محمد اصلان، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
١٣٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
١٣٤. المفتاح في الصرف ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) ، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م)
١٣٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، جمهورية مصر العربية، القاهرة – الاسكندرية، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
١٣٦. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، اعتنى به د.محمد عوض مرعب و الآنسة فاطمة محمد أصلان، دار احياء التراث العربي، ، بيروت ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
١٣٧. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمُبرّد (المتوفى: ٢٨٥هـ) ، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب. – بيروت، د.ت.
١٣٨. مقدمة في اصول التصريف لطاهر بن احمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) حققه وعلق عليه د. حسين علي السعدي أ.د رشيد عبدالرحمن العبيدي جمهورية العراق، ديوان الوقف السني. مركز البحوث والدراسات الاسلامية. سلسلة احياء التراث الاسلامي(٧٣) بغداد ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
١٣٩. الممتع في التصريف لابن عصفور الاشلبيلي ٥٩٧–٦٦٩هـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (جزءان)، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ–١٩٩٨م.

١٤٠. المنصف لابن جِنّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م
١٤١. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي دكتور عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٤٢. المهذب في علم التصريف تأليف الدكتور هاشم طه شلاش الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، الدكتور عبدالجليل عبد حسين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد بيت الحكمة مطبعة التعليم العالي في الموصل (د. ت).
١٤٣. النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ، مازن مبارك ، المكتبة الحديثية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٥-١٩٦٥ .
١٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١. التعليل الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، د. أحمد صفاء العاني، جامعة الأنبار- كلية التربية/القائم، وهو منشور في مجلة كركوك/ الدراسات الانسانية، المجلد: ١٠، العدد: ١، لسنة ٢٠١٥.

Abstract

This study involves the morphological reasoning in ibn Jinii's linguistic lesson in his book "Morphological phenomena characteristics", which represents the intellectual maturity of his linguistic lesson, and the study has proceeded in two basic aspects, the first aspect is the morphological reasoning of linguistic issues in general, the second aspect is the morphological issues that are morphological and grammatically reasoning. This was addressed with lessons, analysis, statements and clarification by taking advantage of the views of former scholars such as khaleel, Sibawayh, Al-Marbar, Ibn al-Sarraj and Abu Ali al-Farisi, as well as the opinions of subsequent scholars such as Al-Radhi, Al-Syoti and others

Morphological reasonings have been addressed according to the sections of the morphology from the conjugations of verbs, whether basic form or additive form, the conjugations of infinitive form of verbs, whether basic form or additive form , the disposal of derivatives the name of agent noun, patient noun, adjective , the superlative nouns, adverbs of time and place, machine, the infinitive of names and their structures, plural, miniaturization and proportions.

Ibn Jinii brought up the problematic issues of morphological structures, whether they were verbs or nouns, and then proceeded to explain this problem in accordance with specific rules based on the nature of the hearing in linguistic use

in Arabic, from the mental statement based on assessment as an asset derived from the structures, a rule of extract passive voice from the active voice, as well as measurement of general rules, in order to take into account the synonym, acronym, , to say in the continuity, anomalies and others

University of Mosul
College of basic Education
Department of Arabic

Morphological Reasoning by Ibn Jinni in His Book Al-Khassais

Mosab Younis Turgy Al-Bajjary

A master thesis in
Arabic Department / Linguistic

Supervised by
Assistant Professor
Dr. Hilal Ali Mahmoud Aljuhishi

1443 A.H 2021 A.D

Morphological Reasoning by Ibn Jinni in His Book Al-Khassais

A Thesis to
Council of College of Basic Education in Mosul University
in partial fulfillment of the requirement for the Degree of Master in Arabic

Submitted by
Mosab Younis Turgy Al-Bajjary

Supervised By
Assistant Professor
Dr. Hilal Ali Mahmoud Aljuhishi

1443 A.H 2021 A.D